مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدراسة العنف والتطرف

المجلد الثاني • العدد الثاني • فبراير 2026

مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدراسة العنف والتطرف
(MENAVEX)

مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدراسة العنف والتطرف هي مجلة علمية محكمة
نصف سنوية ومتخصصة في دراسة العنف والتطرف والمجالات المرتبطة.
تقبل المجلة نشر الأوراق البحثية ونتائج الأبحاث الميدانية والتقارير البحثية
ومراجعة الكتب من مختلف التخصصات ذات الصلة بالموضوعات
والقضايا المتعلقة بالعنف والتطرف في جميع أنحاء العالم.

تتكون إدارة المجلة من هيئة تحرير، ولجنة علمية، والهيئة الاستشارية العليا،
بالإضافة إلى قائمة واسعة من الخبراء المراجعين من جميع أنحاء العالم.
تقبل المشاركات بإحدى اللغات التالية: العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية.

الآراء المنشورة تعبر عن وجهة نظر كتّابها، ولا تمثل رأي مجلة الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا لدراسة العنف والتطرف

رقم الإيداع: 2024PE0018
رمدك: 3009-5433

@The Moroccan Observatory on Extremism Violence
11, Rue Melloueya n° 2. Agdal. Morocco
Tel : +212- 537775258
Fax : + 212-537770364
Website: www.menavex.org
Email: secretariat@menavex.org

إدارة مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدراسة العنف والتطرف

المجلد الثاني • العدد الثاني • فبراير 2026

مدير المجلة ومدير النشر : الدكتور المصطفى الرزرازي

هيئة التحرير:

د. نور الدين جلال

د. إبراهيم الصافي

د. محمد أبو يهدة

د. جيفري كابلان

د. شوجي ماتسوموتو

أمانة المجلة:

د. أمهاني أشور

ا.ذ. سلوى صوماتي

اذ. مروى جلال

اللجنة التقنية:

أذ. أيمن الزين: مهندس تكنولوجيا المعلومات

أذ. المكي مرادي: مصمم ومطور ويب

الهيئة الاستشارية العليا

د. أحمد العبادي
الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، المغرب.

د. عبد الجليل الحجمري
أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية. المغرب.

د. محمد صالح التامك
المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، المغرب.

د. جمال سند السويدي
نائب رئيس مجلس أمناء مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. الإمارات العربية المتحدة.

د. سالم محمد المالك
المدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، الإيسيسكو.

د. رتشارد باريت
خبير مبرز ومدير سابق لعمليات مكافحة الإرهاب العالمية، المملكة المتحدة.

د. ريهام عبد الله سلامة
المديرة العامة لمرصد الأزهر، مصر.

د. أيمن خليل
مدير عام المعهد العربي للدراسات الأمنية، الأردن.

د. محمد غاشي
رئيس الجامعة محمد الخامس، المغرب.

د. أليون سال
الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي لمعهد الاستشراف الإفريقي، السينغال

د. جميلة العلمي
مديرة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، المغرب.

د. روهان جوناراتنا
المدير العام لمعهد دراسات الأمن القومي، سريلانك.

د. أليكس ب. شميد إميريتيوس
أستاذ ومدير مبادرة أبحاث الإرهاب، سويسرا.

د. توماس فوشت
رئيس مؤسس لمركز القيادة متعددة الأطراف.

د. المصطفى الرزرازي
رئيس المرصد المغربي للتطرف والعنف، باحث أول في مركز السياسات للجنوب الجديد وأستاذ بجامعة محمد السادس متعددة الاختصاصات، المغرب.

اللجنة العلمية

د. محمد ابو رمان
مدير معهد السياسة والمجتمع في عمان، الأردن.

د. السيد عمر عاشور
مدير وحدة الدراسات الاستراتيجية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة - قطر.

د. الموسوي العجلاوي
أستاذ بجامعة محمد الخامس بالرباط، نائب رئيس المرصد المغربي حول التطرف والعنف، المغرب.

د. عبد الحق باسو
باحث أول في مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، وأستاذ بكلية الحكامة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد السادس متعددة الاختصاصات، المغرب.

د. محمد بلكبير
رئيس مركز الأبحاث والدراسات في القيم، الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب.

د. عبد الرحمن بلكورش
أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة قاضي عياض بمراكش، وعضو المجلس التنفيذي للمرصد المغربي حول التطرف والعنف، المغرب.

د. رشيد بنلباه
أستاذ دراسات ثقافية بجامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب.

د. الحسن بوقنطار
عضو المحكمة الدستورية، وأستاذ القانون الدستوري بجامعة محمد الخامس المغرب.

د. محمد بوزلافة
أستاذ وعميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس المغرب.

الجنرال كارلوس برانكو
لواء بالجيش البرتغالي. خبير دولي في دراسات الأمن والدفاع، البرتغال.

د. فلافيوس كابا ماريا
رئيس ومدير الدائرة السياسية في المعهد السياسي والاقتصادي للشرق الأوسط، رومانيا.

د. خالد الشكراوي
خالد الشكراوي، باحث أول في مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، ونائب عميد كلية الحكامة و الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية بجامعة محمد السادس متعددة الاختصاصات. المغرب.

د. رشيد الحضيكي
باحث أول في مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد وأستاذ العلاقات الدولية بجامعة عبد المالك السعدي، طنجة المغرب.

د. محمد الساوري
أستاذ العلوم الإنسانية، والرئيس السابق لجامعة ابن طفيل بالقنيطرة المغرب.

د. عبد الرحيم منار السليمي
أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس، نائب رئيس المرصد المغربي حول التطرف والعنف، المغرب.

د. كارولا غارسيا كالفو
باحثة مبرزة ببرنامج التطرف العنيف والإرهاب العالمي في معهد إلكانو الملكي للدراسات الدولية والاستراتيجية وأستاذة مشاركة بجامعة ري خوان كارلوس في مدريد بإسبانيا.

د. لاديبا جونديو
أستاذ مشارك في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة نجامينا، تشاد.

د. أمل قرامي
أستاذة بجامعة منوبة تونس.

د. نور الدين جلال
أستاذ بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس. نائب رئيس المرصد المغربي حول التطرف والعنف، المغرب.

د. جيفري كابلان
أستاذ بجامعة ويسكونسن - أوشكوش وباحث أول في معهد الدانوب، المجر.

د. أولغا كارباتشيفا
باحثة بمعهد الدراسات الأفريقية التابع لأكاديمية العلوم الروسية بروسيا.

د. محمد كرو
أستاذ العلوم السياسية بجامعة المنار بتونس.

د. سونغ سو كيم
أستاذ ومدير معهد الدراسات الأوروبية الأفريقية بجامعة هانيانغ، كوريا الجنوبية.

د. ماثيو ليفيت
باحث أول ومدير برنامج شتاين لمكافحة الإرهاب والاستخبارات التابع لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الولايات المتحدة الأمريكية.

د. ماركو لومباردي
مدير مركز أبحاث ITSTIME أستاذ بالجامعة الكاثوليكية ساكرو كووري، إيطاليا.

د. فيدينو لورنزو
أستاذ ومدير برنامج التطرف بجامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

السفير محمد لوليشكي
باحث أول في مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، وأستاذ بكلية الحكامة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد السادس متعددة الاختصاصات، المغرب.

السفير خالد فتح الرحمان
مدير مركز الإيسيسكو للحوار الحضارات.

د. كاي ناكاغاوا
رئيسة جامعة هاجورومو للدراسات الدولية، عضو مجلس إدارة المركز الياباني للدراسات المغربية.

د. جليل لوناس (الجزائر)
أستاذ بجامعة الأخوين، المغرب.

د. رجب خليفة المرييض ضو
أستاذ العلوم السياسية بجامعة بني الوليد بليبيا.

د. ماتسوموتو شوجي
باحث أول بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، وأستاذ فخري بجامعة سابورو عاكوين ، ورئيس المركز الدولي لدراسة الانفصال بطوكيو ، اليابان.

د. جان لوك ماريت
باحث أول في مؤسسة البحوث الإستراتيجية بباريس، فرنسا.

د. هشام ملاطي
القائم بأعمال المدير العام للمعهد العالي للقضاء، مدير الشؤون الجنائية والعفو، بوزارة العدل، المغرب.

د. خالد مونة
أستاذ عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، المغرب.

د. جينيفر سانتياغو أوريتا
أستاذة بجامعة أتينيو دي مانيلا، ومنسقة مبادرة أتينيو لدراسات جنوب شرق آسيا، الفلبين.

د. ديدي ولد السالك
مدير المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية موريتانيا.

د. جون إدوارد فيليبس (الولايات المتحدة الأمريكية)
أستاذ فخري بجامعة هيروساكي باليابان.

د. السيد صادق رحيمي
أخصائي علم نفس وأستاذ محاضر بكلية بوسطن للدراسات العليا للتحليل النفسي، الولايات المتحدة الأمريكية.

د. ميزان الرحمن
أستاذ مشارك، ببرنامج ومركز دراسات الخليج، جامعة قطر، قطر.

د. سعيد الصديقي
أستاذ العلاقات الدولية والقانون الدولي بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، المغرب.

د. بكاري سامبي
مدير معهد تمبكتو - المركز الأفريقي لدراسات السلام. داكار، السنغال.

د. عباس طاهر
أستاذ دراسات التطرف بمعهد الأمن والشؤون العالمية بجامعة ليدن في هاغوين بهولندا.

د. البشير تامر
المدير التنفيذي لأكاديمية المملكة المغربية، وأستاذ كرسي اليونسكو لمحو الأمية وتعليم الكبار بجامعة محمد الخامس، المغرب.

د. جلال التوفيق
أستاذ الطب النفسي بكلية الطب بجامعة محمد الخامس بالرباط، ومدير مستشفى الرازي للصحة النفسية (سلا)، المغرب.

د. خو وين بينغ
أستاذة ومديرة برنامج البحوث في معهد دراسات غرب آسيا وأفريقيا، الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، الصين.

د. آرون واي زيلين
مؤسس موقع جهادولوجي، وباحث أول ببرنامج ريتشارد بورو في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الولايات المتحدة الأمريكية.

الفهرست

الافتتاحية..... 9
المصطفى الرزرازي

سبل التصدي لمداخل التطرف في زمن التثقيف والتنشئة الإلكترونية الافتراضية..... 13
ريهام عبد الله سلامة

تطلعات جيل زد المغربي بين الحداثة الهجينة والقيم الدينية المحافظة..... 21
هشام تيفلاتي

الهشاشة الاقتصادية والتطرف العنيف في المغرب: مقاربة تحليلية لمؤشري الفقر والبطالة..... 57
سلوى السماتي

الأمن النووي: التحولات والتحديات في النظام الدولي المعاصر..... 89
الطياش المهدي

شروط و قواعد النشر بالمجلة..... 147
هيئة التحرير

افتتاحية
النزاعات والتفكك والموجة القادمة من التطرف: هل نحن جاهزون؟

المصطفى الرزرازي *

يتميز المشهد السياسي والأمني العالمي بصراعات مستمرة ومتكررة، مع تحالفات غير مستقرة ومتغيرة، وزيادة في التنافس بين القوى الكبرى عبر مناطق متعددة، من الشرق الأوسط إلى أوروبا الشرقية، وآسيا الباسيفيك، وجنوب آسيا، والساحل الأفريقي، وأمريكا اللاتينية.

ضمن هذا السياق، لم تعد الأزمات تتكشف في عزلة أو بشكل سريع وبياني، بل أصبحت مترابطة و متداخلة بشكل متزايد، مولِّدة آثارًا متسلسلة عابرة للأقاليم، وغير منضبطة بما تعارفنا عليه من معايير مشتركة للتدبير العالمي للأزمات، سواء تعلق الأمر بميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي أو بالنظم القيمية المعيارية للعمل متعدد الأطراف داخل المنظومة الدولية، وكان لذلك أثر في تهافت المعايير أو هو ينذر بذلك.

بينما تركز التحليلات الاستراتيجية غالبًا على موازين القوى العسكرية ومسارات التفاوض الدبلوماسي، يظل أحد أكثر النتائج تأثيرًا – وأقلها تناولًا – يتمثل في غياب المعنى مقابل حركية مرتفعة لإعادة توليد التطرف العنيف وتحوله.

* د. المصطفى الرزرازي، مدير مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدراسة العنف والتطرف ورئيس المرصد المغربي حول التطرف والعنف.

أظهرت الخبرة التاريخية خلال العقود الخمس الأخيرة أن بيئات الصراع الممتد لا تُنتج الدمار فحسب، بل تُولِّد أيضًا تعبئة إيديولوجية. وتُبيّن الأزمات التي عايشتها دول مثل أفغانستان والعراق وسوريا كيف يمكن لحالات عدم الاستقرار، وفراغات الحكم، وتراكم المظالم أن تُنتج دورات جديدة من التطرف. غير أن الموجة الناشئة اليوم تبدو أكثر تعقيدًا -لكونها أقل مركزية، وأكثر قدرة على التكيف، ومتجذرة بصورة متزايدة في التحولات التكنولوجية والاجتماعية- الثقافية.

تتمثل إحدى السمات الرئيسية لهذه المرحلة الجديدة في تنوع المرجعيات الإيديولوجية. فلم يعد التطرف منظمًا حول سردية واحدة أو محور عقائدي محدد، بل أصبح يتشكل عبر خطوط انقسام متقاطعة تشمل الاختلافات القائمة داخل أنساق إسلامية وأخرى مسيحية، ويهودية، أو ضمن ألوان سياسية للشوفينية الوطنية، أو ضمن سياقنا الأكثر جدة داخل التوترات السنية-الشيعية، والتعبئات القائمة على الهوية، والمظالم القومية، وأشكال التضامن الإيديولوجي العابر للحدود.

وتتيح هذه الديناميات المتداخلة للفاعلين المتطرفين إعادة صياغة خطابهم، بحيث يتكيّفون مع السياقات المحلية مع الحفاظ على ارتباطهم بسرديات عالمية أوسع.

تُستعير النزاعات الراهنة أحيانًا كثيرة صورًا وكلشيهات من الذاكرة التاريخية العميقة ورموز تنافسية متجذرة، غالبًا ما تُوظف لتأطير السرديات المتوترة ضمن أبعاد حضارية أو طائفية، أو يتم توظيفها لأغراض التجنيد والتعبئة. وفي عصر الترابط الرقمي المكثف، تتضخم هذه الخطابات عبر المنصات الإلكترونية، مما يسرع عمليات تشكّل الهوية والتطرف، ويجعل من الفضاء الافتراضي ساحة مركزية يتطور فيها التطرف وينتشر ويتطبع تدريجيًا داخل المجال الاجتماعي اليومي.

هل نحن جاهزون لهذه الموجة الجديدة؟

على الرغم من التقدم المحرز في مجال مكافحة الإرهاب و التطرف العنيف خلال العقدين الماضيين، لا تزال العديد من الاستراتيجيات تتسم بطابع انفعالي أكثر من كونها استباقية. كما لا يزال الترابط المتطور بين الصراعات الجيوسياسية، والنظم الرقمية، وتفكك الهويات غير مدمج بشكل كافٍ في السياسات العمومية. علاوة على ذلك، غالبًا ما تعطي التدخلات الحالية الأولوية لمكاسب أمنية قصيرة المدى دون احتساب كافٍ لآثارها الاجتماعية والسياسية بعيدة المدى، مما قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الظروف التي تغذي التطرف.

في هذا السياق، يقدم العدد الحالي من مجلة MENAVEX مساهمة متعددة التخصصات تهدف إلى تفكيك هذه الديناميات المعقدة.

يستهل العدد بدراسة حول مواجهة مسارات التطرف في عصر التنشئة الرقمية والتعليم الافتراضي، حيث تحلل كيفية إعادة تشكيل البيئات الرقمية لعمليات بناء الهوية والتنشئة الاجتماعية، وما تخلقه من هشاشات وفرص في $آن واحد للوقاية من التطرف.يليه مقال حول تطلعات الجيل «زد» بين الحداثة الهجينة والقيم الدينية المحافظة، والذي يستكشف التوترات الهوياتية التي تشكل مسارات الشباب في سياق اجتماعي-ثقافي سريع التحول.

ويقدم مقال «العوامل السوسيواسياسية المغذية للتطرف العنيف في شمال إفريقيا: مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد» إطارًا مفصلًا لفهم الجذور العميقة للتطرف، مع إبراز التفاعلات بين إشكالات الحوكمة والتهميش والسرديات الإيديولوجية. وبالاستناد إلى هذا المنظور، يبرز مقال «الهشاشة الاقتصادية والتطرف العنيف في المغرب» أهمية الهشاشة الاجتماعية-الاقتصادية بوصفها عاملًا رئيسيًا في مسارات التطرف.

كما يتناول العدد أيضًا موضوع الأمن النووي وتحولاته وتحدياته في النظام الدولي المعاصر، مسلطًا الضوء على المخاطر الناشئة عند تقاطع التقدم التكنولوجي مع حالة عدم الاستقرار العالمي. كما يقدم العدد زوايا تحليلية إضافية، من بينها دراسة حول الاتصال في سياقات الهجمات الإرهابية من خلال حالة هجوم إمليل، والتي تبحث في دور الاتصال في إدارة الأزمات وتعزيز الصمود المجتمعي. يليه مقال حول تحديات فك الارتباط لدى المتطرفين السابقين عبر حالة العائدين المغاربة من سوريا، حيث تُحلّل تعقيدات إعادة الإدماج والتحول الفكري.

ويختتم العدد بمراجعة لكتاب «الدليل الشامل للإرهاب في إفريقيا»، مؤكّدًا أهمية البحوث الميدانية المحلية في تطوير فهم أدق للتطرف عبر القارة.

تعكس هذه المساهمات مجتمعة الطبيعة المتحولة والمتعددة الأبعاد للتطرف في عالم يتسم باستمرار الصراعات. فالتطرف اليوم لم يعد مجرد نتيجة لعدم الاستقرار، بل أصبح متجذرًا في بنيات التفكك والرقمنة وسياسات الهوية. ويتمثل التحدي المركزي، بالتالي، في عدم مواجهة التطرف فحسب، بل في استباق تحوّلاته. ويستلزم ذلك الانتقال من المقاربات المجزأة والتفاعلية إلى استراتيجيات متكاملة تجمع بين الأمن والحكم الرشيد والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية والفهم الثقافي.

ومع استمرار الصراعات في التشكل، يبقى السؤال الحاسم مطروحًا: هل نحن مستعدون للموجة القادمة من التطرف، أم أننا نشهد مرة أخرى تراكم المخاطر دون حساب دقيق لعواقبها بعيدة المدى؟

سبل التصدي لمداخل التطرف في زمن التثقيف والتنشئة الإلكترونية الافتراضية

ريهام عبد الله سلامة *

تعيش مجتمعاتنا الحالية في عصر رقمي شامل يتسم بسرعة انتشار المعلومات وتنوعها، الأمر الذي يجعل انتشار المعلومات والأفكار أسرع من ذي قبل ولكنها في الوقت ذاته أتاحت ساحة وفضاءً لمروّجي الفكر ومثيري الرؤى، منها النافع ومنها الضار؛ إذ لا يميّز ذلك الفضاء الإليكتروني بين الخبيث والطيب ولا بين البنّاء والهدّام ولا بين الفكر المعتدل والفكر المتطرّف، ما يفرض تحديات جديدة تتمثل في انتشار الفكر المتطرّف والآراء الشاذة، بل وتربية جيل كامل عليها، وتحوّلها – في عصر الثورة الرقمية – من مجرّد آراء فردية منبوذة كانت تروّج في الخفاء قديمًا إلى ثقافة عامة ومظاهر شائعة بين أفراد المجتمع، من هنا برزت الحاجة لتفكيك الفكر المتطرّف سواء كان دينيًا، أو اجتماعيًا أو ثقافيًا، وإقامة حصون عقلية تجابه محاولات مروّجي الأفكار المتطرفة، وتعمل على تكوين جبهة تنشئة إليكترونية خالية من التطرّف والانحرافات.

أولًا: مدخل مفاهيمي

ماهية التطرف

يُعرّف التطرف في المعاجم اللغوية والفقهية بأنه «الغلو»، وفي العلوم السياسية بأنه تبني آراء تقع خارج نطاق الإجماع المجتمعي وتدعو لتغيير جذري بوسائل غير سلمية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2021). فالتطرف هو مجاوزة حد الاعتدال، ويقصد به الانجراف الفكري أو السلوكي نحو آراء متشددة تتجاوز المألوف والمعتدل، سواء في الدين أو السياسة أو الفكر، ويتسم بالتعصب ونبذ الآخر وغالباً ما يؤدي إلى رفض الحوار واستخدام العنف لتحقيق أهداف، ويمكن أن يتخذ أشكالاً

* مرصد الأزهر لمكافحة التطرّف.

وعباءات مختلفة منها الدينية، أو السياسية، أو الأيدولوجية أو غيرها، ويمكن أن يتجلى التطرف بأساليب متعددة تشمل: العنف، والتحريض، والإيذاء، وأحيانًا القتل، ويتأثر بعدة عوامل منها: الخلفيات الاجتماعية، والنفسية، والثقافية، وغيرها.

التثقيف والتنشئة الإليكترونية الافتراضية .. المفهوم والمظاهر

يشير **مفهوم التثقيف والتنشئة الإلكترونية الافتراضية** إلى عملية تربوية – ثقافية معاصرة تتم داخل الفضاء الرقمي، وتهدف إلى نقل المعارف والقيم وبناء الوعي وتنمية المهارات لدى الأفراد، ولا سيما الأطفال والشباب، عبر الوسائط الإلكترونية والمنصات الافتراضية المختلفة، مثل شبكات التواصل الاجتماعي، والمنصات التعليمية الرقمية، والمحتوى التفاعلي متعدد الوسائط. ويعتمد هذا النمط من التثقيف على تنمية الوعي المعلوماتي، وتعزيز التفكير النقدي، وترسيخ أخلاقيات الاستخدام المسؤول للتقنيات الرقمية، بما يمكّن الفرد من التفاعل الواعي مع المحتوى الإلكتروني في بيئة تتسم بالسرعة والتأثير الواسع والعابر للحدود الجغرافية والثقافية (Buckingham, 2015)، (Castells, 2010).

أما **التنشئة الإلكترونية الافتراضية** فتمثل امتدادًا حديثًا لمفهوم التنشئة الاجتماعية التقليدية، حيث لم تعد الأسرة والمؤسسة التعليمية المصدرين الوحيدين في تشكيل القيم والاتجاهات والهوية للنشء، بل أصبحت المجتمعات الافتراضية، والمؤثرات الرقمية، والألعاب الإلكترونية، والمحتوى التفاعلي عبر الإنترنت عوامل رئيسية في بناء أنماط السلوك والتواصل والتمثلات الثقافية والدينية. وعلى الرغم مما تتيحه هذه التنشئة من فرص لتوسيع آفاق المعرفة والانفتاح على ثقافات وتجارب متنوعة، فإنها تنطوي في الوقت ذاته على تحديات تتعلق بانتشار القيم الدخيلة، والتضليل الفكري، وضعف الضبط القيمي، الأمر الذي يستدعي تفعيل دور التوجيه التربوي والمؤسساتي، وتعزيز الشراكة بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلام الرقمي، بما يسهم في تحقيق الأمن القيمي والمجتمعي في الفضاء الافتراضي (Livingstone, 2018)، (Giddens, 2013).

ثانياً: مظاهر التطرف الناتج عن التنشئة الإلكترونية

التطرف الرقمي لا يبدأ فجأة، بل هو عملية «**نحت فكري**» هادئة تتم عبر الشاشات، وتتجلى في المظاهر التالية:

1. العزلة الشعورية والاجتماعية (Digital Isolation)

انسحاب الابن من الأنشطة الأسرية والاجتماعية وقضاء ساعات طويلة خلف الشاشة، حيث يبدأ في الانفصال عن واقعه الملموس والاندماج في «مجتمع افتراضي» بديل يتبنى أفكاراً صدامية.

2. ظاهرة «غرف الصدى» (Echo Chambers)

بسبب خوارزميات منصات التواصل، لا يرى الشاب إلا الأفكار التي تشبه ما يبحث عنه، مما يعزز لديه الاعتقاد بأن فكره المتطرف هو «الحقيقة الوحيدة» وأن العالم أجمع يشاركه هذا الرأي أو يتآمر ضده.

3. لغة التخوين ونبذ الآخر

ظهور نبرة حادة في الحوار، واستخدام مصطلحات إقصائية (مثل: كافر، خائن، عدو الفضيلة) تجاه أي رأي مخالف، وهي نتيجة مباشرة لـ «شيطنة الآخر» التي تمارسها المنصات المتطرفة.

4. التبعية العمياء للمؤثرين الافتراضيين

استبدال قدوة الوالدين أو المعلمين بـ «مؤثرين» مجهولي الهوية أو مشبوهي الفكر، يمتلكون مهارات خطابية وتقنية تجذب الشباب وتجعلهم يمتثلون لأوامرهم دون تفكير نقدي.

5. التطبيع مع العنف البصري

نتيجة التعرض المستمر لمقاطع وصور تتضمن عنفاً أو خطابات تحريضية تحت مسميات «البطولة» أو «النضال»، مما يقلل من حساسية الشاب تجاه الجريمة أو الإيذاء في الواقع.

ثالثًا: استراتيجيات التصدي للتطرّف الإليكتروني

مع دخولنا عام 2026، لم يعد الفضاء الإلكتروني مجرد وسيلة للتواصل، بل أصبح البيئة الأساسية لتشكيل هوية الأجيال. ومع تصاعد دور «التنشئة الإلكترونية» التي تتقاسمها الأسرة مع المنصات الافتراضية، برزت مداخل جديدة تستغل خوارزميات التوجيه والذكاء الاصطناعي لاستقطاب الشباب.

وتتمثل سبل التصدي في خمسة محاور أساسية:

1. التثقيف والتوعية (Education & Awareness)

حيث تعد التوعية حجر الزاوية في مواجهة التطرف عبر فهم جذوره وطرق انتشاره، ويتم ذلك من خلال: تحسين الوعي الاجتماعي بالتعرف على علامات التطرف، وتعزيز الحوار الشفاف، وإنشاء ثقافة التسامح، وتبني استراتيجيات للتثقيف تقوم على إدراج مفاهيم التوعية في المناهج التعليمية الرسمية، بالإضافة إلى تنظيم ندوات وفعاليات مجتمعية، وتطوير محتوى إعلامي يسلط الضوء على مخاطر الفكر الشاذ.

2. تعزيز مهارات التفكير النقدي (Critical Thinking Skills)

وذلك من خلال تدريب الأفراد على التفكير النقدي يساعدهم في تمييز المعلومات المغلوطة ومقاومة الدعاية المتطرفة؛ حيث يسهم ذلك في زيادة قدرة الأفراد على تحليل المصادر واتخاذ قرارات مستنيرة، وينمي التعليم التفاعلي والمشاريع الجماعية، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال ورش عمل عملية للتمييز بين «الأخبار الحقيقية» و«الأخبار المزيفة» (Fake News)، وتطوير موارد رقمية لتنمية المهارات التحليلية.

3. دعم المبادرات المجتمعية (Community-Led Initiatives)

إذ تلعب المبادرات دوراً محورياً في بناء التفاهم والاحترام المتبادل بين مختلف الخلفيات الثقافية، بهدف تعزيز الروابط الاجتماعية وزيادة شعور الشباب بالانتماء، ويمكن القيام بذلك من خلال تدشين ورش عمل للحوار الثقافي، إقامة فعاليات فنية متنوعة، وتشجيع العمل التطوعي كبديل إيجابي للاستقطاب.

4. الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني (Governance & Partnership)

ذلك أنّ مواجهة التطرف تتطلب تضافر الجهود لوضع سياسات تشريعية ورقابية فعالة من أجل استثمار الموارد وتبادل المعرفة بين الجهات الرسمية والأهلية، ويمكن تعظيم هذه الشراكة من خلال تطبيق سياسات تدعم التعايش السلمي، وتوفير الدعم المالي والتدريبي لمنظمات المجتمع المدني، وإطلاق حملات قومية مشتركة لمكافحة التطرف الرقمي.

5. استخدام التكنولوجيا لمواجهة التطرف (Counter-Technology)

ينبغي العمل على تحويل التكنولوجيا من وسيلة لنشر الفكر المتطرف إلى أداة لمكافحته والحد من انتشاره، وذلك من خلال رصد وتتبع المحتوى المتطرّف؛ الدور الذي تضطلع به المراصد الفكرية المعنية بمكافحة الفكر المتطرف والسلوكيات الشاذة ومن بينها مرصد الأزهر لمكافحة التطرّف، وذلك من خلال استخدام تقنيات «التعلم الآلي» (Machine Learning) لتحليل أنماط السلوك المتطرف، كما يمكن بناء فضاء إليكتروني يمثّل الرواية المضادة للفكر المتطرف وأداة تفكيكه من خلال إنشاء منصات توفر معلومات آمنة تدعم قيم التعايش، أو تطوير منصات تعليمية تفاعلية للقيم الإنسانية والوصول للشباب في فضاءاتهم المفضلة (وسائل التواصل الاجتماعي).

6. تعظيم دور الأسرة في الرقابة وملء الفراغ

الأسرة هي الترياق الحقيقي للتطرف الرقمي، فالمتطرفون يبحثون دائماً عن «المنبوذين عاطفياً» أو «الفارغين فكرياً» لاستقطابهم، وهنا يبرز دور الأسرة كحائط الصد الأول والدرع الواقي للأبناء من فخاخ الاستقطاب نحو التطرّف؛ حيث يقع على عاتق الأسرة تزويد الأبناء بالمناعة اللازمة لمنع تسرب الفكر المتطرف لعقولهم والتلاعب بمشاعرهم وإفساد أيدولوجيتهم، لذا يتلخّص دور الأسرة في سبيل تحقيق الحماية الفكرية للأبناء فيما يلي:

- **استعادة «الدفء العاطفي»**، وذلك من خلال تحقيق الأمان النفسي للابن بما يشعره بالقبول غير المشروط داخل البيت، ومن ثم عدم إتاحة الفرصة له للبحث عن «الانتماء» في مجموعات مشبوهة تمنحه تقديراً زائفاً مقابل تبني أفكارها.

- **الإنصات النشط**، بحيث يجب تخصيص وقت يومي للحوار «بلا شاشات»، للاستماع لمخاوف الأبناء وتساؤلاتهم دون إلقاء أحكام مسبقة أو توبيخ.

- **ممارسة «التربية الرقمية الواعية»** وبناء القدوة الرقمية؛ إذ لا يمكن للأب أن يطلب من ابنه ترك الهاتف وهو يقضي جل وقته عليه، بل، يجب أن يرى الأبناء نموذجاً للاتزان الرقمي لدى الوالدين، فضلًا عن ربط الأبناء بالمؤسسات الدينية الرسمية والعلماء المشهود لهم بالوسطية، لقطع الطريق على الانسياق خلف «القدوة الزائفة» في الفضاء الافتراضي.

- **المشاركة والمصادقة لا التشكيك والمراقبة:** ثمّة حلول ناجعة للحد من ظاهرة انجراف الأبناء خلف التكنولوجيا الحديثة وتحوّلهم إلى أسرى للشاشات، فبدلًا من التجسس الذي قد يولد الرفض والعند، على الآباء أن يشاركوا أبناءهم اهتماماتهم الإلكترونية (ألعاب، برامج)، وأن يناقشوا معهم المحتوى الذي يشاهدونه بذكاء، وطرح أسئلة نقدية من عينة: «**من صاحب هذا المقطع؟**»، «**ترى ما هدفه؟**» «**ما رأيك في مناسبة هذا المحتوى من عدمها؟**» بما يحفّز التفكير لدى الابن ويحوّله من مجرّد مشاهد منبهر بالعرض أو الفكرة أو الموسيقى إلى ناقد يميّز بين ما يفيد وما يضرّ، وبالتالي يصبح مؤهلًا لنيل الثقة في اختياراته فيما بعد.

- **الاستفادة من التكنولوجيا في تحقيق أهداف الرقابة الأبوية:** حيث من المفيد استخدام التكنولوجيا لحماية الأبناء (من خلال تطبيقات مثل: (Parental Control) من باب الحماية وليس كأداة للقمع والتضييق على الأبناء وتقييد حريتهم، بل كـ «درع حماية» من المحتوى غير المناسب وتقنين لمساحة الحرية المكفولة لهم.

- **ملء الفراغ بالبدائل الواقعية**، ويمكن القيام بذلك من خلال ممارسة الأنشطة البدنية والاجتماعية، وإشراك الأبناء في رياضات جماعية، وحثهم على المشاركة في الأعمال التطوعية، وتنمية المهارات والهوايات؛ حيث تسهم هذه الأنشطة في تفريغ الطاقات وتعزيز «الأنا الواقعية» مقابل «الأنا الافتراضية».

- **التدريب والتأهيل على تحمّل المسؤولية:** ويتم ذلك من خلال إسناد مهام حقيقية للأبناء داخل المنزل بما يشعرهم بقيمتهم وتأثيرهم في محيطهم الصغير، ويقلّل من رغبتهم في البحث عن «بطولات وهمية» على الإنترنت.

ختامًا

إن التصدي لمداخل التطرف في زمن «**التنشئة الإلكترونية الافتراضية**» عملية متشابكة ذات أطراف عديدة تتطلب استراتيجية متعددة الأبعاد تجمع بين الإجراءات التوعوية، والنقدية، والمشاركة المجتمعية، والجوانب التشريعية، والتقنية. ولا تقتصر عملية مجابهة الفكر المتطرّف المنتشر عبر الفضاء الإليكتروني؛ فمن خلال هذه الجهود المتكاملة، يمكن بناء جيل محصّن فكرياً وقادر على العيش في بيئة تفاعلية سلمية تضمن الاستقرار المجتمعي في ظل الثورة الرقمية. كما نشير إلى أنّ التطرف يبدأ حيث ينتهي الحوار الأسري؛ إذ إنّ أعظم سلاح لمواجهة التربية الإلكترونية هو «**التواجد الإنساني الكثيف للأسرة**»؛ فالمحبة والوعي والنقاش المستنير هي الحصون التي لا تستطيع أي خوارزمية اختراقها.

المصادر والمراجع

1. إعلان مبادئ التسامح (اليونسكو)، دور التعليم في بناء الحصانة الفكرية.
2. تقرير الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف (2024)، استراتيجيات المواجهة الرقمية والذكاء الاصطناعي.
3. مرصد الأزهر لمكافحة التطرّف، التنشئة الاجتماعية وأثرها في مواجهة الغلو والتطرّف.
4. المرصد الرقمي Digital Watch Observatory، الاتجاهات في عام 2025م.
5. مركز الاعتدال العالمي، دراسات في التنشئة الإلكترونية وأثر الخوارزميات على الفكر الناشئ.

تطلعات جيل زد المغربي بين الحداثة الهجينة والقيم الدينية المحافظة

Moroccan Youth Between Hybrid Modernity and Conservative Religious Values

هشام تيفلاتي *

الملخص

يعيش الشباب المغربي بين منظومة قيم عالمية، مرجعية دينية واجتماعية محلية، ضغوط اقتصادية متزايدة وإشكال الثقة بالمؤسسات الرسمية، ما يجعله في صراع دائم لإعادة تركيب مفاهيم الحرية والهوية والمواطنة ضمن واقع سريع التحوّل. اعتمدت هذه الدراسة متابعة إثنوغرافية رقمية على منصة ديسكورد Discord، إلى جانب استبيان إلكتروني وتحليل موضوعاتي للوثائق الرقمية باستعمال نمذجة الموضوعات (Latent Dirichlet Allocation). تكشف نتائج الدراسة ظهور نزعات ليبرالية انتقائية أكثر بروزًا في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، حيث تتجلّى بقوة أكبر لدى الإناث، ذوي التعليم العالي وسكان المدن الكبرى؛ ويحظى مبدأ المساواة الجندرية في سوق العمل بدعم أكبر مقابل قبول محدود في القضايا الأكثر جدلًا. في الوقت نفسه، يحافظ الشباب على ارتباط ديني متين يتّجه نحو تأويلات فردانية تُيسّر التوفيق بين المرجعية الدينية والحريات الشخصية، مع وجود أزمة ثقة بالمؤسسات ونية جدية للهجرة عند الأغلبية (82%). كما تؤثر المعيقات البنيوية, كالبطالة وضيق الفرص والفساد على اختيارات الشباب ومساراتهم. وتكشف الاهتمامات عن أولوية للاستقرار ومحاربة الفساد (65.2%) مقارنة بدفع مسار الديمقراطية (24.5%) أو ترسيخ المرجعية الدينية في السياسة (4%). تُشير هذه الصورة إلى «ليبرالية هجينة» تتعايش فيها قيم الحرية والمساواة مع مرجعيات جامعة ضمن «اقتصاد أخلاقي للخطر» يضبط كلفة التحرر والاختلاف؛ وتوصي النتائج بسياسات تُخفِّض الهشاشة الاقتصادية وتُوسّع فضاءات التعبير والحوار المؤسسي منخفض الكلفة أمام الشباب.

* المدير الجهوي لمركز التوعية الدينية المدنية، كيبيك، كندا.

الكلمات المفتاحية : جيل زِد 212؛ المغرب؛ الليبرالية الهجينة؛ التدين الفردانـي؛ المواطنة الرقمية؛ دولة الرفاه؛ المساواة الجندرية؛ الهجرة؛ الرقابة الذاتية؛ Discord.

Abstract

This study examines how Moroccan Genz 212 negotiates freedom identity and citizenship at the intersection of global normative frameworks and local religious and social constraints amid economic precarity and declining institutional trust. Drawing on digital ethnography conducted on Discord an online survey and topic modeling of digital texts, I analyze how youth reinterpret core normative commitments under conditions of structural limitation. I argue that Moroccan Gen Z articulates a form of selective liberalism primarily expressed in social and economic domains and more pronounced among women highly educated youth and residents of major cities. While support for gender equality in the labor market reaches approximately 55%, acceptance remains limited on culturally contentious issues. At the same time youth sustain a strong religious worldview marked by individualized interpretations allowing a negotiated coexistence between religious boundaries and personal autonomy. This negotiation unfolds alongside a crisis of institutional trust linked to serious willingness of migration (82%). I further show that online self-censorship practices such as pseudonym use and voice alteration signal a broader moral economy of risk structuring expression. Preference patterns indicate a prioritization of stability and fighting corruption (65.2%) over democratic deepening (24.5%) or religious politicization (4%). Taken together these findings point to a configuration of hybrid liberalism in which commitments to freedom and equality coexist with enduring collective referents highlighting the need for policies that address economic insecurity and expand accessible spaces for youth expression and institutional engagement.

Keywords

Gen Z 212; Morocco; hybrid liberalism; individualized religiosity; digital citizenship; welfare state; gender equality; emigration; self-censorship; Discord.

ملخص تنفيذي

تحلل هذه الدراسة تطلعات جيل زِد المغربي (مواليد 1997 - 2012) في سياق اجتماعي وثقافي واقتصادي معقد، حيث تتقاطع القيم العالمية مع المرجعيات المحلية.

اعتمد البحث على ملاحظة رقمية عبر منصة Discord لمدة ستة أسابيع، إضافة إلى استبيان إلكتروني شمل 3,387 استجابة، وتحليل موضوعاتي للمحتوى الرقمي. 3,057 استجابة فقط استوفت معايير الدراسة واعتُمِدت في التحليل، في حين تم استبعاد بقية الاستجابات لعدم مطابقتها لشروط البحث. تشير النتائج الرئيسية إلى:

تطلع ليبرالي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي: يُبدي غالبية الشباب، خاصة الإناث وذوي الشهادات العليا، والمقيمين في المدن الكبرى، تأييدًا قويًا للمساواة بين الجنسين في سوق العمل، ودعمًا لحقوق الأقليات الدينية، وتأييدًا لحرية التعبير التي قد تصل إلى انتقاد الدين أو التقاليد.

ارتباط متين بالهوية الدينية مع قراءات متباينة: رغم أن الدين الإسلامي يعد المرجع الأساس للهوية الأخلاقية لدى الأغلبية الساحقة، فقد ظهرت تفسيرات متباينة له. فبينما يرى البعض تعارضًا بين القيم الدينية والحرية الفردية، يؤكد آخرون على إمكانية التوفيق بينهما، مما يشير إلى تطور نسبي في الفهم الديني الشخصي مقارنة بالأجيال السابقة.

أزمة ثقة مؤسساتية: يسود شعور عام بعدم الثقة في المؤسسات العمومية وقدرتها على تلبية احتياجات الشباب. يرتبط فقدان الثقة هذا ارتباطًا وثيقًا بظاهرة الهجرة، حيث يرى العديد من الشباب أن مستقبلهم خارج الوطن، ولو بعد حين.

رقابة ذاتية وخوف من التعبير: يعترف جزء كبير من الشباب بممارسة «تقية رقمية» على آرائهم، خوفًا من ردود الفعل الاجتماعية وحتى القانونية. غالبًا ما تُعبَّر هذه الفئة عن آرائها الحقيقية داخل دوائر خاصة (الأصدقاء والعائلة) أو على وسائل التواصل الاجتماعي بشيء من التخفي (تغيير الصوت، استعمال أسماء مستعارة، إلخ.)، وليس في الفضاء العام.

تحديات اقتصادية كبيرة: تُعد البطالة، وضعف الفرص الاقتصادية، والفساد، والتحديات المادية، من المعيقات الرئيسية التي تحول دون تحقيق الطموحات الشخصية والمهنية للشباب.

Executive Summary

This study examines the aspirations of Moroccan Generation Z (born 1997–2012) within complex social, cultural, and economic contexts where global value frameworks intersect with local customs. It explores how young Moroccans negotiate identity, freedom, and opportunities amid institutional constraints and rapid sociocultural change. The study draws on six weeks of digital ethnographic observation conducted on the Discord platform, complemented by an online survey comprising 3,387 responses and a thematic analysis of digital content shared on the platform. Only 3,057 responses were included in the analysis; the remaining responses were excluded for failing to meet the research requirements. The main findings can be summarized as follows:

Liberal orientations in the social and economic spheres: A majority of respondents, particularly women, those with higher educational degrees, and residents of big cities show strong support for gender equality in the job market, endorse the rights of religious minorities, and uphold freedom of expression, including forms of expression that may involve the critique of religion or tradition.

Attachment to religion with divergent interpretive frameworks: Despite Islam remaining the primary moral and ethical reference for most participants, religious convictions are far from monolithic. While some respondents perceive an inherent tension between religious norms and individual freedom, many emphasize the possibility of reconciliation between the two. This divergence points to a relative shift toward more individualized forms of religiosity when compared to previous generations.

Institutional distrust and emigration plans: The findings reveal a mistrust and a widespread crisis of confidence in public institutions and their capacity to respond to the needs and expectations of youth. This erosion of trust is linked to emigration aspirations, as many respondents see their future outside the country, whether in the short or long term.

Self-censorship and constrained public expression: Many participants report engaging in certain forms of digital self-censorship, motivated by fear of social backlash and, in some cases, legal repercussions. Consequently, direct opinions are more often articulated within private or semi-private circles (family and close friends) or expressed online through anonymized or concealed practices (pseudonyms, voice alteration), rather than in the public sphere.

Persistent economic constraints: High unemployment, limited economic opportunities, corruption, and financial insecurity emerge as central structural barriers impeding the realization of young people's personal and professional aspirations.

Taken together, these findings highlight a generation characterized by normative pluralism, strong yet evolving religious attachments, and a pronounced sense of structural frustration, particularly in relation to institutional responsiveness and economic inclusion.

مقدمة

يُعرّف «جيل زد» في الدراسات الاجتماعية، عادةً بأنه الجيل الذي نشأ في ظل التحول الرقمي الشامل، وتعرّض لصدمات كبرى مثل الأزمة المالية العالمية سنة 2008، جائحة كوفيد19-، وارتفاع معدلات التضخم، والتقلبات الجيوسياسية. كما يتميز هذا الجيل ببيئة ثقة جديدة، حيث أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي والمحتوى الذي ينتجه المستخدمون ينافس المؤسسات التقليدية في التأثير والمصداقية.

يشهد العالم تحولًا جيليًا عميقًا، تقوده فئة «جيل زد» (مواليد 1997–2012) الذي نشأ في قلب العصر الرقمي والذي يتميز عالميًا بوعي نقدي حاد تجاه قضايا مثل العدالة الاجتماعية والشفافية، يعيد تعريف مفاهيم المشاركة والهوية والسلطة من خلال أدوات رقمية مبتكرة، متجاوزًا الأشكال التقليدية للتنظيم السياسي والاجتماعي. في هذا السياق العالمي، تبرز الحالة المغربية باعتبارها حقلا خصبا لدراسة هذه التحولات. فجيل زد المغربي، أو ما يُعرف محليًا بـ «جيل زد 212»، رغم تشابهه مع نظرائه العالميين، يبقى نتاج تفاعل فريد بين المؤثرات العالمية والخصوصية المغربية المحلية. فهو جيل يتشكل في مفترق طرق بين:

1. القيم الكونية التي يتعرض لها عبر المنصات الرقمية والتعليم.
2. واقع اقتصادي تتسم فيه تحديات البطالة وهشاشة الفرص.
3. نسيج اجتماعي ودِيني وثقافي محافظ يفرض مجموعة من التوقعات والقيود.

يؤدى هذا التقاطع إلى صورة ديناميكية معقدة تجعل الشباب المغربي يتبنى مواقف ليبرالية جريئة، في مجالات اجتماعية واقتصادية محددة، بينما يحافظ في الوقت ذاته على ارتباط قوي بالهوية الدينية بوصفها مرجعية أخلاقية، وإنْ بشكل أكثر تخصيصًا. كما أن أساليب مشاركته المدنية تتسم بالبراغماتية، مفضلاً أشكال الضغط الرمزي والرقمي منخفضة التكلفة وعالية التأثير، في ظل أزمة ثقة مؤسساتية واسعة.

من هنا، تأتي هذه الدراسة لتحليل هذه الديناميكية باستقصاء منهجي. لا نكتفي بتسجيل حقيقة وتناقضات وتحركات هذا الجيل، بل نحلل الآليات التي من خلالها يُعيد جيل زد المغربي صياغة العلاقة بين الحداثة والتقليد، والفرد والجماعة، والدين والدولة، مُشكّلاً ما يمكن وصفه بـ «الليبرالية الهجينة» كاستجابة براغماتية لواقع معقد ومتعدد الأبعاد.

منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على مقاربة ميدانية رقمية جمعت بين الملاحظة بالمشاركة والتحليل الإحصائي والنوعي، مع عمل ميداني على منصة Discord بين 17 سبتمبر و31 أكتوبر، بواقع ساعتين يوميًا، لمدة ستة أسابيع، وذلك لرصد ديناميات النقاش وأساليب التعبير داخل مجموعات Gen Z 212. وقد جرى اختيار Discord لكونها المنصة الأساسية التي اعتمدها الشباب في تنظيم نقاشاتهم وتنسيقها الداخلي، ولأنه يوفر فضاءً تفاعليًا مباشرًا يسمح بمتابعة النقاشات في لحظتها، مع إمكانية تتبّع تطوّر الخطاب عبر أرشيف القنوات المختلفة. بلغ عدد أعضاء المجموعة حوالي 211 ألف عضو، كان منهم بين 15 و20 ألفًا حاضرين في أي وقت. كما ارتكزت الملاحظة على تحليل النقاشات المفتوحة والوثائق المتداولة، مع الحفاظ الكامل على سرّية الأعضاء.

خلال الفترة نفسها (1 إلى 31 أكتوبر)، تم توزيع استبيان إلكتروني استهدف الشباب النشطين في فضاءات Gen Z 212 على تويتر، إنستغرام، فيسبوك، تيك توك، وDiscord. تمت مشاركة الاستبيان مع مُسَيري الحسابات المذكورة، كما ساهمت شبكات شخصية في إعادة نشره، ليصل إلى مئات الآلاف من المتابعين. بلغ عدد الاستجابات الكاملة 3,387، وشكّلت قاعدة البيانات الرئيسية للتحليلين الكمي والنوعي. ولأن المشاركة كانت طوعية وغير احتمالية، فإن النتائج تمثل الشباب المنخرطين في هذا الفضاء الرقمي تحديدًا، ولا ندعِي تعميمها على مجمل الشباب المغربي.

إلى جانب ذلك، تم الاعتماد على مراجعة أدبية موسّعة للدراسات السابقة حول جيل زد عالميًا ومحليًا، مع تحليل المحتوى الرقمي المتداول عبر Discord (إعلانات، بيانات، وثائق) لفهم تصوّرات الشباب للهوية والمواطنة والمستقبل. تم اعتماد نموذج Latent Dirichlet Allocation (LDA) لنمذجة المواضيع واستخراج البنى الدلالية من النصوص الرقمية. تم تحديد عدد المواضيع بناءً على معيار التماسك (Coherence Score) لضمان وضوح المعاني، كما تم التحقق من جودة النموذج

باستخدام مقياس الإرباك (Perplexity) لضمان دقة التوزيع الاحتمالي. نُفذت جميع الخطوات وفق المعايير الأخلاقية المعتمدة، بما في ذلك حماية الخصوصية وإخفاء الهوية الرقمية للمشاركين.

القيم والهوية

الانفتاح الاجتماعي يلتقي بالبراغماتية الاقتصادية

بصفة عامة، يمكننا أن نُميز بين تأثيرات الجيل، أو السمات المشتركة عالميًا مثل الحياة الرقمية المستمرة، تصاعد أهمية الصحة النفسية، تفضيل المرونة في العمل؛ وتأثيرات السياق، الخصائص التي تتشكل بفعل الاقتصاد السياسي المحلي، والثقافة والدين، والمؤسسات الرسمية. يساعد هذا التقسيم على فهم ما هو عالمي بالنسبة لجيل زد، وما هو خاص بالسياق المغربي (جيل زد–212).

يتسم جيل زد بانفتاح اجتماعي متزايد، حيث يُبدي دعماً أكبر للتنوع والشمولية، مع براغماتية اقتصادية واضحة تركز على قضايا مثل الأمن المالي، تكاليف المعيشة، الأجور العادلة، والمرونة في العمل من أولوياته الأساسية. وتشير دراسات مثل تقرير مركزديلويت (2024) السنوي حول الأجيال، وقراءات الرأي العام التي تجريها مؤسسة إبسوس (2025)، ومراكز الأبحاث مثل مركز بيو للأبحاث (2020)، إلى أن جيل زد يولي اهتماماً كبيراً لقضايا مثل تغير المناخ، والصحة النفسية، والعمل الكريم، لكنه في الوقت ذاته يسعى إلى تحقيق التوازن بين القيم الأخلاقية والواقعية الاقتصادية.

كما أن هذا الجيل يُعرف بما يسمى «الفردانية الشبكية»، وهي نمط من تشكيل الهوية يتسم بتعدد المستويات، حيث تلعب المنصات الرقمية دوراً محورياً في تشكيل الانتماءات، ويغلب عليه الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي والمحتوى الرقمي لبناء تصوّراته للواقع. يميل جيل زد أكثر إلى تعريف نفسه كمواطن كوني، مع الحفاظ النسبي على روابط قوية بالهوية المحلية والعائلية. هذا التداخل بين المحلي والعالمي يخلق فرصاً للانفتاح الثقافي، لكنه في الوقت ذاته يولّد توترات ناتجة عن تضارب القيم أو الإرهاق الهوياتي.

وتشير المعطيات المستخلصة من استطلاعات الباروميتر العربي (2015) إلى تشابه جيل زد المغربي مع نظرائه العالميين في تبني قيم الكرامة والعدالة والشفافية لكنه، وبدلاً من الانخراط في قضايا الهوية أو الصراعات الثقافية، يُعطي الأولوية لتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية ومكافحة الفساد. ويُعزى

هذا التوجه إلى محدودية قدرة الدولة على تقديم الخدمات، وإلى القيود البنيوية التي تؤثر على فرص الحياة اليومية، وليس إلى رفض مباشر للقيم العالمية. لهذا يمكن استخلاص نتيجة مركزية مفادها أن بنية القيم لدى جيل زد أقل ارتباطاً بالأيديولوجيات التقليدية، وأكثر ميلاً نحو الأخلاقيات العملية، لا سيما فيما يتعلق بالكرامة والعدالة. في السياق المغربي، بدلاً من الانخراط في سجالات ثقافية أو أيديولوجية، تُترجم هذه الأخلاقيات إلى مطالب ملموسة تتعلق بالحكامة الفعالة والعدالة اليومية.

التوزيع الديمغرافي: الجنس، المهنة، الإقامة

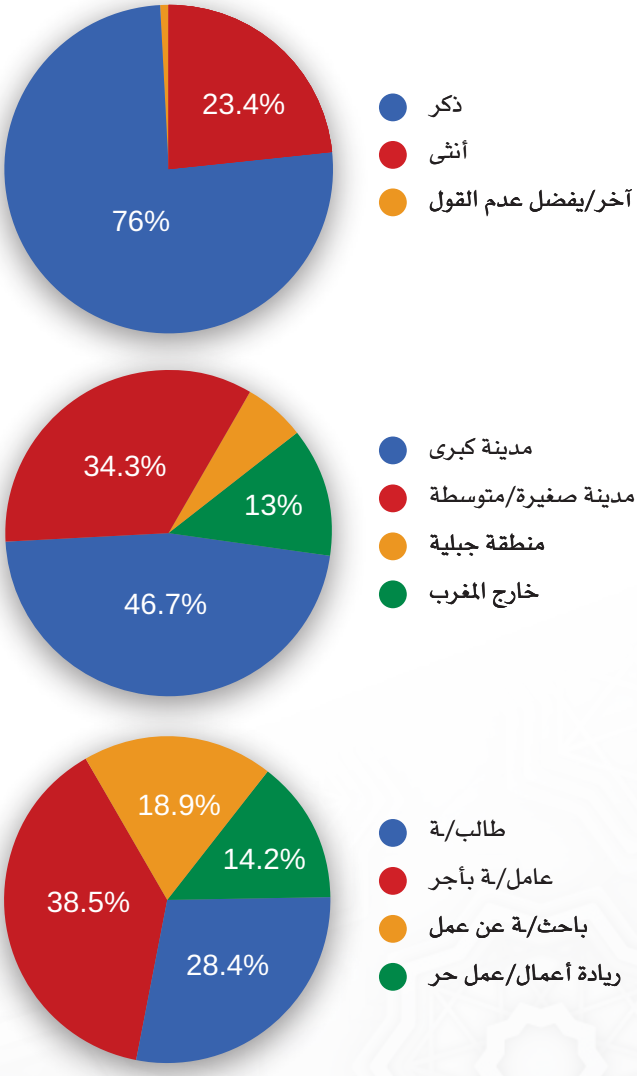

القيم الموروثة وتحديات الواقع

يعيش الشباب المغربي حالة «انفصام قيمي» بين هويتين: واحدة مفروضة من الخارج عبر التنشئة، وأخرى تُبنى من الداخل عبر التجربة الرقمية والعولمة. مما يؤدي إلى توترات نفسية وإلى إعادة تعريف لمفهوم الهوية الوطنية من منظور شخصي وتجريبي، لا جماعي وموروث. حيث تصبح اللغة نفسها ميدانًا لهذا الصراع؛ فاستعمال العربية والفرنسية والإنجليزية في الجملة الواحدة يعكس تعدد الانتماءات الرمزية. يقول أحد الشباب، 32 سنة، بالدارجة: «ما عرفت فين نحط راسي، لا أنا مغربي بحال اللي قبل، ولا غربي كامل[1]». هنا تتجلى أزمة الهوية الحديثة في أقصى صورها اليومية، لا كمفهوم فلسفي، بل كواقع يتجسد في اللغة واللباس والعلاقات.

يشكّل الشباب المغربي اليوم فئة اجتماعية تعيش في قلب تحولات عميقة، حيث تتقاطع قيم الحداثة الليبرالية العالمية مع بيئة اجتماعية وثقافية ودينية تقليدية محافظة. يولّد هذا التداخل حالة من التوتر المستمر بين الطموحات الفردية التي تغذيها قيم الحرية والمساواة، وبين القيود التقليدية والدينية التي تفرضها الأسرة والمجتمع والدين. في هذا السياق، يبرز التعليم بوصفه عاملا محوريا في تشكيل وعي الشباب، إذ يتيح لهم الانفتاح على الأفكار الحديثة والتفاعل مع المعايير الكونية، في الوقت الذي تظل فيه المرجعيات الدينية والسياسات المؤسساتية محددات قوية للسلوك والممارسة اليومية.

تلعب الفضاءات الرقمية دورًا محوريًا في إعادة تشكيل المواقف والقيم، إذ توفر منصات للتعبير عن الرأي، تبادل الأفكار، والمشاركة في النقاشات العامة. وساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في إشراك الشباب في احتجاجات مدنية، ما يعكس دورها كأداة لتجاوز القيود التقليدية جزئيًا. ومع ذلك، تظل هذه الحرية الرقمية محدودة بضغط المجتمع والرقابة، ما يجعلها فضاءً للتفاوض والاحتجاج أكثر من كونها مساحة للتحرر الكامل (طاهري، 2025؛ رويترز، 2025).

من الناحية الاقتصادية، ورغم الاستثمارات المتزايدة في العديد من القطاعات، ما تزال التحديات قائمة على مستوى الجودة والعدالة المجالية، حيث تشير تقارير إلى استمرار ارتفاع نسب الانقطاع عن الدراسة في الوسط القروي، وتفاوت الفرص بين الجنسين رغم تقلص الفجوة عما كانت عليه في التسعينات. في المقابل، يعي

1- لم أعد أعرف أين أضع نفسي؛ لست مغربياً كما كنت من قبل، ولا غربياً بالكامل.

الشباب أهمية التعليم كوسيلة للارتقاء الاجتماعي والصحة كحق أساسي للمواطن، غير أن هشاشة المنظومة في بعض مناطق المملكة ومعدلات البطالة المرتفعة بين المتخرجين والتي تتجاوز أحيانًا 20 في المئة وفق البنك الدولي (2022)، تخلق فجوة بين التطلعات والواقع المعيش، وتغذي شعورًا بالإحباط لدى هذه الفئة.

إلى جانب ذلك، تمثل الهجرة، سواء الفعلية أو المتخيلة، خيارًا ذهنيًا حاضرًا لدى الشباب، إذ يعبّر أكثر من نصفهم عن رغبتهم في الهجرة نحو أوروبا أو الخليج، بحثًا عن فرص أفضل أو هروبًا من القيود الاجتماعية (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، 2022). تعكس هذه الرغبة انفتاحًا على العالم، لكنها في الوقت ذاته مؤشر على إدراك محدودية الحراك الاجتماعي محليًا. في ظل هذه المعطيات، يعيش الشباب المغربي حالة من «الهجانة القيمية»، حيث تتعايش القيم الليبرالية مع المرجعيات التقليدية في إطار تفاوضي دائم، ما يجعل دراسة هذه الظاهرة أمرًا أساسيًا لفهم التحولات الاجتماعية والثقافية الراهنة.

نية الهجرة

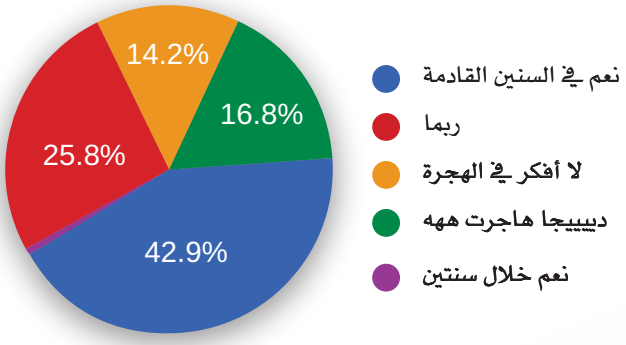

من الناحية السوسيولوجية، يبقى الصراع بين القيم التقليدية وأنماط العيش الحديثة إحدى أكثر التحديات تعقيدًا لدى الجيل المغربي الجديد. ويظهر هذا في اللغة القَلقة المتأرجحة بين احترام الموروث والرغبة في التحرر منه في نفس الوقت. في إحدى العبارات، كتب أحد الشباب: «I love my culture, but sometimes it suffocates me[2]»، بينما علّقت مشاركة أخرى بالعربية: «المجتمع ما زال يحكم عليك بطريقة تفكيرك ماشي بما تحقق[3]».

2- أحب ثقافتي، لكنها أحياناً تخنقني.

3- المجتمع ما زال يحكم عليك بطريقة تفكيرك وليس بما تحققه.

القيم الليبرالية والسياسية والاجتماعية

تشير الأبحاث إلى تحولات ملحوظة في المواقف الدينية والاجتماعية والسياسية لدى الشباب المغربي، حيث يظهر مزيج معقد يجمع بين الانفتاح على القيم الليبرالية العالمية والتمسك النسبي بالمرجعيات الدينية التقليدية. وفقًا لبيانات البارومتر العربي (2023)، يتبنى الشباب المغربي (18–29 سنة) نمطًا دينيًا متغيرًا؛ إذ تراجعت بعض مظاهر التدين في العقد الأخير، في نفس الوقت يعتقد نحو 45% أن القرارات السياسية يجب أن تستند على شرعية دينية. يكشف هذا المعطى أن الانفتاح على القيم الليبرالية وحتى قبولها لا يؤدي بالضرورة إلى انفتاح حقيقي صادق، بل إلى تبني نموذج انتقائي هجين يوفق بين المرجعية الدينية والانفتاح على مفاهيم الحرية والمساواة.

بين الليبرالية والليبرالية «الهجينة»

يواجه الشباب المغربي شبكة أخرى معقدة من القيود الاجتماعية والمؤسساتية تؤثر على خياراته الحياتية، ممارساته اليومية، وطموحاته المستقبلية. يمكن تصنيف هذه القيود إلى ثلاثة مستويات رئيسية: الأسرة والموروث الديني، القوانين والسياسات، والتفاوتات الجغرافية والطبقية. فهم هذه المحددات ضروري لتحليل التناقضات بين القيم المعلنة والممارسات الفعلية لدى الشباب فيما يخص الموروث الديني والقوانين الوضعية.

تكشف معطيات هذه الدراسة أن الشباب المغربي لا يؤمن بقيم الليبرالية كالحرية الفردية، التمكين، المساواة أمام القانون، واقتصاد السوق كقيم متجانسة أو عقيدة متّسقة، بل يعيد صياغتها ضمن بيئته المحلية، مصالحه الاقتصادية، وتنشئته الدينية والاجتماعية. هنا تبرز «الهجنة الليبرالية» بوصفها تداخلًا انتقائيًا بين القيم الليبرالية، معايير المجتمع، وضغوط التقليد، وذلك عبر آليات براغماتية وتعبيرية: براغماتية حين يفاوض الشباب على مسارات العيش والعمل والاستهلاك، وتعبيرية حين يعيدون تعريف الذات والاحترام والكرامة على المنصات الرقمية وفي الواقع.

على المستوى الاجتماعي، تظهر مواقف الشباب اتجاهًا نحو الانفتاح الانتقائي. فبينما عبّر 55% عن قبولهم بالمساواة بين الجنسين في سوق العمل، لم تتجاوز نسبة القبول بحقوق الأقليات الجنسية أو حرية تغيير الدين 20%. يعكس هذا التباين ما تسميه بعض الدراسات بـ «الليبرالية الانتقائية»، حيث يتم انتقاء القيم التي لا تتعارض جذريًا مع الهوية الثقافية والدينية أو التي تخدم الأغلبية، مع رفض القيم التي تمس البنية الأخلاقية السائدة.

اقتصاديًا، يواجه الشباب تحديات كبيرة في تحقيق طموحاتهم، إذ أظهرت تقارير البنك الدولي (2022) أن ضعف الارتباط بين التعليم وسوق العمل، انتشار العمل غير الرسمي الظالم للمستخدَم، والعقود المؤقتة، كلها عوامل تساهم في ارتفاع معدلات البطالة وتغذي شعورًا بالظلم وبعدم المساواة وحتى الحقد على الطبقات الميسورة. ويتقاطع هذا الشعور مع توقعات مرتفعة حول العدالة الاجتماعية والكرامة، ما يخلق فجوة بين الطموح والواقع.

على المستوى الهوياتي، يسعى الشباب إلى بناء هوية قابلة للتنقل بين فضاءات متباينة (البيت، الجامعة، العمل، المسجد، المنصات الرقمية). وتتجلى الهجنة هنا في عملية «كود-سويتشينغ code switching» قيمي؛ يزاوج فيها الشاب بين كلمات الحرية، الخصوصية، الحقوق الليبرالية والاحترام، الحياء والنية الحسنة، دون أن يرى ذلك تناقضًا. وهناك قبول مشروط لخطاب الاستقلالية. مثلًا: قبول استقلالية الفتاة في الدراسة والعمل بشرط الحشمة واحترام الأعراف والتقاليد. في ظل الضغوط، يتحول خيار «الريادة الذاتية» إلى ليبرالية معيشة (everyday liberalism) ممتزجة بأطر حماية غير رسمية (شبكات القرابة، الأصدقاء، الجمعيات).

أما في المجال السياسي، وكما كشفت نتائج الاستبيان العربي للشباب (2023)، يضع غالبية الشباب المغربي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مقدمة الأولويات، متقدمة على المطالب الديمقراطية الشكلية. يُنظر إلى شرعية السلطة من خلال قدرتها على تقديم خدمات ملموسة ومحاربة الفساد وضمان مستوى معقول من الكرامة، أكثر من الالتزام بالنظام الديمقراطي كقيمة مجردة. يعكس هذا التوجه براغماتية سياسية تركز على النتائج العملية بدلًا من الأطر المؤسساتية.

ترتيب الأولويات عند شباب جيل ز212

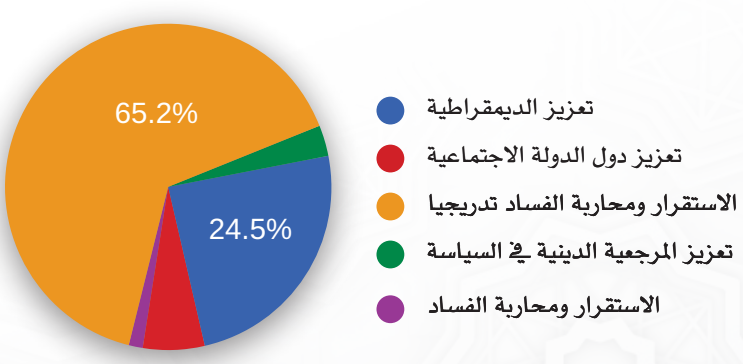

في المجمل، يشيرهذا القسم إلى ديناميكية معقدة تجمع بين الانفتاح على القيم الليبرالية والتمسك بالمرجعيات الدينية والاجتماعية، وذلك في إطار تفاوضي يحدد مواقف الشباب وسلوكياتهم اليومية.

لهذا، ورغم الانفتاح النسبي على بعض القيم الليبرالية، تظل الثقافة الدينة عنصرًا مركزيًا في تشكيل الهوية الاجتماعية للشباب المغربي. تشير بيانات البارومترالعربي (2023) إلى أن 45% من الشباب يرون أن القرارات السياسية يجب أن تستند إلى أولوية دينية، ما يعكس استمرار قوة المرجعية الدينية في الحياة العامة. هذا التمسك بالقيم التقليدية يفرض قيودًا مباشرة على حرية التعبير والسلوك، خاصة في القضايا المرتبطة بالعلاقات الشخصية، الميولات الجندرية، والسلوك الاجتماعي.

كما تلعب الأسرة دورًا حاسمًا في إعادة إنتاج هذه القيم، إذ تفرض ضوابط صارمة على السلوكيات الفردية، مدفوعة بالخوف من سخط المجتمع والحفاظ على التماسك الأسري. كما أن هذه الضغوط قد تدفع الشباب إلى ممارسة نوع من «النفاق الاجتماعي»، حيث يعبّرون عن مواقف ليبرالية في الفضاءات الرقمية أو الخاصة، بينما يلتزمون بالمعايير التقليدية في الحياة العامة (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، 2022).

ومازالت القوانين المغربية ترسخ هذه التمايزات المحافظة، خصوصًا في مجال مدونة الأحوال الشخصية وحقوق المرأة. على سبيل المثال،حسب المندوبية السامية للتخطيط (2024)، 86% من المغاربة يعارضون المساواة في الإرث بين الجنسين، بما في ذلك نسبة من النساء، ما يعكس قوة المرجعية الثقافية الدينية في التشريع. تحد هذه الرؤية الاجتماعية والقيود القانونية من قدرة الشباب على تبني الحداثة في حياتهم اليومية، حتى عندما يتبنوها ثقافيا أو فكريا.

إضافة إلى ذلك، يشكّل سوق العمل قيدًا مؤسسيًا آخر، حيث تشير تقارير البنك الدولي (2022) إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وانتشار العمل غير الرسمي والعقود المؤقتة التي لا تضمن حقوق العمال أو الحد الأدنى للأجور. تجعل هذه الظروف الاقتصادية الشباب أقل استعدادًا للمخاطرة أو الانخراط في أنشطة احتجاجية أو مدنية، خوفًا من فقدان فرص العمل المحدودة. لهذا، رغم وجود انقسام واضح في هوية الجيل المغربي الشاب حيث تتصادم القيم الليبرالية الحديثة بالهوية الدينية التقليدية. فمن ناحية، تُظهر الأغلبية الساحقة موقفاً ليبرالياً جريئاً في المجال

العام، حيث تؤيد حريات التعبير الواسعة حتى عندما تنتقد المقدسات الدينية، وتدعم بشكل واضح المساواة الكاملة بين الجنسين في سوق العمل، كما تُظهر تعاطفاً مع قضايا الأقليات الدينية. لكن هذا التيار الليبرالي يصطدم بجدار متين عندما يتعلق الأمر بالمسائل التي تمس الصميم الديني والهوية المجتمعية، حيث ينقسم الشباب انقساماً حاداً حول قضية المساواة في الإرث أو التشريع الوضعي، مما يشير إلى وجود خط أحمر لدى شريحة كبيرة عند مساءلة الثوابت الدينية الثقافية. هذا المزيج من الانفتاح الفكري والتمسك بالهوية يعكس رحلة هذا الجيل في البحث عن توازن صعب بين الاندماج في القيم العالمية والحفاظ على الخصوصية الثقافية والدينية.

على الصعيد السياسي والاقتصادي، تعكس الأجوبة واقعاً معيشياً صعباً وتجربة هجينة مع مؤسسات الدولة. فعلى الرغم من الموقف الواضح تجاه الحريات الفردية، إلا أن غالبيتهم يفضلون ضمان الاستقرار الاقتصادي، حتى لو كان ذلك على حساب بعض الحريات السياسية، وهي مفارقة تكشف عن نزعة براغماتية واقعية تفضل الأمن المعيشي على المبادئ النظرية. كما أن الإجماع شبه الكامل على أن المؤسسات العمومية لا تلبي احتياجات الشباب يُظهر فجوة ثقة عميقة بين هذا الجيل والدولة، بينما يشير الاعتقاد بتوافق مفهوم المواطنة المغربية مع القيم العالمية إلى رغبة في الانتماء إلى عالمية تقدمية دون التخلي عن الهوية الوطنية. هذه التوليفة من النقد المؤسسي.

يبقى التعبير المدني الرقمي هو النمط السائد في المغرب، مع وجود تعبئة ميدانية انتقائية حول قضايا مثل البطالة، تكاليف المعيشة، والفساد، لا تكون هذه التعبئة ذات طابع أيديولوجي، بل في إطار مطالب تتعلق بالكفاءة والعدالة والكرامة، وغالبًا ما تعبر عن الفخر الوطني بدلاً من معارضته. ومع ذلك، فإن الإطار العام، أي الاحتجاج المدني غير الحزبي الموجه نحو إصلاحات ملموسة، يتماشى مع ما ترصده استطلاعات الباروميتر العربي (2015) حول أنماط المشاركة الشبابية خارج الهياكل الحزبية الرسمية. بصيغة أخرى، يُفضل جيل زد أنماطًا من النشاط المدني تتسم بالمرونة، والشبكية، والبراغماتية.

من العلمنة إلى الفردانية

هل جيل زد أقل تدينًا من الأجيال السابقة؟ في السياقات الغربية، هناك تراجع في الانتماء المؤسسي إلى الأديان، مع تزايد نسبة من يُعرفون بـ«اللادينيين» «الغير متدينين»، وظهور أنماط جديدة من الروحانية الشخصية يظنها البعض نهضة دينية

جديدة. أما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فإن مستويات التدين تبقى مرتفعة نسبيًا، وإن كانت الأجيال الشابة تميل إلى مقاربات أكثر فردانية في البحث عن مفاهيم جديدة للدين. وتُشير الدراسات التي أعدها مركز مركز بيو للأبحاث (2021)، ومؤسسة غالوب (2022)، إلى أن الانخراط في المؤسسات الدينية يتراجع بوتيرة أسرع من نقص الإيمان أو الممارسات الروحية، مما يُنتج نمطًا جديدًا من التدين يقوم على إعادة صياغة العلاقة مع المقدّس، وليس بالضرورة على رفضه.

أما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تُظهر دراسات الباروميتر العربي (2023) انخفاضًا في مستويات التدين المُعلنة بين الشباب خلال الفترة 2018–2019، تلاها ارتفاع جزئي في الفترة 2021–2022، مع بروز واضح للفصل بين الإيمان الشخصي والسلطة الدينية المؤسساتية. أما في السياق المغربي، هناك نمط يُمكن وصفه بـ«تخفيف التبعية للسلطة الدينية»، دون أن يعني ذلك رفضًا للدين نفسه. إذ يُظهر العديد من الشباب ميلاً نحو دمج مفردات أخلاقية مثل العدالة والكرامة في خطابهم المدني، وهي مفردات تتقاطع مع المرجعيات الدينية دون أن تكون حكرًا عليها. ويتماشى هذا الطرح مع نظرية (1994، بيتر باير)، حول «فَرْدَنَة الإيمان»، والتي يُعاد توظيفها في السياق المغربي لتفسير التفاعل بين الدين والهوية المدنية. تُشير نظرية الفردنة في الدين إلى تحوّل ممارسات الأفراد الدينية بعيدًا عن المؤسسات التقليدية نحو أشكال أكثر خصوصية، حيث يختار الأفراد ما يتوافق مع قيمهم وتجاربهم الذاتية. ويرى باير أن هذا التحوّل لا يعني بالضرورة تراجع الإيمان، بل إعادة صياغة العلاقة مع المقدس وفقًا لاحتياجات الفرد داخل سياق عالمي متغير. لهذا نقول أن جيل زد لا يتجه نحو العلمنة بشكل مطّرد، بل يحاول نقل السلطة الدينية من المؤسسات إلى الضمير الفردي، ويُعيد صياغة الإيمان ضمن أطر أخلاقية كونية. مما يُسهم في خلق حالة من التوافق بين الخطاب المدني القائم على الكرامة والعدالة، وبين التدين الشخصي غير التصادمي، مما يُقلّل من احتمالية تفسير المطالب الشبابية ذات الطابع الإصلاحي على أنها مناهضة للدين، حتى عندما تتضمن نقدًا لأداء المؤسسات الدينية.

تناقضات الحياة اليومية

كما أشرنا سابقا، تم تحليل البيانات من خلال دمج بين المقاربة الاستقرائية السوسيولوجية مع نمذجة المواضيع وتحليل الميل الانفعالي، مما سمح بفهم مركّب على مستويات متعددة من الصراع الداخلي والتفاوض الهويّاتي. يعيش جيل زاد

المغربي لحظة انتقالية بين أنماط تقليدية للانتماء والهوية وأشكال جديدة من التعبير الذاتي تتخذ الإنترنت والفضاءات الرقمية بوابةً للانفتاح والتحرّر. سنتطرق هنا لبعض التناقضات، مع السعي إلى فهم معانيها الاجتماعية والنفسية، وكيفية تشكّلها ضمن سياقات دينية وثقافية ولغوية معقدة.

أولا، هناك شبه «تشوه» هوياتي بين الممارسة الحياتية والقناعة الشخصية للشباب. عَبر كثير من الشباب عن صراع داخلي حول الحجاب، العلاقات، وحتى المواقف الأخلاقية في الحياة اليومية. تقول إحدى المشاركات، 25 سنة: «I was a 'hijabi' for years, but at a certain point I wasn't… I believe in freedom and I would forever fight for it [4]» يعكس هذا النوع من التصريحات نزعة تحررية واضحة، لكنها لا تعني بالضرورة القطيعة مع الدين، بل هي إعادة تعريف للعلاقة معه. في الوقت نفسه، يعبر البعض عن إحساس بالتردد والذنب: «كنحس براسي باغا نكون حرة، ولكن ما باغاش نغضب الله، باغا نعيش على راحتي، ولكن خائفة من كلام الناس[5]»، شابة، 25 سنة. تبين هذه المواقف المزدوجة أن الحرية عند كثير من أبناء هذا الجيل ليست قيمة مجردة، بل معركة داخلية بين الرغبة في التحرر من التقاليد وبين الحاجة إلى البقاء داخل إطار أخلاقي وديني يمنحهم معنى واستقراراً.

في مواقف أخرى يبدى البعض محاولات للتوفيق: «Nothing serious. But I'm trying to convince myself that marriage is not the only path. It's too high yet to start a life and a family with a complete stranger» [6].

شاب، 28 سنة. هنا نلمس رغبة في إعادة تعريف المعيار الاجتماعي لمعنى الحياة المستقرة والطبيعية. بصفة عامة، تظهر الردود الإنجليزية والفرنسية ميلاً أعلى إلى خطاب الفردانية والاختيار الذاتي، بينما النصوص العربية والدارجة تميل إلى خطاب التوازن والمراعاة، ما يشير إلى أن اللغة نفسها قد تكون مرآة لدرجة التحرر والتعبير عن الذات. اللغة ليست وعاء الفكر، هي صانعة ومؤطرة وموجهة لهذا الفكر.

4- كنت أرتدي الحجاب لسنوات، لكن في مرحلة ما توقفت... أنا أؤمن بالحرية، وسأظل أناضل من أجلها دائماً.

5- أشعر أنني أريد أن أكون حرة، لكنني لا أريد أن أغضب الله؛ أريد أن أعيش براحة، لكنني أخاف من كلام الناس.

6- لا شيء خطير. لكنني أحاول إقناع نفسي بأن الزواج ليس المسار الوحيد. الأمر ما زال مكلفا جدا لبدء حياة وتكوين أسرة مع شخص غريب.

ثانيا، يأتي الضغط العائلي والمجتمعي كآلية ضبط خفية، حيث يشير العديد من الشباب إلى أن البوح الصريح عن آرائهم قد يكلّفهم مكانتهم الاجتماعية أو علاقتهم مع العائلة والمقربين. تقول إحداهن: «نهار قررت نحيد الحجاب كانت أصعب لحظة، ماشي على راسي، ولكن على ماما وبابا، ما كنتش باغا نحشمهم[7]»، شابة 23 سنة. هنا نلاحظ أن الفعل الفردي لا يُفهم كاختيار شخصي، بل كقرار جماعي تتقاسمه الأسرة في الحرج والمسؤولية أمام المجتمع. وتضيف أخرى: «قررت نحتفظ بآرائي لنفسي، ما بقاتش عندي الطاقة نشرح كل مرة شنو كنقصد، الناس ما كيبغيوش يسمعوك أصلا[8]»، شابة 24 سنة. بينما كتب آخر بالفرنسية: «Je garde mes idées pour moi, la famille juge vite, et on finit par se taire[9]»، شاب 30 سنة. تُظهر هذه الأجوبة أن الرقابة الاجتماعية في السياق المغربي لا تأتي دائما من الدولة، بل من الوسط الأسري ذاته. بالنسبة للميل العاطفي، تميل الأجوبة التي تتحدث عن الأسرة نحو النغمة السلبية (قلق، حزن، إحباط)، في حين تركز الأجوبة التي تصف لحظات التمرّد على التفاؤل والارتياح. المفارقة أن جيل زِد، رغم وعيه بالرقابة العائلية، لا يرفضها كلياً، بل يفاوض من داخلها، حيث يُجيد استخدام الرموز، الدعابة، أو اللغات الأجنبية لتخفيف وطأة التصريح المباشر عن المواقف الشخصية.

ثالثا، لاحظنا أن أغلب التناقضات كانت فيما هو ديني وثقافي. لا يعارض الشباب الدين في ذاته، بل لهم موقف صريح من طريقة تمثيله أو فرضه داخل المجتمع حيث نلاحظ تبني علمانية مرنة لدى الكثير. يصرح أحد الشباب، 31 سنة، «أنا مؤمن، ولكن ضد الناس اللي باغين يدخلو الدين فكل حاجة، حتى في طريقة اللبس والأكل[10]». ويضيف آخر: «تحريم الموسيقى تفسير عقائدي أكثر مما هو تشريعي، الشريعة ما شرعه الأئمة والفقهاء وليست رأيهم في الذوق.» شاب، 32 سنة. بينما ورد في إحدى الإجابات الفرنسية: «Je crois en Dieu, mais pas dans la manière dont certains veulent que je crois. Ma foi est personnelle, pas institutionnelle»[11] شابة، 25 سنة. تمثّل هذه العبارات بوضوح المسافة الجديدة بين

7- اليوم الذي قررت فيه خلع الحجاب كان أصعب لحظة، ليس من أجلي أنا، بل من أجل أمي وأبي؛ لم أكن أريد أن أحرجهما.

8- قررت أن أحتفظ بآرائي لنفسي؛ لم تعد لدي الطاقة لأشرح في كل مرة ما أقصده، فالناس أصلاً لا يريدون الاستماع.

9- أحتفظ بأفكاري لنفسي؛ العائلة تحكم بسرعة، وفي النهاية نصمت.

10- أنا مؤمن، لكنني ضد الذين يريدون إدخال الدين في كل شيء، حتى في طريقة اللباس والأكل.

11- أؤمن بالله، لكن ليس بالطريقة التي يريد بعض الناس أن أؤمن بها. إيماني شخصي، وليس مؤسسياً.

الإيمان والانتماء؛ لم يعد الدين بالنسبة لهؤلاء نظاماً شاملاً يحدد سلوك الفرد من الخارج، بل مرجعاً روحياً يُعاد تفسيره تحت ضغط الواقع. أظهرت نمذجة المواضيع (LDA) تجمعات نصية تدور حول مفردات مثل «حرية»، «دين»، «اختيار»، ما يعكس انتقال الدين من مؤسسة إلزامية إلى موضوع نقاش وهُوية قيد البناء. هنا تظهر أهمية البيئة الرقمية التي تُتيح لهذا الجيل الاطلاع على تفسيرات بديلة للدين والثقافة، ما يجعله أكثر انتقائية وأقل خضوعاً للسلطة الدينية المحلية. من منظور اجتماعي، تخلق هذه التحولات توترات داخل العائلة والمجتمع، مع فتح الباب أمام أشكال جديدة من التديّن الفردي غير المؤطر.

أخيرا، يبرز محور التنقل اللغوي والثقافي كعنصر بنيوي في تشكيل هذه التناقضات. تجمع أغلب الردود بين أكثر من لغة: العربية الفصحى، العربية المغربية، الفرنسية، والإنجليزية، مما يعكس إضافة إلى الكفاءة اللغوية، التنقل بين أنظمة رمزية وثقافية متعددة. تقول إحداهن: «Personnellement je divise mes convictions personnelles en deux: celles que je garde pour moi et celles que je partage avec les autres».[12] شابة 25 سنة. ثم تضيف بالعربية: «ربما لأني درست بالفرنسية، كيصعب علي نعبر بالعربية عن أمور حساسة».[13] بينما كتب شاب آخر، 24 سنة، مزيجاً من الإنجليزية والدارجة: «In this case, dima kanhawl na9chhom bl9ana3at dyalhom. Hit la culture dialna kat3ti l7aq l'kbir y9olak chno dir».[14] تظهر هذه الأجوبة أن اللغة قد تُستخدم أحيانا كاستراتيجية للتعبير أو التمويه؛ حيث أن الفرنسية والإنجليزية تمنح مسافة من السياق المحلي، وتتيح قدراً من الحرية في التعبير عن أفكار تعتبر «جريئة» أو «غير مقبولة» إذا صيغت بالعربية أو الدارجة. تحمل الأجوبة الفرنسية والإنجليزية قدراً أعلى من الإيجابية (optimistic sentiment)، ما قد يعكس إحساساً بالتحكم والسيطرة عند استخدام لغة تعتبر محايدة ثقافياً. تجدر الإشارة أن هذا البعد اللغوي جزء من تكوين الهوية المتعددة عند جيل زِد المغربي، الذي يتنقل يومياً بين ثقافتين أو أكثر بين المدرسة والشارع والبيت والفضاء الرقمي.

12- شخصياً، أقسم قناعاتي إلى قسمين: ما أحتفظ به لنفسي، وما أشاركه مع الآخرين.

13- ربما لأنني درست بالفرنسية، يصعب عليّ التعبير بالعربية عن الأمور الحساسة.

14- في هذه الحالة، أحاول دائماً مناقشتهم انطلاقاً من قناعاتهم، لأن ثقافتنا تمنح للكبير حق أن يقول لك ماذا تفعل.

المشاركة المدنية والسياسية

المشاركة المدنية بين الواقع والمواقع

هناك تحول ملحوظ في أنماط المشاركة لدى جيل زد نحو ما يُعرف بـ«حزم القضايا»، حيث تتداخل قضايا مثل المناخ، تكاليف المعيشة، المساواة بين الجنسين، الحقوق والحريات، ومكافحة الفساد ضمن منظومة واحدة من الاهتمامات. كما يتبنى هذا الجيل أساليب مشاركة هجينة تجمع بين التعبير الرقمي، الاحتجاجات المتقطعة، المقاطعات الاقتصادية، الضغط من داخل المؤسسات (مثل التوظيف القائم على الشهادة أو القيم)، إضافة إلى التحالفات التي يقودها صانعو المحتوى والمؤثرون. وتُظهر دراسات أخرى، مثل التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومؤسسة Open Society Foundations 2021 (مؤسسة المجتمع المنفتح أن جيل زد يميل إلى أنماط من النشاط المدني لا تعتمد على الأسس والقيادة التقليدية، بل تُبنى على شبكات أفقية وتنسيق عبر المنصات الرقمية. وتتماشى هذه الأنماط مع فرضية «الانتقائية الاستراتيجية» في دراسات الحركات الاجتماعية، حيث يختار الأفراد أدوات المشاركة بناءً على تقييمهم للمخاطر والعوائد.

النشاط السياسي على منصة ديسكورد

من جهة أخرى، على منصة ديسكورد، شارك Genz 212 بعض الوثائق الشارحة لمواقفهم، قوانينهم الداخلية، توجهاتهم، وسياساتهم الموجهة. مثلا، تُعبّر وثيقة «ملف مطلبي لشباب المغرب: من أجل تفعيل العقد الدستوري» التي شاركها الشباب عن وعي جديد داخل جيل مغربي منتم يحاول أن يكون فاعلاً سياسيًا واجتماعيًا ولا يكتفي بالمطالبة بالشغل والخدمات، بل يسعى إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن على أساس جديد من الشفافية، والمحاسبة، والفعالية المؤسساتية. ما يميّز هذا الملف هو أنه لا يتحدث بلغة المعارضة التقليدية أو الشعارات الأيديولوجية، بل يعتمد لغة الدستور والمؤسسات، فيقدّم مطالبه من داخل المرجعية القانونية والملكية ذاتها. هذا التحوّل في أسلوب الخطاب يعكس نزعة جيلٍ وُلد في ظل دستور 2011، تربّى على وعود الانتقال الديمقراطي، واصطدم بواقع بيروقراطي مثقل بالتناقضات. فجيل المستقبل هذا يطالب بتفعيل فعلي للحقوق لا الاكتفاء بالوعود، ويرى في «العقد الدستوري» الذي يربط الدولة بالمواطن عقدًا مُلزمًا، لا رمزيًا. إنه جيل يطالب بإصلاح الصحة والتعليم والاقتصاد والحكامة بوصفها شروطًا أساسية لاستعادة الثقة المفقودة

بين الشباب والدولة، ويُصرّ على أنّ أزمة الثقة ليست انفعالًا شبابيًا عابرًا، بل نتيجة بنيوية لفجوة بين الوعود الرسمية والواقع المعيش.

لذلك، لا يمكن فصل هذا الوعي المغربي الشاب عن السياق العالمي الذي تشكّل فيه جيل «زد»، الذي أظهر في كل أنحاء العالم نزوعًا إلى التمرد الأخلاقي والمؤسساتي الهادئ، ومطالبًا بالصدق والمساءلة، سواء في السياسة أو في الاقتصاد أو في الخطاب العام. من احتجاجات المناخ التي قادتها فتيات في أوروبا، إلى الحركات الرقمية المطالبة بالعدالة الاجتماعية في أميركا وآسيا. هو جيل يرفض التراتبية التقليدية ويستخدم التكنولوجيا كمنبرٍ للتأثير دون الاقتصار عليه كأداة للترفيه والتسلية فقط. شباب المغرب، من خلال هذا الملف، يترجمون هذا الوعي العالمي إلى لغة محلية ذات خصوصية: لغة تستند إلى الدستور والملكية والدين كركائز للوحدة، لكنها ترفض استغلال هذه الرموز لتبرير الفشل الإداري أو للقمع السياسي. في هذا المعنى، يندرج «ملف جيل المستقبل» ضمن الموجة العالمية لنهضة «جيل ما بعد الثورات» الذي لم يعد يكتفي بالاحتجاج في الشارع، بل يسعى إلى بناء مشروع وطني جديد يُعيد تعريف معنى المواطنة الفاعلة في زمن التحولات الرقمية والاقتصادية.

إن النتائج المستخلصة من هذا البحث تفتح أمامنا أسئلة تتجاوز حدود العينة المستَجوَبة. أولاً، كيف يمكن للمؤسسات التربوية والثقافية أن تُنشئ فضاءات حوار حقيقية تسمح لجيل زد بالتعبير عن تناقضاته دون خوف من الإقصاء الاجتماعي أو العقاب القانوني؟ ثانياً، ما الذي يمكن للخطاب الديني أن يتعلمه من هذا الجيل فيما يخص الحرية وإعادة التأويل؟ وثالثاً، كيف يمكن للسياسات العمومية أن تستثمر هذا الوعي النقدي لدى الشباب بدل محاربته واعتباره تهديداً؟ يتضح أن هذه التناقضات الهوياتية ليست علامة ضعف، بل دليل حياة. فهي تعبّر عن وعي ذاتي متنام لدى جيل زِد المغربي الذي يتأرجح بين مرجعيات متعددة ويبحث عن توازنٍ يمنحه الحرية لكن دون القطيعة مع التقاليد، والإيمان دون التبعية العمياء، والانتماء للمجتمع دون الذوبان اللاعقلاني فيه. حسب بعض الشهادات، نرى أن هذا الجيل غير تائه بين الهويات، بل يبتكر طرقاً جديدة للانتماء وللتعبير عن الذات في زمنٍ تتسارع فيه التغيرات الثقافية والاجتماعية. تقول إحداهن «We are not lost. We are just reprogramming the system، [15]» سنة 22. ويضيف أحدهم «حنا ما ضايعينش، غير كنبدلو الكود اللي كيشغلنا[16].» 19 سنة.

15- نحن لسنا ضائعين، نحن فقط نعيد برمجة النظام.

16- نحن لسنا تائهين، بل نغيّر الشيفرة التي تُشغّلنا.

لا يعتبر هذا التناقض بين الواقع والمواقع مجرّد فجوة لغوية تُنتج ازدواجية خطابية؛ بل هل بنية تفاوضية هوياتية يعيد عبرها الشباب تعريف الممكن في كل خطوة. بقدر ما تُقيّد الأسرة والقانون وسوق العمل مساحات الانفتاح، يفتح الفضاء الرقمي والمبادرات المحلية والثقافة الشعبية هوامش متزايدة للتجريب وإعادة التأويل. لهذا فالبراغماتية التي تمنح الأسبقية للمنفعة، ومكافحة الفساد، وتحسين الخدمات، لا تمثل تراجعًا عن قيم الحرية، بل مسارًا واقعيًا لبناء شرعية اجتماعية لخطاب جديد. يبقى الرهان هو كيف نُحوّل هذه الهوامش الخلّاقة إلى تراكم مؤسسي يقلّص الهشاشة الاقتصادية ويوسّع الحريات المضمونة ويُطَبِع مع لغة الاختلاف في المدرسة والجامعة والإدارة؟ دون ذلك، ستظل الليبرالية ممارسة عالية الكلفة، تتسع في المواقع البديلة وتتضاءل عند ملامسة الواقع البنيوي. أما إذا تحققت شروط العدالة الاجتماعية والوساطة المؤسساتية، فإن الهجنة القيمية قد تصبح قناةً آمنة للتغيير بدل أن تبقى مجرّد تسوية مؤقتة بين القول والفعل.

ارتباط معياري مرتفع، وثقة مؤسساتية منخفضة

«هندسة الثقة» لدى الشباب: يُعبّر جيل زاد العالمي عن ارتباط قوي بالقيم الديمقراطية، لكنه يُبدي في الوقت ذاته شكوكًا متزايدة تجاه أداء المؤسسات الرسمية حيث يُعرب عن عدم الثقة بالحكومات ووسائل الإعلام التقليدية، مع توقعات أعلى من القطاع الخاص والمجتمع المدني في تقديم حلول اجتماعية ملموسة. أما جيل زاد المغربي فيحمل المؤسسات الرسمية المسؤولية الكبرى في التغيير (مؤسسة المجتمع المنفتح 2021؛ مؤسسة إيدلمان 2022). مع ذلك، ترتفع نسبة مشاركة جيل زد في الانتخابات عندما تكون القضايا أو المرشحون ذوي صلة مباشرة بهم، بمشاكلهم وباهتماماتهم اليومية.

يبقى الهاجس الأعمق لدى الشباب انعدام الثقة في البنية المؤسساتية، والشعور بالاستبعاد من مراكز الفعل والتأثير. عبرت العديد من الردود عن الإحباط من غياب العدالة وتكافؤ الفرص، وعن تصاعد الإحساس بأن «المنظومة مغلقة» أمام المبادرات الفردية. تظهر خوارزميات تحليل المواضيع (LDA) أن الكلمات الأكثر تكرارًا كانت مرتبطة بمفردات مثل الفساد، الريع، الواسطة، التهميش، عدم الاعتراف، مما يعزز الاستنتاج بأن التحدي ليس اقتصاديًا فقط، بل أيضًا رمزيًا وأخلاقيًا.

من منظور سوسيولوجي، يعيد هذا الإحباط رسم علاقة الأفراد بالدولة والمجتمع، إذ يتحول من شعور بالانتماء إلى شعور باللامبالاة أو حتى المقاومة الصامتة لأي تغيير. تقول إحدى الشابات، 26 سنة: «الفساد في المنظومة القيمية والريع هو أكبر عائق»، وهي عبارة تختزل تآكل الثقة في العقد الاجتماعي. وتضيف مشاركة أخرى بالإنجليزية: «It's not just about money, it's about dignity. We work hard, but the system doesn't see us[17]» وفي تعليق بالدارجة المغربية نقرأ: «المغرب هههه، واش باقي عندك أمل؟[18]»، وهي جملة تبدو ساخرة لكنها تعبّر عن احتراق الأمل داخل خطاب شبابي ساخر.

يظهر أن النبرة السلبية في الخطابات تتراوح بين السخرية والتمرد، ما يدل على أن الشباب يمارس مقاومة رمزية عبر السخرية، باعتبارها آلية للتنفيس وللتعبير عن رفض لواقع لا يمنحهم صوتًا أو مكانة داخل المجتمع. تميز هذه المفارقة بين الإحباط والأمل في الخطاب الشبابي المغربي وتكشف عن ذكاء اجتماعي يسعى إلى خلق مساحات بديلة للتعبير.

كما أن هذا الجيل يُفضّل أنماطًا تعليمية تُركّز على التطبيق والممارسة، مثل التدريب المهني، التعليم المدمج بالعمل، والشهادات المصغّرة التي تُتيح له التنقل بين القطاعات, مع عدم رفضه للشهادات الجامعية التقليدية حيث يُعبّر عن رغبة في «تكديس» المؤهلات الأكاديمية والمهارات القابلة للنقل (soft skills)، بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بالانتقال إلى سوق العمل. كما يُظهر الشباب تطلعات واضحة نحو بيئات عمل تُوفر فرصًا للتدريب، الإرشاد المهني، والتنقل الوظيفي.

الطموحات الاقتصادية

الأمن، المرونة، والمعنى

تُظهر الدراسات التي أعدتها مؤسسات مثل ديلويت (2023)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2022)، ومنظمة العمل الدولية (2021)، ومؤسسة إبسوس (2022)، أن جيل زد يولي أهمية قصوى للحصول على وظائف مستقرة وبأجور «عادلة»، مع تفضيل واضح للمرونة في بيئة العمل، بما في ذلك خيارات العمل عن بُعد أو الهجين. كما يُظهر هذا الجيل اهتمامًا متزايدًا بـ«قابلية نقل المهارات»، من خلال

17- الأمر لا يتعلق بالمال فقط، بل بالكرامة. نحن نعمل بجد، لكن النظام لا يرانا.

18- المغرب... هل ما زال لديك أمل؟

الاعتماد على الشهادات المصغّرة، والتدريب العملي، وفرص التنقل المهني. بالإضافة إلى ذلك، يُعرب العديد من الشباب عن رغبتهم في ريادة الأعمال أو الحصول على مصادر دخل إضافية، وهو ما يعكس طموحًا شخصيًا من جهة، واستراتيجية لتقليل المخاطر من جهة أخرى.

أما الوظائف في القطاع العام فلا تزال تحتفظ بقيمة رمزية كبيرة في المغرب، كونها تمثل مصدرًا للاستقرار، حتى وإن كانت محدودة من حيث الابتكار أو المرونة. في المقابل، يُبدي العديد من الشباب اهتمامًا متزايدًا بريادة الأعمال والمشاريع الصغرى، خاصة في المناطق التي تتوفر فيها بيئة داعمة تشمل التمويل، وحاضنات الأعمال، ومهارات رقمية مناسبة. ومع ذلك، تبقى عملية الانتقال من التعليم إلى سوق العمل مليئة بالتحديات، أبرزها عدم التوافق بين المهارات المكتسبة في المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل، فضلاً عن محدودية المسارات المؤدية إلى وظائف ذات جودة. وتتوافق هذه الملاحظات مع تشخيصات الانتقال المهني التي أوردتها منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي تؤكد على أهمية إصلاح منظومة التعليم والتدريب المهني لتقليص الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

وتظهر أرقام المندوبية السامية للتخطيط (2024)، تقدّمًا اجتماعيًا مهمًا في عدة مؤشرات حيوية في المغرب: فقد ارتفعت مدة الدراسة المتوسّطة إلى حوالي 6.3 سنوات مقارنة بـ 4.4 سنوات في 2014، مع تحقيق نسب تمدرس عالية في الأطوار الأساسية للأطفال، مع تحسّن مهارات القراءة والكتابة. وانخفاض معدل الأمية إلى نحو 24.8% على المستوى الوطني، خصوصا لدى النساء وسكان المناطق القروية مقارنة بمعدلات أعلى في 2014، ذلك رغم استمرار تفاوتات إقليمية واجتماعية في الأمية. وازدياد اتقان اللغات الأجنبية بين شرائح واسعة من السكان. بالنسبة للحاجيات الأساسية، حوالي 97.1% من المغاربة مرتبطون بشبكة الكهرباء، بينما نسبة الأسر المرتبطة بشبكة الماء الصالح للشرب بلغت 82.9% على المستوى الوطني، مع فروق بين الوسط الحضري والقروي. وأفاد حوالي 69.8% من السكان بأن لديهم تغطية طبية، مما يشير إلى استمرار جهود تعزيز الرفاه الاجتماعي رغم التحديات.

الاقتصاد وأخلاقيات العمل

يبدو أن التحولات الاقتصادية العميقة في المغرب تركت أثرًا واضحًا على تصورات الجيل الجديد للنجاح والعمل. حيث أظهرت الكثير من الأجوبة اهتمامًا واسعًا بمفهوم «العمل المربح،» أو الرغبة في تحويل الموهبة والمحتوى الرقمي إلى مورد رزق مادي وهو

ما يعكس ما يمكن تسميته بـ«ثقافة التمكين الفردي» أو self-monetization culture. في إحدى الإجابات، كتب أحد المشاركين بالإنجليزية: «Monetizing my efforts (content creation, freelancing) is the only way to survive. The market doesn't reward loyalty anymore» [20]. شاب، 25 سنة.

كذلك، يعكس هذا الخطاب تحوّلًا جذريًا في منظومة القيم المهنية، حيث لم يعد الولاء للمؤسسة أو الصبر على المسار الوظيفي التقليدي جزءًا من أخلاقيات العمل. بل أصبح النجاح مرتبطًا بالمرونة، بالتسويق الذاتي، وبالقدرة على تجاوز الحدود البيروقراطية والاجتماعية وحتى الثقافية. غير أن هذا التوجّه نحو «النجاة الفردية» لا يخلو من بعض المعاناة النفسية: إذ يشعر الشباب بأنهم مضطرون للتماهي مع منطق السوق في غياب حماية اجتماعية كافية. يقول أحد الشباب، 35 سنة، بالعربية: «تحديات قانونية واجتماعية واقتصادية تخنق أي محاولة للاستقلال»، وهي شهادة تلخّص كيف يتحول الطموح الفردي إلى عبء نفسي في غياب منظومة داعمة. إنّ الاقتصاد هنا ليس مجرد سياق، بل محدّد وجودي يُعيد صياغة علاقة الشباب بذاتهم وبمجتمعهم.

التفاوتات والتحديات الاجتماعية

التفاوتات الجغرافية والطبقية

تعمّق الفوارق بين المناطق الحضرية والقروية القيود المفروضة على الشباب، سواء في التعليم وفرص العمل أو الخدمات الأساسية. وفق تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2024)، يعاني سكان المناطق النائية من ضعف البنية التحتية التعليمية والاقتصادية، ما يحد من قدرتهم على الاستفادة من الفرص المتاحة في المدن الكبرى. كما تتحمل الشابات عبئًا مضاعفًا نتيجة التوقعات الاجتماعية والدينية، وهذا ما يقيّد مشاركتهن في الحياة العامة أكثر من الشباب. كما يضيف التفاوت الطبقي بعدًا آخر لهذه القيود، إذ يحد ضعف الإمكانيات الاقتصادية للأسر من قدرة الشباب على الانخراط في مشاريع ريادية أو مبادرات مدنية، مما يجعل الفئات الأقل حظًا أكثر عرضة للقيود الاجتماعية والاقتصادية (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، 2022).

تتداخل هذه القيود لتشكّل بنية معقدة تحد من حرية الشباب المغربي، حتى في ظل وعيهم المتزايد بالقيم الليبرالية. هذا التداخل بين الدين، الأسرة، القانون، والتفاوتات الاقتصادية يفسر الفجوة بين المواقف النظرية والممارسات الفعلية، ويبرز الحاجة إلى فهم هذه القيود لفهم ديناميكيات التفاوض القيمي لدى الجيل الجديد.

التحديات القانونية والسياسية: محدودية الفعل والمشاركة

رغم الوعي العالي بالقضايا العامة، يشعر الشباب المغربي بأن قدرتهم على التأثير في القرار السياسي محدودة للغاية. الخوف من العقاب الرمزي والاجتماعي، إضافة إلى ضعف الثقة في المؤسسات التمثيلية، يجعل المشاركة السياسية الفعلية صعبة. تدل عبارات مثل «empty promises» «no real change» و «القانون ما كيعرفش الشباب[19]» على تصوّر واسع بأن النظام السياسي غير مستعد لاحتضان طاقات الأجيال الجديدة.

لكن هذا الإحباط يشير في الوقت نفسه إلى ظهور نوع جديد من «المواطنة الرقمية»، يتحول فيها الفضاء الرقمي إلى مساحة للجدل والتعبير والبحث عن مكانة داخل المجتمع. ولا يمكن اعتبار هذه المواطنة ثورية بالمعنى الكلاسيكي، لكنها احتجاجية بالرموز، عصية نوعا ما عن المراقبة المباشرة. تقول إحدى المشاركات، 24 سنة، بالعربية: «نتكلمو فالسوشيال ميديا، ولكن ما كاين تغيير حقيقي[20]»، بينما كتب آخر، 19 سنة، بالإنجليزية: «We are active online, but passive offline[21]». تعبّر هذه المفارقة عن تحوّل المشاركة السياسية إلى فعل رمزي أكثر منه مادي، وهو ما يتطلب إعادة التفكير في العلاقة بين الدولة والمجتمع في العصر الرقمي.

هناك ارتباط كبير بين ما هو اقتصادي وما هو قيمي، بين ما هو سياسي وما هو رمزي، حيث أن الشباب يواجه أزمة فرص وأزمة قيم وانتماء. اللغة الساخرة والازدواجية اللغوية والمزاج المتقلّب بين الغضب والأمل كلها مؤشرات على مرحلة انتقالية يعيشها جيلٌ يعيد تشكيل علاقته بالسلطة والمعرفة، والعمل والهوية والثقافة. إن فهم هذه التحديات لا يجب أن يتم من خلال مقاييس الفشل أو النجاح فحسب، بل كعملية إعادة صياغة شاملة للمجال الاجتماعي المغربي في زمن العولمة الرقمية.

19- «لا تغيير حقيقي»، «وعود فارغة»، و«القانون لا يعترف بالشباب».

20- نتحدث في وسائل التواصل الاجتماعي، لكن لا يوجد تغيير حقيقي.

21- نحن نشيطون على الإنترنت، لكننا سلبيون على أرض الواقع.

يتضح أن مقاربة جيل زد العالمي للعمل تتسم بطابع أخلاقي نوعا ما، حيث يُفضّل هذا الجيل أن يكون عمله ذا مغزى، ويُراعي القيم البيئية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن هذه المثالية لا تُمارس بمعزل عن الواقع الاقتصادي، بل تُخضع لاعتبارات البقاء. ففي العديد من السياقات، ومنها المغرب، تُجبر الضغوط المعيشية، مثل البطالة وارتفاع تكاليف الحياة، الشباب على تقديم الاستقرار على القيم. غير أن هذا لا يعني التخلي عن المبادئ، بل إعادة توظيفها ضمن الخيارات المتاحة، مثل اختيار صاحب عمل يتمتع بالنزاهة عندما تتساوى العروض الأخرى، أو التعبير عن القيم من خلال سلوكيات استهلاكية واعية في ظل محدودية فرص العمل.

صعوبات التكيّف

تشير البيانات الديموغرافية صورة لجيل متنوع ومتعلم نسبيًا. حيث تقيم أغلبية واضحة (46.7%) في مدينة كبرى، مع وجود 43.2% يحملون شهادة الإجازة و14.8% الدراسات العليا. من حيث الحالة المهنية، فإن أكبر مجموعة هم العاملون بأجر (38.5%)، يليهم عن قرب رواد الأعمال أو العاملون لحسابهم الخاص (28.4%)، مما يشير إلى مشاركة كبيرة في القوى العاملة والنشاط الريادي. يُنظر إلى الوضع الاقتصادي على أنه متوسط في الغالب (39.3%) أو محدود (34.3%)، مع وجود أقلية صغيرة فقط تعتبر نفسها ميسورة الحال (6%).

فيما يخص الأولويات والملف الديموغرافي لجيل زد المغربي. ما يقرب من ثلثي المستجيبين (61.2%) أشاروا ل «الاستقرار وتعزيز دولة الرفاه الاجتماعي» كالأولوية الأكثر أهمية حاليًا، متفوقة بشكل كبير على خيارات أخرى مثل تعزيز الديمقراطية (20.5%) أو تعزيز المرجعية الدينية في السياسة (18.3%). وهذا يدل على أن الأمن الاجتماعي والاقتصادي الفوري يُمثلان مصدر قلق أكثر إلحاحًا لهذه المجموعة من الأطر السياسية أو الأيديولوجية.

الصحة النفسية، الهشاشة الاقتصادية، والثقة المؤسساتية

تُعدّ الصحة النفسية من أبرز القضايا التي تُميز جيل زد عالميًا. هناك ارتفاع في معدلات القلق والاكتئاب بين أفراد هذا الجيل، مقارنة بالأجيال السابقة (معهد ماكنزي للصحة 2022 ؛ 2021 منظمة الصحة العالمية)،. وتُعزى هذه الظاهرة إلى

مجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها الضغوط الرقمية الناتجة عن ثقافة المقارنة، وتضخيم المحتوى عبر الخوارزميات، وانعدام اليقين الاقتصادي، والقلق المتزايد بشأن المستقبل. وعلى الرغم من تفاوت النسب بين الدول، إلا أن النمط العام المتمثل في ارتفاع الحاجة إلى الدعم النفسي يُعدّ ثابتًا عبر السياقات المختلفة.

تسهم الصدمات الاقتصادية مثل التضخم، ارتفاع تكاليف السكن وعدم استقرار سوق العمل في تدهور الرفاه الذاتي لدى الشباب، وتُقلّص من قدرتهم على المشاركة المدنية. ولا تقتصر هذه التحديات على الجانب المادي، بل تؤثر أيضًا على اتخاذ قرارات مهمة، مثل تكوين الأسرة، أو الهجرة، أو الاستثمار في التعليم والمهارات. كما تُضعف هذه الظروف من قدرة الشباب على تحمل المخاطر السياسية، وتدفعهم نحو أنماط مشاركة أقل تكلفة وأكثر أمانًا.

أما النظام المعلوماتي الذي يتفاعل معه جيل زد فيُعطي الأولوية، كما ورد في تقرير (2022 إيدلمان)، للمواد التي يُنتجها صانعو المحتوى. وعلى الرغم من أن هذا النمط يُعزز السرعة والارتباط بالواقع، إلا أنه يُثير مخاوف جدية بشأن انتشار المعلومات المضللة (Fake News)، تشكّل الضلالات المعرفية، وتآكل الثقة في المنابر التقليدية. ويُعبّر الشباب عن رغبتهم في الحصول على محتوى يتميز بالشفافية والصدق، لكنهم يواجهون في المقابل عبئًا معرفيًا يتمثل في فرط المعلومات وغموض المصداقية، وهو ما يُؤثر سلبًا على صحتهم النفسية، ويُسهم في الاستقطاب، ويُضعف من فعالية مشاركتهم المدنية.

أما في المغرب، فإن البطالة، ونقص فرص العمل، وصعوبة الحصول على سكن معقول التكلفة، إلى جانب استمرار الوصمة المرتبطة بالصحة النفسية، تُشكّل عوامل ضغط رئيسية على الشباب. وتُفاقم هذه التحديات من هشاشة هذا الجيل، خاصة في ظل التعرض المستمر لمحتوى رقمي متباين الجودة والمصداقية. وتتقاطع هذه الملاحظات مع نتائج الباروميتر العربي (2015)، الذي يُظهر انخفاضًا في مستويات الثقة بالمؤسسات السياسية، مقابل انفتاح أكبر على أشكال بديلة من المشاركة المدنية. لهذا فالهشاشة المادية والضغوط الرقمية تُسهم في زيادة الإرهاق النفسي، وتُعزز من الميل نحو أنماط مشاركة منخفضة التكلفة وعالية الرمزية. وبالتالي، فإن أي استراتيجية تهدف إلى تعبئة الشباب أو إشراكهم في الحياة العامة، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه القيود البنيوية، وتُوفر لهم بيئة داعمة تُراعي احتياجاتهم النفسية والمعيشية.

نحو فهم مركّب للهجنة القيمية ومسارات التحوّل عند الشباب

تؤكّد هذه الدراسة أنّ صورة الشباب المغربي لا تختزل في ثنائية «محافظ/ليبرالي»، «متدين/علماني»، «تقليدي/حداثي»، بل تتجسّد في دينامية تفاوضية مستمرّة بين ثلاث دوائر متداخلة: (1) التعرّض المكثّف للقيم الكونية عبر التعليم والمواقع الرقمية وضبط اللغات؛ (2) القيود الاجتماعية والدينية والقانونية التي تحدّد مساحات القول والفعل؛ و(3) الاقتصاد السياسي بما يحمله من هشاشة وفرص غير متكافئة. ومن خلال هذه الدوائر، تتبلور الليبرالية الهجينة كصيغة انتقائية للحرية والمساواة «تُفلتر» القيم بمعيار المنفعة والقبول الاجتماعي، وتتموضع داخل «اقتصاد أخلاقي للخطر» يراعي السمعة وتكاليف الانفتاح وفرص الشغل.

ليست هذه الهجنة مجرد «تنازل» أو «ازدواجية» متناقضة؛ بل هي منطق اشتغال يومي يرمي للتوفيق بين مطالب الحرية الفردية ومطلب الانتماء؛ بين الرغبة في الحراك الاجتماعي والالتزام بأخلاقيات الدين والمجتمع؛ بين السعي للدخل عبر منصات السوق الرقمي والحاجة إلى شرعنة هذا السعي دينيًا وأخلاقيًا. هذا المنطق الهجين يضعف ثنائية «تقليدي/حديث» ويقترح بديلًا تحليليًا: نسق تفاعليّ متعدّد المقاييس (micro-meso-macro) يدمج الأسرة، المدرسة والجامعة، الجمعيات، السوق، الدولة، والمنصّات الرقمية في استمرارية التفاوض حول المعنى والموارد والاعتراف.

نلاحظ أن المحاور الرئيسية: الهوياتي، العائلي، اللغوي، والديني، الموجهة للشباب لا تعمل بمعزل عن بعضها، حيث يتقاطع التوتر الديني مع الضغط العائلي، وتستخدم اللغة لتخفيف التناقض بين الممارسة والقناعة. أما من الناحية النفسية، فيعيش الشباب حالة «ازدواج رمزي» بين الإيمان بالحرية الفردية والإحساس بالانتماء للجماعة، بين التطلع إلى الحداثة والليبرالية مع الحفاظ، ولو شكليا، على الأعراف وعلى الرؤى التقليدية الموروثة. يقول أحدهم، 28 سنة، بالإنجليزية: «It's not easy being Moroccan Gen Z. We think global, but we feel local[22]». ويضيف آخر، 25 سنة، بالدارجة: «كنعيش بين جوج عوالم، واحد باغي نكون متحرر وواحد باغي نكون «ولد الناس» بالمعنى اللي كيعرفوه الوالدين[23].» تلخص هذه الجمل جوهر

22- ليس من السهل أن تكون من مغاربة جيل زد. نفكر بعقلية عالمية، لكننا نعيش واقع محلي.

23- أعيش بين عالمين: عالم يريدني أن أكون متحرراً، وآخر يريدني أن أكون «ابن الناس» بالمعنى الذي يعرفه الوالدان.

التحول الاجتماعي الراهن في المغرب: لا يكمن صراع الأجيال بين الإيمان والكفر أو بين الحداثة والتقليد، بل بين أنماط مختلفة من العيش في زمن متسارع يربط العوالم الثقافية ويفضح هشاشة الحدود الثقافية. بصيغة أخرى، لا يعيش جيل زِد المغربي صراعاً بين الأصالة والمعاصرة، بل يمارس الترجمة بينهما يومياً على عدة مستويات، لغوياً وثقافياً وروحياً.

تظهر أنشطة الشباب على ديسكورد صورةً متكاملة لجيل يبني منصةً رقميةً آمنةً ومنضبطة من الداخل بـ «عقل رقمي» كقاعدة انطلاق لإصلاح مؤسسي من الخارج. فقواعد المجموعة الداخلية، بما فيها الصرامة الأمنية، وحظر الخطاب المُهين، والتركيز على الحلول العملية، ليست مجرد ضوابط تقنية، بل هي هندسة لوعي جديد يتجلى في «ملف المطالب» الذي يحوِّل الدستور من نصٍّ شعائري إلى عقدٍ ملزم، في خطابٍ لا يرفض الدولة والمؤسسات الرسمية، بل يطالبها بالوفاء بوعودها. إنه جيل لم يعد يكتفي بالاحتجاج الصاخب، بل ينتقل إلى مرحلة المقاومة المؤسساتية الذكية: يستخدم لغة النظام لمحاسبته، ويحوِّل الرموز الوطنية من أدواتٍ للشرعية إلى معايير للمساءلة. هكذا، تصبح القواعد الداخلية المعيار الذي من خلاله تتمّ تنقية الأفكار وبناء الاستراتيجيات، بينما يمثل الملف العلني واجهة هذا المشروع الطموح لإعادة تعريف المواطنة على أسس الشفافية والفعالية، وهو ما يجعله امتداداً عضوياً لحركة «جيل زد» العالمية التي ترفض التراتبيات التقليدية وتطالب بصدق المؤسسات في كل مكان.

المراجع

- Deloitte. (2024, May 15). Deloitte's 2024 Gen Z and Millennial Survey finds these generations stay true to their values as they navigate a rapidly changing world. Deloitte Global. https://www.deloitte.com/global/en/about/press-room/deloitte-2024-gen-z-and-millennial-survey.html

– المندوبية السامية للتخطيط. (2024). ما رأي المغاربة في المساواة بين الرجال والنساء؟ المندوبية السامية للتخطيط. https://www.hcp.ma/ (أكتوبر 2024).

https://www.20minutes.ma/society/138383.html?

- Beyer, P. (1994). Religion and globalization. Sage Publications. https://uk.sagepub.com/en-gb/eur/book/religion-and-globalization?

- United Nations Development Programme. (2024, June). Youth civic and political participation: A curriculum on youth civic engagement [PDF]. UNDP. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-06/a_ 638465072881174770.pdf?

- Open Society Foundations. (2023, September 11). Open Society Barometer: Can democracy deliver? Open Society Foundations. https://www.opensocietyfoundations.org/newsroom/generational-shift-new-global-poll-reveals-large-minorities-of-young-people-lack-faith-in-democracy-to-deliver-on-their-priorities?

- Edelman. (2021). The power of Gen Z: December 2021 [PDF]. https://www.edelman.com/sites/g/files/aatuss191/files/2022-04/Edelman%20The%20Power%20of%20Gen%20Z%20Report.pdf?

- Ipsos. (2025, September 23). Ipsos Global Trends 9th Edition: The Uneasy Decade. Ipsos. https://www.ipsos.com/en/ipsos-global-trends-9th-edition

- Pew Research Center. (2020, May 14). On the cusp of adulthood and facing an uncertain future: What we know about Gen Z so far. https://www.pewresearch.org/social-trends/2020/05/14/on-the-cusp-of-adulthood-and-facing-an-uncertain-future-what-we-know-about-gen-z-so-far/

- Pew Research Center. (2021, December 14). About three-in-ten U.S. adults are now religiously unaffiliated [Report]. Pew Research Center: Religion&PublicLife.https://www.pewresearch.org/religion/2021/12/14/about-three-in-ten-u-s-adults-are-now-religiously-unaffiliated/?

- Gallup. (2022, June 21). Gallup poll finds a decline in religious practice and belief in God [Summary of poll data]. Aleteia. https://aleteia.org/2022/06/21/gallup-poll-finds-a-decline-in-religious-practice-and-belief-in-god/

- McKinsey Health Institute. (2023, April 28). Gen Z mental health: The impact of tech and social media [Report]. McKinsey & Company. https://www.mckinsey.com/mhi/our-insights/gen-z-mental-health-the-impact-of-tech-and-social-media?

- World Health Organization. (2021). Adolescent mental health (Fact sheet). https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/adolescent-mental-health?

- Taheri, M. (2025, October 3). From Morocco to Nepal, Gen Z Is Using Discord To Rise Up. Newsweek. https://www.newsweek.com/morocco-nepal-gen-z-is-using-discord-rise-up-10821410

- Arab Barometer. (2023). Morocco country page & related reports (e.g., Democracy in the Middle East and North Africa 2021–2022; Youth reports). Arab Barometer. Retrieved from: https://www.arabbarometer.org/countries/morocco/?

- Arab Youth Survey 2023 – All Findings (White Paper). Retrieved from https://arabyouthsurvey.com/wp-content/uploads/whitepaper/AYS-2023-All-Findings-English-09102023.pdf?

- World Bank. (2022). Overcoming barriers to youth employment in Morocco (World Bank policy note / P171000). World Bank Group. Retrieved from https://documents1.worldbank.org/curated/en/099620010212216631/pdf/P17100001feff7030901a060264dde32c0.pdf?

- Sachetti, S., Ben Brahim, N. & International Centre for Migration Policy Development (2022). Youth and mobility in the Maghreb: An assessment of youth aspirations in Algeria, Libya, Morocco and Tunisia (Policy /. Retrieved from https://www.icmpd.org/file/download/57568/file/EMM5_Youth%2520aspirations_EN.pdf?

- Arab Barometer (2015). Liberal Democracy still favored in MENA, but publics increasingly open to alternatives. https://www.arabbarometer.org/media-news/liberal-democracy-still-favored-in-mena-but-publics-increasingly-open-to-alternatives/

مساهمة نظرية: ثلاثة مفاهيم تشغيلية

1. الليبرالية الهجينة: ممارسة انتقائية تتشد المنفعة وتتحاشى الصدام، وتقبل «التعايش التأويلي» مع المرجعية الدينية والثقافية والسياسية، بدل القطيعة الكاملة.

2. الهجانة القيمية: اعناق منظومتين أخلاقيتين مختلفتين حيث تُفعَّلان بحسب المُخَاطب والسياق؛ قد يكون تلوّنٍ هوياتي، نفاق اجتماعي، أو كفاءة تواصلية للتحرك ‹بأمان› داخل المجتمع.

3. اقتصاد أخلاقي للخطر: إطار يفسّر حسابات الإفصاح/الإرجاء/إعادة التأويل للقيم والدين والثقافة على ضوء تكاليف السمعة والفرص والعلاقات العائلية والشخصية وحتى المهنية. تُخرجنا هذه المفاهيم من ثنائية «محافظ/تقدّمي» «علماني\تقليدي» وتُتيح قراءة دقيقة للتحولات الصغيرة التي تصنع التغيير التراكمي

أسئلة بحثية مفتوحة

توضح هذه النقاط أن الشباب المغربي يعيش في فضاء معقد تتداخل فيه الطموحات الحداثية مع القيود الاجتماعية والدينية. تبرز هذه الفجوة بين المواقف النظرية والممارسات اليومية، بين الفضاءات الرقمية والحياة الواقعية، مما يؤكد الحاجة إلى دراسات معمقة لفهم ديناميكيات التفاوض القيمي، وفهم كيف يمكن للشباب إعادة تشكيل فضاءات الحرية ضمن بيئة مليئة بالتحديات. تثير الدراسة مجموعة من الأسئلة البحثية الهامة:

- الاختلافات بين الجنسين: كيف تختلف مواقف الذكور والإناث تجاه الأدوار الجندرية في المغرب؟ وهل يمكن للشباب الجمع بين المرجعية الدينية التقليدية والقيم الحديثة دون صراع هوياتي؟
- التعليم والخدمات: إلى أي مدى يترجم التمدرس إلى ممارسات يومية علمية؟ وهل تؤثر جودة الخدمات على المُواطَنة والقيم الحديثة؟
- التفاوت الجغرافي والاجتماعي: كيف تختلف تجارب الشباب بين المدن والبادية؟ وما أثر البيئة المكانية على الممارسات؟

- التحول الرقمي: هل يشكل الفضاء الرقمي مساحة حرة للتعبير أم يخضع دائما للرقابة والضغط الاجتماعي والتلاعب اللوغاريتمي؟
- القيم الكونية: ما مدى وعي الشباب بتبنيهم للعلمانية واللبرالية الهجينة؟ خصوصا الذين يروا أن هذه القيم خاصة بالغرب وغير قابلة للإنزال في السياق المغربي.

توصيات عملية

من «التفاوض» إلى التراكم المؤسسي

في التعليم:

- إدراج وحدات إلزامية في التفكير النقدي والمنطق الجدلي ومهارات الحوار، مقرونة بمشاريع خدمة مجتمعية صغيرة داخل المدرسة/الجامعة، وذلك لربط القيم بالمنفعة وبناء شرعية اجتماعية للخطاب الحداثي.
- تطوير «مناهج الترجمة الثقافية للقيم» التي تعيد فهم وصياغة الحرية والمساواة بلغة محلية (كرامة/عدل/تكافل) بدل الاكتفاء بالقاموس الكوني، وذلك لتوسيع القابلية الاجتماعية.
- تمكين الأندية الطلابية (بيئة، صحة نفسية، ريادة رقمية) كقنوات مشاركة منخفضة الكلفة تُراكم ثقة وتجربة مع المؤسسة قبل رفع سقف المطالب.

الوساطة والتمثيل:

- خلق مجالس شبابية محلية بسلطات تقريرية نسبية وجزئية ضمن الميزانيات التشاركية، وذلك لإدماج الشباب في صنع القرار الخدمي وخفض كلفة المشاركة.
- إنشاء منصات تشاركية رقمية محلية لإطلاق العرائض وتتبع الوعود، مع ضمانات خصوصية وأمن رقمي أساسية.
- شراكات فعلية وجادة مع صنّاع محتوى محليين لتعزيز سرديات منفعية حول الشفافية والمساواة وربطها بنتائج حياتية قابلة للقياس (زمن استجابة خدمة/تحسين مرفق/خفض كلفة).

خارطة طريق عملية متعدّدة الآفاق

قصير الأمد (12–18 شهرًا):

- إطلاق مختبرات للمواطنة في الجامعات والثانويات مع توفير منح صغيرة لمشاريع طلابية خدماتية، ودورات إلزامية في الحوار والأمن الرقمي والرؤى العالمية (**worldviews**).
- تطبيق جهوي بسيط لتلقي البلاغات وتتبع الورشات وقياس زمن الاستجابة للمواطنين مع لوحة مؤشرات عامة لتعزيز الثقة.

متوسط الأمد (2–3 سنوات):

- تعميم عقود اجتماعية مصغّرة على مستوى الأحياء تُحدّد التزامات وواجبات متبادلة حول الانضباط الخدماتي والشفافية ومساحات التعبير، مع مراجعة دورية.
- ترقية المجالس الشبابية إلى شركاء ملزمين في جزء من الميزانيات التشاركية للبلديات، وتوسيع برامج الانتقال من المشاركة اللارسمية للمشاركة الرسمية وذلك بإعفاءات ضريبية مؤقتة وتأمينات متدرجة.

طويل الأمد (+5 سنوات):

- ترسيخ ثقافة التقييم بالأثر، ومراجعة مناهج القيم والأخلاق بمنهج الترجمات الثقافية، مع توسيع إطار الحقوق الفردية تدريجيًا مع وساطة مؤسسية تقلّل كلفة التغيير والاختلاف والاحتقان الثقافي والسياسي داخل المجتمع.

مؤشرات متابعة وتقييم

وفقاً لتجارب عدة دول نامية، كما ذكر تقريرأنا أورنرت (Orrnert Anna, 2018) يؤدي إشراك الشباب في المبادرات المحلية والمجتمعية إلى:

- تحسّن ملموس في مؤشرات التنمية للبلد.

- ارتفاع نسبة مشاركة الشباب في المبادرات الخدمية المحلية وارتباطها بتحسّن مؤشرات ملموسة (نظافة/نقل/رقمنة خدمات).
- تقلّص فجوة التوقّع والرضا لدى الطلبة والخريجين حول الاندماج المهني.
- نموّ المشاريع الريادية المصغّرة والتحوّل الطوعي إلى العمل الرسمي بين الفئات الشابة.
- تحسّن مؤشرات الصحة والسلامة النفسية والاندماج الاجتماعي في عينات طولية.
- توسّع دوائر القبول لخطاب المساواة والشفافية حين يُقدَّم بلغة المنفعة والكرامة.

الهشاشة الاقتصادية والتطرف العنيف في المغرب: مقاربة تحليلية لمؤشري الفقر والبطالة

سلوى السماتي *

الملخص

يتناول هذا المقال العلاقة بين الهشاشة الاقتصادية والتطرف العنيف في المغرب، من خلال تحليل دور كلٍّ من الفقر والبطالة باعتبارهما عاملين بنيويين غير مباشرين يُسهمان في تهيئة بيئات اجتماعية قابلة للاستقطاب الراديكالي. وينطلق المقال من نقد المقاربات الاختزالية التي تربط التطرف بالعامل الاقتصادي ربطًا سببيًا مباشرًا، ليقترح بدلًا من ذلك قراءة تحليلية ترى في الفقر والبطالة عناصر ضمن منظومة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الاجتماعية والنفسية والثقافية والسياسية.

ويستند البحث إلى مقاربة تحليلية وصفية، مدعومة بمعطيات إحصائية وطنية ودراسات ميدانية، مع توظيف حالات واقعية من السياق المغربي، خاصة تفجيرات 2003 و2007 وخلية شمهروش، قصد إبراز كيف تسهم أوضاع الهشاشة الاقتصادية، ولا سيما البطالة وعدم الاستقرار المهني، في إضعاف الاندماج الاجتماعي وتعزيز قابلية بعض الأفراد للانخراط في مسارات التطرف العنيف. كما يُظهر المقال أن البطالة لا تعمل بوصفها سببًا مباشرًا للإرهاب، وإنما كعامل ضاغط يُفاقم الإحباط، ويُغذّي الإحساس بالإقصاء، ويفتح المجال أمام الخطابات المتطرفة التي تقدم وعودًا بالانتماء والمعنى والاعتراف.

وتخلص الدراسة إلى أن الهشاشة الاقتصادية، حين تقترن بضعف الحماية الاجتماعية، وانسداد آفاق الإدماج، وتراجع الثقة في المؤسسات، تُسهم في إنتاج بيئات اجتماعية هشّة تُسهّل عمليات الاستقطاب الراديكالي، خاصة في الأوساط الحضرية

* دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية وباحثة في قضايا الإرهاب والتطرف بالمرصد المغربي حول التطرف والعنف.

الهامشية. كما تؤكد على ضرورة تجاوز المقاربات الأمنية والاقتصادية الضيقة، واعتماد مقاربة شمولية تدمج الأبعاد الاجتماعية والنفسية والثقافية في سياسات الوقاية من التطرف، بما يعزز مناعة المجتمع ويحد من قابلية انزلاقه نحو العنف.

الكلمات المفتاحية: الهشاشة الاقتصادية – الفقر – البطالة –الإرهاب– التطرف العنيف.

Abstract

This article examines the relationship between economic vulnerability and violent extremism in Morocco, with particular attention to poverty and unemployment as structural—yet indirect—factors shaping pathways toward radicalization. It challenges reductionist interpretations that establish a direct causal link between economic deprivation and terrorism, and instead proposes an analytical framework that situates poverty and unemployment within a broader constellation of social, psychological, and cultural dynamics.

The study adopts a descriptive–analytical approach, drawing on national statistical data, academic literature, and empirical case studies related to major terrorist incidents in Morocco, notably the 2003 and 2007 attacks and the Shamaresh (Imlil) cell. Through this approach, the article highlights how economic precariousness—especially unemployment and unstable labor conditions—contributes to weakening social integration, increasing feelings of exclusion, and amplifying vulnerability to extremist recruitment, without constituting a direct or deterministic cause of violent behavior.

The findings demonstrate that unemployment operates as a structural vulnerability factor that intensifies frustration, social marginalization, and identity crises, particularly among youth living in marginalized urban environments. When combined with weak institutional trust, limited opportunities for social mobility, and fragile community cohesion, such conditions create fertile ground for extremist narratives that promise meaning, belonging, and symbolic empowerment.

The article concludes that economic vulnerability, when intersecting with social exclusion and psychological fragility, contributes to the production of environments conducive to violent radicalization. It therefore argues for moving beyond narrowly securitized or economic approaches and adopting a comprehensive preventive strategy that integrates social, economic, psychological, and cultural dimensions. Strengthening social inclusion, promoting sustainable employment, and reinforcing community resilience emerge as key pillars for effectively countering violent extremism and enhancing

human security in the Moroccan context.

Keywords: Economic vulnerability – Unemployment– Poverty – Terrorism – Violent extremism – Structural factors – Social marginalization.

المقدمة

أضحت ظاهرة الإرهاب، خلال العقود الأخيرة، من أكثر الظواهر تعقيدًا وتشابكًا في حقل الدراسات السياسية والأمنية، بالنظر إلى تعدد مستويات اشتغالها وتداخل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، فضلًا عن ارتباطها بتحولات محلية وإقليمية ودولية متسارعة. فلم يعد الإرهاب يُختزل في كونه فعلًا عنيفًا معزولًا أو ردّ فعل ظرفي على حدث سياسي أو أمني محدد، بل أصبح يُنظر إليه باعتباره نتاجًا لبُنى اجتماعية مختلّة، تتغذى من هشاشة اقتصادية مزمنة، ومن اختلالات عميقة في مسارات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، ومن أزمات هوية وانتماء تُضعف علاقة الفرد بالمجتمع والدولة.[1]

وفي هذا الإطار، حظيت العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والتطرف العنيف باهتمام واسع داخل الأدبيات الأكاديمية وصناعة القرار العمومي، حيث ساد لفترة طويلة تصور تبسيطي يربط بين الفقر والإرهاب بعلاقة سببية مباشرة، مفاده أن الحرمان المادي يولّد تلقائيًا سلوكًا عنيفًا أو نزوعًا نحو التطرف.[2] وقد انعكس هذا التصور في عدد من الخطابات السياسية والإعلامية، كما تجلّى في بعض الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الإرهاب التي جعلت من التنمية الاقتصادية أداة مركزية لتحصين المجتمعات، انطلاقًا من فرضية مفادها أن تحسين الأوضاع المعيشية كفيل بتقليص قابلية الأفراد للانخراط في التنظيمات المتطرفة.[3]

1- Roy Olivier. *The Politics of Chaos in the Middle East*. New York: Columbia University Press. 2008 pp. 14-17.

2- Krueger, A. B., & Malečková, J. (2003). Education, poverty and terrorism: Is there a causal connection? *Journal of Economic Perspectives, 17*(4), 119–144. https://doi.org/10.1257/089533003772034925

3- *Preventing violent extremism through inclusive development and the promotion of tolerance*. United Nations Development Programme.2016 https://www.undp.org/publications/preventing-violent-extremism-through-inclusive-development-and-promotion-tolerance

غير أن هذا الطرح، على الرغم من وجاهته الجزئية، سرعان ما اصطدم بحدوده التفسيرية، خاصة في ضوء نتائج دراسات ميدانية وأبحاث مقارنة أظهرت أن عددًا مهمًا من المنخرطين في التنظيمات الإرهابية لا ينتمون بالضرورة إلى الفئات الأشد فقرًا أو تهميشًا، بل إن بعضهم ينحدر من أوساط اجتماعية متوسطة أو يمتلك مستويات تعليمية ومهنية معتبرة4. وقد بينت أعمال باحثين من قبيل *Martha Crenshaw* و*Marc Sageman* و*Olivier Roy* أن التطرف العنيف لا يمكن فهمه من خلال العامل الاقتصادي وحده، بل من خلال تفاعل معقد بين البنى الاجتماعية، والتمثلات الرمزية، وأزمات الهوية، والشعور بالاغتراب، وضعف الانتماء، وانسداد قنوات الإدماج السياسي والاجتماعي.

في هذا الإطار، يبرز مفهوم الهشاشة الاقتصادية بوصفه إطارًا تحليليًا أكثر قدرة على تفسير العلاقة غير الخطية بين الفقر والتطرف العنيف. فالهشاشة لا تقتصر على ضعف الدخل أو تدني القدرة الشرائية، بل تشمل حالة مركبة من عدم الاستقرار الاقتصادي، وارتفاع نسب البطالة—خصوصًا في صفوف الشباب— وهشاشة فرص الشغل، واتساع دائرة العمل غير المهيكل، وتراجع الحماية الاجتماعية، إلى جانب تآكل الثقة في المؤسسات وتضاؤل الأفق المستقبلي. وتُنتج هذه العوامل مجتمعة بيئات اجتماعية هشّة، قابلة للاختراق من قبل الخطابات الراديكالية، دون أن يعني ذلك بالضرورة تحوّل كل من يعيش هذه الأوضاع إلى فاعل عنيف.

ومن هذا المنظور، لا تُعدّ البطالة مجرد مؤشر اقتصادي، بل تمثل عاملًا بنيويًا له أبعاد نفسية واجتماعية ورمزية عميقة، إذ تساهم في خلق شعور بالإقصاء وفقدان القيمة الاجتماعية، وتُضعف الإحساس بالانتماء والجدوى، خصوصًا لدى فئة الشباب التي تجد نفسها أمام انسداد في آفاق الاندماج الاجتماعي والمهني. وفي ظل هذا الفراغ، تصبح بعض الخطابات المتطرفة قادرة على تقديم بدائل رمزية تمنح الأفراد الإحساس بالهوية والمعنى والاعتراف، وهو ما يجعل البطالة عنصرًا مركزيًا في فهم قابلية الاستقطاب5، دون أن تكون سببًا ميكانيكيًا أو حتميًا للتطرف.

في السياق المغربي، تكتسي دراسة العلاقة بين الهشاشة الاقتصادية والتطرف العنيف أهمية خاصة، بالنظر إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها

4- Sageman Marc. Understanding terror networks. University of Pennsylvania Press. p. 74

5- Sageman Marc. ibid. pp. 142–145.

المجتمع خلال العقود الأخيرة، وما رافقها من تفاوتات مجالية متزايدة، واتساع الفجوة بين المركز والهامش، وبروز أنماط جديدة من الهشاشة الحضرية، خصوصًا داخل الأحياء الشعبية والمجالات شبه الحضرية6. ورغم الجهود التي بذلتها الدولة في إطار السياسات العمومية، ولا سيما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامج الإدماج الاقتصادي، فإن استمرار معدلات البطالة، خاصة في صفوف الشباب، يطرح تساؤلات عميقة حول محدودية المقاربات التنموية التقليدية في تحصين المجتمع من مخاطر التطرف العنيف.

وانطلاقًا من ذلك، تطرح هذه الدراسة الإشكالية المركزية التالية: **إلى أي حد تُسهم الهشاشة الاقتصادية، ولا سيما الفقر والبطالة، في إنتاج بيئات اجتماعية حاضنة للتطرف العنيف في المغرب؟ وهل يمكن اعتبار هذه العوامل محددات مباشرة للسلوك الإرهابي، أم أنها تشتغل ضمن منظومة معقدة من التفاعلات السياسية الاجتماعية والنفسية والثقافية؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تعتمد هذه الدراسة مقاربة تحليلية تركيبية، تجمع بين الاستقراء النظري للأدبيات العلمية في مجال اقتصاديات الإرهاب والهشاشة، والتحليل الوصفي–التفسيري للمعطيات الإحصائية والمؤشرات السوسيو-اقتصادية ذات الصلة. كما تُوظف منهج دراسة الحالة لتحليل بروفايلات بعض الخلايا الإرهابية في المغرب، خصوصًا تفجيرات سنتي 2003 و2007، وخلية "شمهروش"، بما يُتيح فهم السياقات البنيوية والاجتماعية المصاحبة لمسارات التطرف. وتهدف الدراسة أيضًا إلى تتبع السياسات العمومية المتبناة لمواجهة الظاهرة، وتقييم مدى نجاعتها في تقليص القابلية للاستقطاب العنيف.

المحور الأول: الهشاشة الاقتصادية وحدود التفسير السببي للظاهرة الإرهابية

تعد العلاقة بين الفقر والبطالة والظاهرة الإرهابية من القضايا الإشكالية والمعقدة في الدراسات السياسية والأمنية، نظرًا لتداخل عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية وثقافية متعددة في تشكيلها. وقد ساد لفترة طويلة تصورٌ تبسيطي يفترض وجود علاقة سببية مباشرة تجعل من الفقر والبطالة محركين أساسيين

6- World Bank. (2022). *Morocco Economic Monitor: Resilience Amid* Global *Turbulence*. Washington, DC: World Bank Group. https://documents.worldbank.org

للإرهاب، انطلاقًا من أن الحرمان الاقتصادي وما يصاحبه من إحباط ويأس قد يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن بدائل عنيفة للتعبير عن احتجاجهم أو تحسين أوضاعهم.

في هذا السياق، ذهبت بعض الدراسات إلى اعتبار الفقر والبطالة من أبرز الدوافع التي تُسهم في تغذية الإرهاب، خاصة في البيئات الهشة اقتصاديًا، حيث تستغل التنظيمات الإرهابية أوضاع التهميش والحرمان لاستقطاب الأفراد عبر تقديم إغراءات مادية، أو وعود بفرص عمل، أو توفير بعض الخدمات الاجتماعية، بما يسهل عملية التجنيد ويعزز انتشارها.[7] ويُنظر هنا إلى العوامل الاقتصادية بوصفها عناصر مساعدة تهيئ الأرضية المناسبة لتقبل الخطاب المتطرف والانخراط في العنف.

في المقابل، تنفي دراسات أخرى وجود علاقة حتمية أو مباشرة بين الفقر والبطالة والإرهاب، معتبرة أن الظاهرة الإرهابية ترتبط أساسًا بدوافع سياسية وإيديولوجية، ولا يمكن تفسيرها اختزالًا في العوامل الاقتصادية. ويستند هذا الاتجاه إلى معطيات تُظهر أن العديد من المنخرطين في الإرهاب لا ينحدرون بالضرورة من أوساط فقيرة أو من بيئات تعاني معدلات مرتفعة من البطالة، كما أن الغالبية الساحقة من الفقراء والعاطلين عن العمل لا ينخرطون في العنف الإرهابي.

وبين هذين الاتجاهين، برزت مقاربات وسطية ترى أن الفقر والبطالة قد يشكلان عوامل مساعدة أو ظرفية تسهم في بروز الإرهاب دون أن تكون أسبابًا كافية أو حتمية لحدوثه. فالعلاقة بين هذه المتغيرات تبقى نسبية ومتغيرة من مجتمع إلى آخر، وتتأثر بدرجة التفاوت الاجتماعي، ومستوى التنمية، وقوة المؤسسات، وطبيعة السياقات السياسية والثقافية.[8] وهو ما يجعل من الصعب تعميم نموذج تفسيري واحد، ويؤكد ضرورة مقاربة الظاهرة الإرهابية ضمن إطار تحليلي مركب يأخذ بعين الاعتبار تعدد العوامل وتشابكها.

أولا: الحجج التجريبية المفسرة للعلاقة بين الفقر والإرهاب

يعد الفقر مشكلة اجتماعية عامة تعاني منها مختلف المجتمعات بدرجات متفاوتة، لما يخلّفه من شعور بالحرمان والاستياء، ويُسهم في خلق بيئة قابلة لانتشار

7 –ذياب موسى البداينة. التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. الطبعة الأولى. 2010. ص37.

8- Gold, David. Economics of Terrorism. Graduate Program in International Affairs, New School University, p8.

العنف والجريمة. وغالبًا ما يُنظر إلى الفقر بوصفه عاملًا محفزًا مباشرًا أو غير مباشر لمظاهر الانحراف والعنف، خاصة الفقر الجماعي الذي يعد أكثر ارتباطًا بالظاهرة الإرهابية، إذ يمكن توظيفه أيديولوجيًا لتغذية مشاعر الظلم والاحتقان وتبرير العنف ضد الآخر.[9] فانتشار الفقر على نطاق واسع يرتبط عادة بتدني مستويات التنمية، وضعف الخدمات، وتراجع مستوى المعيشة، وهي عوامل قد تُهيئ بيئة ملائمة لظهور خطابات الغضب والاحتجاج والتطرف.

ومع ذلك، تشير الدراسات إلى تباين واضح في تقييم العلاقة بين الفقر والإرهاب؛ فبينما يؤكد بعض الباحثين وجود ارتباط بينهما، تنفي دراسات أخرى أن يكون الفقر سببًا حتميًا للإرهاب، معتبرة أنه عامل مساعد محتمل لا أكثر، ضمن منظومة معقدة من الدوافع المتداخلة.

أ: الحجج التجريبية التي تنفي العلاقة بين الفقر والإرهاب

تذهب مجموعة من الحجج والدراسات التجريبية إلى نفي وجود علاقة سببية مباشرة بين الفقر والإرهاب، مؤكدة أن العوامل المحفِّزة على التطرف تتجاوز البعد الاقتصادي. ففي هذا السياق، أجرى مارك ساغمان (Marc Sageman) دراسة موسعة بعنوان Understanding Terror Networks، اعتمد فيها على مقابلات مع أكثر من أربعمائة عنصر من تنظيم القاعدة ينتمون إلى جنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. وأظهرت نتائج الدراسة أن غالبية هؤلاء الأفراد ينحدرون من خلفيات اقتصادية ميسورة نسبيًا، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، كما أن نحو 66% منهم تلقوا تعليمًا جامعيًا، فيما اشتغل عدد مماثل في مهن مهنية أو شبه مهنية، وهو ما يتعارض مع فرضية الفقر بوصفه دافعًا رئيسيًا للإرهاب. [10]

وفي الاتجاه نفسه، خلص ألبرتو أبادي (Alberto Abadie) في دراسته المعنونة Poverty, Political Freedom, and the Roots of Terrorism إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين الفقر والإرهاب. وتُظهر نتائجه أن أي ارتباط محتمل بين الظاهرتين يختفي عند إدراج متغيرات حاسمة مثل الانقسامات العرقية والدينية ومستوى

9- Hany Ali Nasira.Terrorism and Poverty: A Dialectical Dilemma. Drivers of Terrorism. A monthly publication issued by the Islamic Military Counter-Terrorism Coalition. March 2023.

10- Sageman, M. Understanding Terror Networks. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press. 2004.

الحريات السياسية، ما يشير إلى أن هذه العوامل تلعب دورًا أكثر تأثيرًا من الوضع الاقتصادي وحده. [11]

كما تناولت دراسة أنيا دالغارد-نيلسن (Anja Dalgaard-Nielsen) المعنونة Violent Radicalization in Europe: What We Know and What We Do Not Know ظاهرة الإرهاب المحلي في أوساط الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين في فرنسا، ممن أُدينوا بتورطهم في أنشطة إرهابية. وخلصت الدراسة إلى أن الفقر لا يشكّل العامل الحاسم في مسار التطرف، بل إن أزمات الهوية والشعور بالتهميش الثقافي والاجتماعي تمثل المحرك الأساسي للانخراط في العنف المتطرف.[12]

وعلى نحو مماثل، شكّك عدد من الباحثين، من بينهم جيمس بيازا،[13] وألبرتو أبادي، وكلود بيريبي،[14] في الفرضية التي تربط الفقر بالإرهاب ربطًا مباشرًا. وفي هذا الإطار، توصل آلان كروغر وجيتكا مالكوفا في دراستهما Education, Poverty and Terrorism: Is There a Causal Connection? إلى أن الحرمان الاقتصادي قد يكون عاملًا مساعدًا في بعض الحالات، لكنه لا يشكل سببًا حتميًا. إذ بيّنت نتائجهما أن مخططي العمليات الإرهابية غالبًا ما يكونون أكثر تعليمًا وأعلى دخلًا، في حين ينتمي منفذو العمليات إلى فئات أقل دخلًا وتعليمًا، ما يعكس تعقيد البنية الاجتماعية داخل التنظيمات الإرهابية. [15]

وأخيرًا، يؤكد يورغنسمير وكيتس وجيفرسون في دراستهم المعنونة On the Geography of Hate أن أنماطًا معينة من الإرهاب، ولا سيما الإرهاب الديني والأيديولوجي، إضافة إلى الإرهاب الإلكتروني، لا تحرّكها الدوافع الاقتصادية أو

11- AbadieAbadie. Poverty, Political Freedom, and the Roots of Terrorism. The National Bureau of Economic Research. October 2004.

12- Dalgaard-Nielsen Anja. Violent Radicalization in Europe: What We Know and What We Do Not Know. Studies in Conflict & Terrorism, Volume 33, 2010 - Issue 9.

13- Piazza, J. A. Rooted in Poverty? Terrorism, Poor Economic Development, and Social Cleavages. Terrorism and Political Violence, 18(1). 2006. 159–177. https://doi.org/10.1080/095465590944578

14- Siddharta Mitra. Poverty and Terrorism.op.cit.

15- Krueger Alan B., & Malečková Jitka. Education, Poverty, and Terrorism: Is There a Causal Connection?. Journal of Economic Perspectives, 17(4). 2003. p.119-144. https://doi.org/10.1257/089533003772034925

أوضاع الفقر، بل ترتبط أساسًا بعوامل فكرية ورمزية وهوياتية، ما يعزز الطرح القائل بعدم كفاية الفقر لتفسير الظاهرة الإرهابية.[16]

ب: الحجج التجريبية التي تؤكد وجود علاقة بين الفقر والإرهاب

تؤكد عدد من الدراسات وجود ارتباط بين الفقر والانخراط في النشاط الإرهابي في سياقات جغرافية مختلفة. ففي بعض مناطق القرن الإفريقي، ولا سيما في الصومال، بيّنت أبحاث ميدانية أن انضمام عدد من المراهقين إلى الجماعات الإرهابية يرتبط أساسًا بدوافع اقتصادية، حيث يُنظر إلى هذه الجماعات بوصفها مصدرًا للحصول على الدخل، أكثر من كونها فضاءً للتعبير الأيديولوجي أو الديني.[17]

وفي السياق ذاته، يشير ستيوارت غوتليب (Stuart Gottlieb) في دراسته المعنونة Debating Terrorism and Counterterrorism: Conflicting Perspectives on Causes, Contexts, and Responses إلى أن الحافز الاقتصادي يشكّل عاملًا رئيسيًا في انضمام الأفراد إلى التنظيمات الإرهابية في بعض مناطق باكستان وأفغانستان، حيث تطغى الاعتبارات المعيشية على الدوافع الفكرية أو العقائدية. [18]

وتستند هذه المقاربة إلى خلفية نظرية مستمدة من علم الجريمة، ترى وجود صلة وثيقة بين الفقر والسلوك الإجرامي. فقد قدّم غاري بيكر (Gary S. Becker)، في دراسته Crime and Punishment: An Economic Approach، تحليلًا اقتصاديًا للجريمة مفاده أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على حسابات عقلانية توازن بين الكلفة المتوقعة والعائد المحتمل ومستوى المخاطرة. ووفقًا لهذا المنظور، فإن الأفراد الذين يعانون من الفقر يكونون أكثر استعدادًا لتحمّل المخاطر بحثًا عن مكاسب مالية، مقارنة بمن يتمتعون باستقرار اقتصادي. [19]

16- Philip N. Jefferson and Frederic L. Pryor. On the Geography of HAccessede. Economic Letters, 65(3).December 1999. https://doi.org/10.1016/S0165-1765(99)00164-0.

17- Alexander Meleagrou-Hitchens. ICSR Insight - Al-Shabaab: Recruitment and Radicalization in Kenya. ICSR. November 22, 2012. last visit:24.09.2024. http://icsr.info.

18- Gottlieb, S. Debating. Terrorism and Counterterrorism: Conflicting Perspectives on Causes, Contexts, and Responses. Los Angeles: CQ Press. 2014.

19- Gary S. Becker. Crime and Punishment: An Economic Approach. The Economic Dimensions of Crime.1968. https://doi.org/10.1007/978-1-349-62853-7_2.

غير أن بعض الدراسات التجريبية تعتبر الفقر سببا نحو التطرف العنيف ولكن غير مباشر، إذ خلصت دراسة كروغ وماليكوفا المعنونة The Economics and the Education of Suicide Bombers إلى أن اعتبار الفقر سببًا مباشرًا للإرهاب لا ينسجم مع واقع أن عددًا كبيرًا من منفذي العمليات الانتحارية في فلسطين ومناطق أخرى من الشرق الأوسط لا ينحدرون من أسر فقيرة. ومع ذلك، تشير الدراسة إلى أن الفقر قد يكون عاملًا مؤثرًا على المستوى الجماعي، إذ يمكن أن يدفع الإحساس بالتهميش الاقتصادي أو استغلال جماعة معينة أفرادًا من طبقات اجتماعية مختلفة، بما في ذلك الميسورين، إلى الانخراط في العنف الإرهابي.[20]

وفي اتجاه مماثل، تناولت دراسة سيدهارتا ميترا (Sidhartha Mitra) المعنونة Poverty and Terrorism حالات من أمريكا اللاتينية، مثل كولومبيا والإكوادور، إلى جانب بعض مناطق الهند، خاصة في الشمال الشرقي. وركزت الدراسة على الفترة الممتدة بين عامي 1997 و2005، مبيّنة أن متوسط دخل الفرد كان دون المعدل العالمي، ما أدى إلى اتساع رقعة الفقر. وتُظهر النتائج أن هذه الأوضاع الاقتصادية دفعت بعض الأفراد، دون غيرهم، إلى الانخراط في أنشطة إرهابية، الأمر الذي يعزز فكرة أن الفقر قد يشكّل عاملًا محفزًا، لكنه لا يُعد سببًا حتميًا أو كافيًا بمفرده لظهور الإرهاب.[21]

وفي نفس الإطار، ميز تيد روبرت غور (Ted Robert Gurr) من خلال نظرية الحرمان النسبي بين الفقر الموضوعي والشعور الذاتي بالحرمان، معتبرًا أن العنف لا ينجم عن نقص الموارد في حد ذاته، بل عن الفجوة بين تطلعات الأفراد وقدرتهم الفعلية على تحقيقها. ويؤدي هذا التباين إلى توليد مشاعر الإحباط والظلم والتهميش، التي قد تتحول إلى سلوك عنيف، خاصة في السياقات التي تغيب فيها قنوات المشاركة السياسية والتغيير السلمي.

ويسهم أمارتيا سن (Amartya Sen) في توسيع هذا التحليل عبر مقاربة القدرات، التي تنظر إلى الفقر بوصفه حرمانًا متعدد الأبعاد يتجاوز ضعف الدخل ليشمل نقص التعليم، ورداءة الخدمات، وغياب الأمن الاجتماعي، بما يقلّص قدرة الأفراد على المشاركة الفاعلة في المجتمع.[22] في هذا السياق، تصبح الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية عاملًا يزيد من قابلية الأفراد للتأثر بالخطابات المتطرفة التي تعدهم بالكرامة والاعتراف والانتماء.

20- Krueger Alan B., & Malečková Jitka. Education, Poverty, and Terrorism:. Op.cit.

21- Siddharta Mitra. Poverty and Terrorism. The Economics of Peace and Security Journal. Vol. 3, No. 2.2008.

22- أمارتيا سن. فكرة العدالة. ترجمة مازن جندلي. بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون. 2010.

كما تعمق تحليلات بيير بورديو (Pierre Bourdieu) هذا الفهم من خلال إبراز دور ضعف الرأسمال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلى جانب العنف الرمزي، في إنتاج الإقصاء البنيوي، بما يراكم الإحباط الاجتماعي ويتيح للتنظيمات المتطرفة إعادة تأويل المعاناة في إطار صراعي أو هوياتي.[23]

ثانيا: الحجج التجريبية المفسرة للعلاقة بين البطالة والإرهاب

تعتبر البطالة حالة اجتماعية واقتصادية يعجز فيها الفرد القادر على العمل عن الحصول على فرصة مناسبة، ما يولّد لديه شعورًا بالعوز والإحباط، خاصة عندما تكون مفروضة عليه وليست ناتجة عن اختيار شخصي.[24] ويؤدي هذا الوضع إلى الإحساس بالعجز وفقدان الجدوى، الأمر الذي يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن بدائل لتأمين الدخل أو لإعطاء معنى لحياتهم، سواء عبر أنشطة غير مشروعة أو من خلال الانجذاب إلى خطابات متطرفة تستثمر هذا الفراغ النفسي والاجتماعي.[25]

في هذا السياق، تصبح فئة العاطلين عن العمل أكثر عرضة للاستقطاب من قبل الجماعات المتطرفة، التي تستغل هشاشتهم الاقتصادية والنفسية عبر تقديم إغراءات مادية أو منحهم شعورًا بالانتماء والهوية والغاية. وبذلك، يمكن النظر إلى البطالة بوصفها عاملًا مساعدًا يسهل عملية التجنيد والانخراط في الأنشطة الإرهابية، لا سيما في البيئات التي تعاني من ضعف فرص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.[26]

وقد تم إجراء العديد من الدراسات البحثية حول العلاقة بين البطالة والظاهرة الإرهابية، وكما هو الحال بالنسبة للفقر، أكدت بعض هذه الدراسات وجود ارتباط مباشر بين ارتفاع معدلات البطالة وتنامي الإرهاب، بينما نفت دراسات أخرى هذه العلاقة، معتبرة أن البطالة لا تُعد سببًا حتميًا للإرهاب، بل عاملاً ظرفيًا يتداخل مع

23- بيير بورديو. بؤس العالم: رغبة الإصلاح. الجزء الأول. ترجمة محمد صبح. مراجعة لفيصل دراج. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر،2010. ص. 240.

24- Henri-Louis Védie - Fiche 20. Le chômage – Macroéconomie. Cairn.info. 2011 Sur le site électronique. Consulté le 18 Novembre 2024. https://shs.cairn.info .

25- Jong-Rong Chen & Chin-Hsien Hsu. Unemployment and crime: the role of apprehension. Published in European Journal of Law and Economics, Volume 45. 2018. P59–80.

26- درو ميخائيل، جولي نورما. «شباب اللاجئين والبطالة والإرهاب: الخرافة ومواجهتها». مراجعة الهجرة القسرية. مركز دراسات اللاجئين، تاريخ آخر زيارة: 19 دجنبر 2025.. www.fmreview.org

عوامل أخرى سياسية وإيديولوجية واجتماعية، وهو ما يعكس تعقيد العلاقة بين الظاهرتين وتباينها بحسب السياقات المختلفة.

أ: الحجج والدراسات التي تنفي العلاقة بين البطالة والظاهرة الإرهابية

تندرج ضمن هذا الاتجاه دراسة كريمر (Cramer) المعنونة ب «Unemployment and Participation in Violence»، حيث عارض كريمر معدل البطالة كمتنبئ بالإرهاب، مشيرًا إلى أنه ليس مؤشرًا متطورًا بشكل جيد وأن تأثيره يتم تخفيفه بواسطة متغيرات أخرى غير سوق العمل.[27]

كما أجرت الباحثة «بيازا Piazza» تحليلًا ضمن دراسة بعنوان: «Rooted in Poverty?: Terrorism, Poor Economic Development, and Social Cleavages»، مستند إلى الفقر؟: الإرهاب، التنمية الاقتصادية الضعيفة، والانقسامات الاجتماعية.[28] بحثت من خلاله في العلاقة بين الإرهاب وضعف التنمية الاقتصادية، مع تركيز خاص على الفجوات الاجتماعية بوصفها عوامل محتملة لتفسير صعود التطرف العنيف. غير أن نتائج الدراسة لم تُظهر وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية بين معدلات البطالة أو غيرها من المؤشرات الاقتصادية وبين وقوع الحوادث الإرهابية. في المقابل، خلُصت إلى أن الاعتبارات السياسية، لاسيما قمع الدولة وطبيعة النظام الحزبي، تشكل دوافع أكثر تأثيرًا في تفسير نشأة الإرهاب.

كما قام الباحثان» كاروسو وجافريلوفا» بدراسة العلاقة بين بطالة الشباب الفلسطيني وتصاعد الأعمال الإرهابية، وذلك من خلال بحثهما المعنون «Youth Unemployment, Terrorism and Political Violence: Evidence from the Israeli/Palestinian Conflict».[29] وقد توصلا إلى أن هناك ترابطًا واضحًا بين ارتفاع معدلات البطالة والعنف السياسي، إذ تشير نتائج الدراسة إلى أن البطالة تمثل عاملًا منبّئًا بحدوث أعمال العنف والإرهاب في سياق الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

27- Cramer, C. World Development Report 2011: Unemployment and participation in violence. Open Knowledge Repository. 2010. Accessed December 19, 2025. https://openknowledge.worldbank.org

28- Piazza, J. A. Rooted in poverty? Terrorism, poor economic development, and social cleavages. Terrorism and Political Violence. Volume 18, 2006 - Issue 1. p,159–177.

29- Caruso, R., & Gavrilova, E. Youth unemployment, terrorism and political violence, evidence from the israeli/palestinian conflict. Peace Economics, Peace. Science & Public Policy, 18(2). August 24, 2012.

وهو ما يوحي بأن للبطالة دورًا محتملًا في تغذية الظاهرة الإرهابية، وإن كان تأثيرها يتعزز في سياقات النزاع السياسي والاجتماعي الحاد.

وفي دراسة أخرى «لغولدشتاين Goldstein, K» بعنوان «Unemployment, inequality and terrorism: Another look at the relationship between economics and terrorism». «أن البطالة إلى جانب الافتقار إلى الحرية السياسية، تشكل عاملاً مهماً في تأجيج الإرهاب. وهذا يعني أن البطالة تعد معاملا مساهما مثلها مثل الفقر في انتشار الإرهاب، لكن ليست دافعا حتميا لذلك.[30]

ب: الحجج التجريبية التي تؤكد العلاقة بين البطالة والظاهرة الإرهابية

في إطار الدراسات التجريبية التي أكدت على العلاقة بين البطالة والظاهرة الارهابية، توصلت ريتشاردسون في دراسة بعنوان «What Terrorists Want: Understanding the Enemy, Containing the Threat»، بناءً على دراسة استقصائية أجريت في 56 دولة في الفترة من 1980 إلى 2008، سعت إلى تحديد ما إذا كان تأثير التفاعل بين البطالة والتعليم العالي يرتبط بشكل إيجابي بزيادة الهجمات الإرهابية.[31] ورغم أن ريتشاردسون لم تجد مثل هذه العلاقة، إلا أنها أظهرت أن هناك تأثيرا ملحوظا بين البطالة والإرهاب. على وجه التحديد، عانت البلدان التي وقعت فيها حوادث إرهابية، المزيد من حوادث الإرهاب عندما كان معدل البطالة مرتفعا. وقد دفعت هذه النتيجة ريتشاردسون إلى استنتاج أن البلدان التي لديها فرص عمل أقل هي أكثر عرضة للمعاناة من الهجمات الإرهابية.

بالإضافة إلى ذلك، قام إسماعيل وأمجد في دراسة بعنوان « Cointegration-causality analysis between terrorism and key macroeconomic indicators» بدراسة الروابط بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والإرهاب لباكستان باستخدام البيانات السنوية من 1972 إلى 2011، ووجدوا صلة بين البطالة والإرهاب.[32]

30- Goldstein, K. Unemployment, inequality and terrorism: Another look Accessed the relationship between economics and terrorism. Undergraduate Economic Review, 1(2005). Accessed December 19, 2025. https://digitalcommons.iwu.edu

31- Louise Richardson – What Terrorists Want: Understanding the Enemy, Containing the Threat. Random House Publishing Group. New York .13 nov. 2007.

32- Ismail, A., & Amjad, S. Cointegration-causality analysis between terrorism and key macroeconomic indicators. International Journal of Social Economics, 41(8).13 August 2014. p 664–682.

كما توصل «أويفوسي» أيضا في دراسته أن ارتفاع معدل البطالة يزيد من استعداد العاطلين عن العمل للانضمام إلى الجماعات الإرهابية.[33]

وبالنظر إلى تباين نتائج الدراسات السابقة، سواء من حيث الأدوات المنهجية أو السياقات الجغرافية والسياسية، يظل فهم العلاقة بين البطالة والإرهاب رهينًا بخصوصيات كل دولة على حدة. ففي حين أظهرت بعض الحالات وجود ارتباط واضح بين الهشاشة الاقتصادية وتصاعد العنف السياسي، فإن دراسات أخرى أشارت إلى محدودية هذا الارتباط لصالح عوامل أخرى منها السياسية والمؤسساتية.

المحور الثاني: الفقر والبطالة في تشكل بروفايلات التطرف العنيف بالمغرب

عدّ الفقر والبطالة من أبرز العوامل البنيوية التي أسهمت، بدرجات متفاوتة، في تشكّل بروفايلات التطرف العنيف بالمغرب، غير أن مقاربتهما تقتضي تجاوز التفسير الاختزالي الذي يربط بين الهشاشة الاقتصادية والعنف المتطرف بعلاقة سببية مباشرة. فالمعطيات النظرية والميدانية تُبرز أن الفقر والبطالة لا يعملان بوصفهما أسبابًا حتمية للانخراط في مسارات التطرف، بقدر ما يشكّلان عوامل بنيوية كامنة، تتفاعل داخل سياقات اجتماعية ونفسية ومؤسساتية أوسع، فتُسهم في إنتاج قابلية فردية وجماعية للاستقطاب الراديكالي.

وفي هذا الإطار، يسعى هذا المحور إلى تفكيك العلاقة بين الفقر والبطالة من جهة، وتشكّل بروفايلات التطرف العنيف من جهة أخرى، من خلال تتبّع تطور مؤشرات البطالة ومقارنتها بعدد الخلايا الإرهابية التي تم تفكيكها بالمغرب، إلى جانب تحليل الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية لبعض منفذي العمليات الإرهابية، بما يسمح برصد أنماط التقاطع بين الهشاشة الاقتصادية ومسارات التطرف.

كما يهدف هذا التحليل إلى توضيح أن الفقر والبطالة لا يشكّلان مفهومًا واحدًا أو وضعية متطابقة؛ إذ قد يكون الفرد عاطلًا عن العمل دون أن يعيش بالضرورة في فقر مدقع، كما قد يكون مندمجًا في سوق الشغل، لكنه يظل مندرجًا ضمن فئات الهشاشة الاقتصادية بسبب اشتغاله في مهن غير مهيكلة أو ضعيفة الدخل لا تضمن له شروط العيش الكريم ولا توفر له الأمان الاجتماعي. وهو ما يكشف عن تعدد

33- Oyefusi, A. Oil, youths, and civil unrest in Nigeria's Delta: The role of schooling, educational attainments, earnings, and unemployment. Conflict Management and Peace Science,Vol. 27, No. 4. September 2010, p. 326-346.

أشكال الهشاشة الاقتصادية، ويؤكد أن العلاقة بين الوضعية الاقتصادية والتطرف العنيف ليست علاقة خطية، بل مركّبة ومتشابكة.

أولًا: تحولات البطالة والظاهرة الإرهابية في المغرب 2003-2022

تُعدّ البطالة من بين العوامل البنيوية التي تسهم، بشكل غير مباشر، في تنامي الظاهرة الإجرامية عمومًا، والظاهرة الإرهابية على وجه الخصوص.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا الجزء إلى تحليل العلاقة بين البطالة والتطرف العنيف في السياق المغربي، من خلال تتبّع تطور مؤشر البطالة خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و2022، ومقارنته بعدد الخلايا الإرهابية التي تم تفكيكها خلال الفترة نفسها، باعتبارها نموذجًا دالًا على تداخل العوامل الاقتصادية بمسارات التطرف.

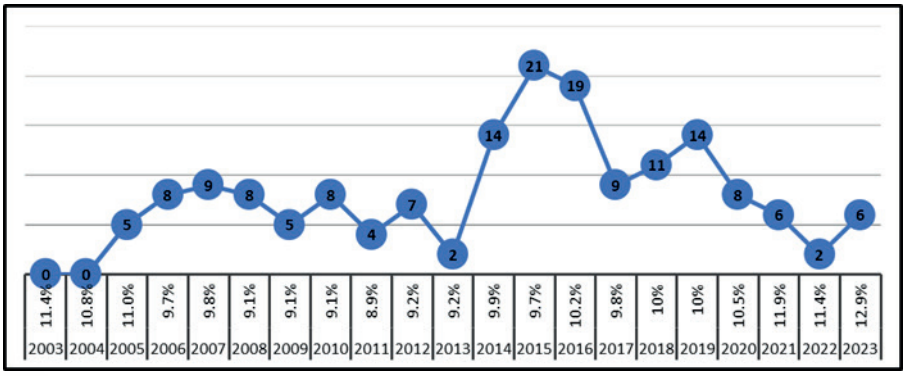

تركيب شخصي[34]

وتُظهر المعطيات الإحصائية من المبيان أن سنة 2003، شهدت تفكيك عدد من الخلايا الإرهابية المرتبطة بأحداث 16 ماي، تزامنت مع معدل بطالة مرتفع بلغ حوالي 11.4%، وهو ما يعكس سياقًا اقتصاديًا واجتماعيًا متأزمًا سبق تلك الأحداث. ورغم أن هذه العمليات لا يمكن تفسيرها بعامل البطالة وحده، فإن تزامنها مع ارتفاع مؤشرات الهشاشة الاقتصادية يكشف عن وجود بيئة اجتماعية قابلة للاختراق من قبل الخطابات المتطرفة.

34- تركيب من تقارير المندوبية السامية للتخطيط في الفترة الممتدة من 2004-2023 وبلاغات وزارة الداخلية والمكتب المركزي للأبحاث القضائية.

ويُلاحظ أنه خلال سنة 2011، التي عرفت انخفاضًا في معدل البطالة إلى حدود 8.9%، تم تفكيك أربع خلايا إرهابية فقط، وهو ما يعكس نسبيًا تحسنًا في مؤشرات الاستقرار الاجتماعي والأمني. غير أن هذا المنحى لم يستمر، إذ عرف معدل البطالة ارتفاعًا جديدًا سنة 2014 ليصل إلى 9.9%، بالتزامن مع تفكيك 14 خلية إرهابية، ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2019 إلى حدود 10%، حيث تم تفكيك 11 خلية إرهابية خلال السنة نفسها.

وتُبرز هذه المعطيات وجود توازٍ نسبي بين تطور معدلات البطالة وعدد الخلايا الإرهابية المفككة، بما يشير إلى أن الضغوط الاقتصادية قد تُسهم في تهيئة مناخ اجتماعي يسمح بارتفاع منسوب القابلية للانخراط في مسارات التطرف، دون أن يعني ذلك وجود علاقة سببية مباشرة أو حتمية بين المتغيرين. فالبطالة، في هذا السياق، تشتغل كعامل ضاغط يُفاقم مشاعر الإقصاء وفقدان الفرص، خاصة في أوساط الشباب، ويعزز من القابلية للاستقطاب.

ومن ثم، يمكن القول إن العلاقة بين البطالة والتطرف ليست علاقة خطية أو ميكانيكية، بل علاقة تفاعلية معقّدة، تتقاطع فيها الأوضاع الاقتصادية مع عوامل نفسية واجتماعية وثقافية، من قبيل الإحباط، والشعور بالفراغ، والبحث عن الاعتراف والانتماء.

وفي هذا السياق، قد تجد بعض الفئات في الخطابات المتطرفة بديلاً رمزياً يمنحها الإحساس بالقيمة والفاعلية، خاصة في ظل انسداد الأفق الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: الفقر والبطالة كمدخل لتحليل تشكّل بروفايلات التطرف العنيف بالمغرب

لفهم الكيفية التي تتقاطع بها الهشاشة الاقتصادية مع مسارات التطرف العنيف، يقتضي التحليل الانتقال من المقاربة النظرية العامة إلى تفكيك المعطيات الميدانية المرتبطة بالفاعلين المتورطين في قضايا الإرهاب.

وفي هذا السياق، تُمثّل دراسة الخصائص السوسيو-اقتصادية لأفراد الخلايا الإرهابية مدخلًا أساسياً لرصد أنماط الهشاشة، وفهم الديناميات الاجتماعية والاقتصادية التي تُسهم في إنتاج قابلية الاستقطاب العنيف.

وفي هذا الإطار، تقدم الجداول معطيات تركيبية حول الخصائص السوسيو-اقتصادية لأفراد الخلايا الإرهابية، بما يسمح برصد أنماط الهشاشة المشتركة واختلاف تمظهراتها.

الأشخاص	السن	المستوى الدراسي	المهنة	مكان السكنى
ع.ب	29سنة	---------	مياوم	كاريان طوما ودوار سكويلة بحي سيدي مومن بمدينة الدار البيضاء
م.ع	24سنة	إبتدائي	حارس ليلي	
ح.ط	23سنة	إعدادي	بناء متدرب	
خ.ب	22سنة	إبتدائي	حلاق	
م.ح		---------		
م.ع	22سنة	---------	جزار	
أ.ع	26سنة	حاصل على شهادة في الدباغة	عاطل	
م.م	25سنة	مستوى جامعي	طالب جامعي	
ر.ش	28سنة	إعدادي	جزار	
خ.ث	22 سنة	انقطع عن الدراسة مبكرا	مياوم	
س.ع	32سنة	باكالوريا	محاسب	
ي.:	31سنة	---------	عاطل بعدما كان عامل وطرد	
ع.ط	23سنة	تكوين مهني	طالب	

تركيب الباحثة لأهم عناصر منفذي هجمات 16ماي2003

الاسم	الوضعية المهنية	الخصائص السوسيو-اقتصادية	مكان الإقامة	ملاحظات تحليلية
ع.ر	بائع متجول (عصير البرتقال)	هشاشة اقتصادية، تفكك أسري، تجربة اعتقال سابقة، ضعف الإدماج الاجتماعي	حي سيدي مومن – الدار البيضاء	يمثل نموذج الهشاشة المركبة (اقتصادية–اجتماعية–نفسية)، وتأثر بخطاب متطرف بعد تجربة السجن
ي.ح	بدون عمل قار	فقر شديد، هشاشة أسرية، تعاطي مواد مخدرة	حي سيدي مومن – الدار البيضاء	نموذج للهشاشة الشبابية المرتبطة بالإقصاء الاجتماعي والفراغ الوجودي
م.م	غير مستقر	هشاشة اجتماعية	الدار البيضاء	شارك في تفجيرات 14 أبريل 2007
ع.م	غير مستقر	هشاشة اجتماعية	الدار البيضاء	ارتباط أسري مباشر داخل الخلية
ه. د	مهندس مقيم بفرنسا	استقرار تعليمي ومهني نسبي	مكناس / فرنسا	حالة استثنائية تؤكد أن التعليم لا يشكل حصانة مطلقة ضد التطرف

تركيب شخصي لأهم عناصر العمليات الإرهابية لسنة 2007

يُظهر تحليل المعطيات المرتبطة بعناصر خلية تفجيرات 16 ماي 2003 أن الغالبية الساحقة منهم تنتمي إلى أوساط حضرية تعاني من الهشاشة والتهميش، ولا سيما أحياء «كاريان طوما» و«دوار السكويلة» بحي سيدي مومن، الذي يُعد من أكثر الأحياء فقرًا وهشاشة بمدينة الدار البيضاء. ويكشف هذا المعطى عن ارتباط وثيق بين المجال الحضري المهمّش وتشكّل بيئات اجتماعية قابلة للاختراق من طرف الخطابات المتطرفة.

ومن حيث الفئة العمرية، يتبيّن أن أغلب العناصر تتراوح أعمارهم بين 22 و32 سنة، وهي مرحلة انتقالية حساسة في المسار الاجتماعي والمهني للفرد، غالبًا ما تتسم بعدم الاستقرار، وارتفاع مستويات الإحباط المرتبط بصعوبة الاندماج في سوق الشغل، وما يرافق ذلك من شعور بالتهميش واللاجدوى الاجتماعية. أما على مستوى التعليم، فيلاحظ ضعف واضح في التحصيل الدراسي، حيث يطغى الانقطاع المبكر عن الدراسة أو الاكتفاء بمستويات تعليمية دنيا، ما يعكس محدودية الرأسمال المعرفي وضعف فرص الارتقاء الاجتماعي.

وعلى مستوى الوضعية المهنية، يشتغل أغلب المعنيين في أنشطة غير مهيكلة أو موسمية، مثل المياومة، والبناء، والحلاقة، والجزارة، أو في أعمال هامشية كالحراسة الليلية، إضافة إلى وجود حالات بطالة صريحة، من بينها حالات طرد من العمل. وتُبرز هذه المعطيات وضعية هشاشة اقتصادية مركّبة، تتسم بعدم الاستقرار المهني وغياب الأمان الاجتماعي، بما يحدّ من فرص الإدماج داخل النسيج السوسيو-اقتصادي الحضري.

وتعكس هذه المؤشرات مجتمعة حالة من الهشاشة الاجتماعية المركبة، حيث تتقاطع محدودية الدخل، وضعف التأهيل، وانسداد آفاق الحركية الاجتماعية، لتُنتج بيئة مواتية لتلقّي الخطابات المتطرفة، وتسهّل عمليات الاستقطاب الإيديولوجي، خصوصًا في ظل غياب بدائل اجتماعية واقتصادية قادرة على احتواء الإحباطات المتراكمة.

وفي السياق نفسه، شكّلت تفجيرات سنة 2007 محطة مفصلية في تطور الظاهرة الإرهابية بالمغرب، ليس فقط من حيث طبيعة الأهداف التي طالت الفضاءات المدنية، بل أيضًا من حيث التحول في الخصائص السوسيو-اقتصادية والنفسية للمنخرطين فيها. فقد كشفت هذه الأحداث عن انتقال نسبي في أنماط التجنيد، يعكس تعقّد الظاهرة وتداخل محدداتها الاجتماعية، الاقتصادية، النفسية والثقافية، بعيدًا عن المقاربات التبسيطية التي تحصر التطرف في الفقر أو الأمية وحدهما.

وفي هذا الإطار، يتكرس ما يمكن تسميته بـ«النمط الكلاسيكي للتطرف»[35]، القائم على الإقصاء الاجتماعي وانسداد آفاق الإدماج الاقتصادي، بما يجعل بعض الأفراد أكثر قابلية لتبني خطابات راديكالية تمنحهم إحساسًا زائفًا بالانتماء والاعتراف والفاعلية الرمزية.

35- سلّوم، يوسف إبراهيم. (2024). تكوين الشخصية المتطرفة: النماذج التربوية نموذجًا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص. 31–35.

غير أن خصوصية تفجيرات 2007 تكمن أيضًا في بروز حالات استثنائية، من بينها حالة «ه.د» ، الذي يتوفر على مستوى تعليمي مرتفع ووضعية مهنية مستقرة نسبيًا، وهو ما يفنّد التصورات التي تربط التطرف حصريًا بالفقر أو الأمية. وتُبرز هذه الحالة وجود أنماط أخرى من الهشاشة غير المرئية، من قبيل الهشاشة النفسية والرمزية، وأزمات الهوية والانتماء، والشعور بالاغتراب داخل مجتمعات تشهد تحولات ثقافية واجتماعية متسارعة.

وعليه، فإن تحليل الخصائص السوسيو-اقتصادية لعناصر تفجيرات 2007 يبرز بوضوح محدودية المقاربات الاختزالية التي تختزل الظاهرة في البعد الاقتصادي فقط، ويؤكد ضرورة اعتماد مقاربة شمولية متعددة الأبعاد، تدمج بين الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، والثقافية، والتربوية، بما يسمح بتطوير سياسات وقائية أكثر نجاعة، قائمة على الإدماج الاجتماعي، وتعزيز المناعة المجتمعية، وإعادة بناء الثقة بين الفرد ومحيطه الاجتماعي، كمدخل أساسي للوقاية من التطرف العنيف.

ثالثا: أعضاء خلية شمهروش (2018)

تُعدّ قضية خلية "شمهروش" من أبرز القضايا الإرهابية التي شهدها المغرب خلال سنة 2018، بالنظر إلى طبيعة الجريمة المرتكبة، والسياق الاجتماعي الذي أفرزها، فضلًا عن تعدد الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية لأفرادها. وقد أظهرت هذه القضية بوضوح أن الظاهرة الإرهابية لا يمكن اختزالها في بعد أمني صرف، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وبأنماط التهميش والإقصاء التي يعيشونها داخل المجتمع.

ويُبيّن تحليل المعطيات المرتبطة بأعضاء هذه الخلية أن غالبيتهم ينتمون إلى فئات اجتماعية تعاني من الهشاشة الاقتصادية وضعف الاستقرار المهني، حيث تتراوح أعمارهم ما بين 20 و37 سنة، وهي فئة عمرية تُعد من أكثر الفئات تعرضًا لمخاطر البطالة، والتهميش، والفراغ الاجتماعي، خاصة في ظل محدودية فرص الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. ويُلاحظ كذلك أن أغلبهم يزاولون أعمالًا غير قارة، أو موسمية، أو ذات دخل محدود، بينما يعاني عدد منهم من البطالة الكاملة، الأمر الذي يعكس هشاشة بنيوية واضحة في أوضاعهم المعيشية.

وفي هذا السياق، يوضح الجدول الآتي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء خلية شمهروش:

أفراد خلية "شمهروش"	السن في سنة (2019)	الحالة العائلية	المهنة
ع.ج زعيم الخلية ومنفذ العملية	26سنة	متزوج وأب لبنت واحدة.	
ي.أ منفذ العملية	28سنة	متزوج وأب لبنت واحدة،	مياوما ونجارا.
ر.أ صور الجريمة، وساعد المنفذين في إتمامها	34سنة	متزوج وأب لأربعة أبناء	حرفته نجار
ع.خ كان يعتزم المشاركة في القتل قبل أن يتراجع في اللحظات الأخيرة، ويعود إلى بيته	34سنة	متزوج وأب لابنين	حرفته رصاص
ن.ب	30سنة	أعزب	تاجر ملابس
ه.ن	28سنة	مطلق	مستخدما
ع.خ	32سنة		مسخدما
ع.د	33سنة	أب لستة أبناء	تاجر
ب.د	25سنة	أعزب	نجار
أ.ش	20سنة	أعزب	مياوماً
ع.ش	30سنة	أعزب	عاطل عن العمل
ع.ز	37سنة	متزوج وأب لبنت واحدة،	امام مسجد

س.ت	23سنة	أعزب	مستخدماً
أ.د	32سنة	أعزب	فلاح
ر.و	32سنة	متزوج وأب لثلاثة أبناء،	بائع دجاج
ع.إ	34سنة	متزوج، بدون أبناء	بائع متجول
ع.إ	30سنة	أعزب	عاطل عن العمل
ح.أ	29سنة وحرفته	أعزب	كهربائي.
ك.ز سويسري وإسباني الجنسية الملقب بـ"أبي عبد الله	26سنة	متزوج وأب لطفل	بدون مهنة
م.ش	32سنة	متوزج	مستخدم
ن.ل	27سنة	متزوج وأب لابنين	جباص
ع.و	32سنة	أعزب	بائع متجول
س.خ	34سنة	متزوج وأب لابنين	بناء
م.ب'	46سنة	متزوج بدون أبناء	خياط

تركيب الباحثة

ظهر المعطيات الواردة في الجدول أن البنية الاقتصادية لأعضاء خلية شمهروش تتسم بقدر كبير من الهشاشة وعدم الاستقرار، حيث يهيمن العمل غير القار، والأنشطة الهامشية، والبطالة، مع غياب شبه كلي لمهن تتطلب تأهيلاً عاليًا أو توفر استقرارًا اقتصاديًا دائمًا. ويكشف هذا الواقع عن هشاشة بنيوية تعكس ضعف الحركية الاجتماعية، وضيق آفاق الترقي الاقتصادي، خاصة داخل الفئات الشابة.

كما يتضح أن عددًا مهمًا من أفراد الخلية يتحملون مسؤوليات أسرية (الزواج، الأبناء)، في ظل موارد مالية محدودة، ما يفاقم الإحساس بالضغط الاجتماعي والعجز الاقتصادي، ويخلق حالة من الإحباط قد تتحول إلى أرضية خصبة لتقبل الخطاب المتطرف الذي يوظف مفاهيم الظلم، والتهميش، والانتقام الرمزي من المجتمع.

وتبرز حالة الإمام ضمن هذه الخلية باعتبارها مؤشراً بالغ الدلالة، إذ تكشف أن الانخراط في التطرف لا يقتصر على الفئات غير المتعلمة أو المهمشة اقتصاديًا فحسب، بل قد يشمل فاعلين ينتمون إلى الحقل الديني نفسه، مما يطرح تساؤلات عميقة حول فعالية التأطير الديني الرسمي، وحدود تأثيره في ظل ضغوط اجتماعية واقتصادية متراكمة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الخصائص الاقتصادية لأعضاء «خلية شمهروش» تعكس نموذجًا واضحًا لتقاطع الفقر، والهشاشة الاجتماعية، وضعف الاندماج الاقتصادي، مع قابلية نفسية وهوياتية للاستقطاب المتطرف. وهو ما يؤكد أن مكافحة التطرف العنيف تستلزم تجاوز المقاربة الأمنية الضيقة، واعتماد سياسات عمومية شمولية قادرة على معالجة جذور الهشاشة الاجتماعية، وتعزيز العدالة المجالية، وخلق فرص إدماج اقتصادي حقيقي، إلى جانب تقوية آليات الوقاية الفكرية والتربوية، بما يضمن تحصين المجتمع من الانزلاق نحو العنف والتطرف.

المحور الثالث: المقاربة الاقتصادية في مواجهة التطرف العنيف

أدركت الدولة المغربية، في سياق تطورها المؤسساتي وتراكم خبرتها في تدبير التحديات الأمنية، أن المقاربة الأمنية الصرفة لم تعد كافية لوحدها لمواجهة ظاهرة التطرف العنيف، ما دامت هذه الأخيرة تتغذّى من اختلالات بنيوية عميقة، في مقدمتها الفقر، البطالة، الهشاشة الاجتماعية، والتفاوتات المجالية. وانطلاقًا من هذا الوعي، برزت المقاربة الاقتصادية والاجتماعية كأحد المداخل الأساسية في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف، باعتبارها أداة وقائية تهدف إلى معالجة الشروط الموضوعية التي تُنتج الإقصاء والتهميش، وتُضعف مناعة الأفراد والمجتمعات أمام خطاب العنف والتطرف.

في هذا السياق، لم تعد التنمية تُختزل في بعدها الاقتصادي الضيق، بل أضحت تُفهم بوصفها عملية شمولية ترمي إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي، وتقليص الفوارق المجالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، بما يُسهم في بناء بيئة أقل قابلية للاختراق من

قبل الخطابات المتطرفة. وقد تجسّد هذا التوجه من خلال إطلاق عدد من البرامج والسياسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، التي سعت إلى معالجة جذور الهشاشة بدل الاكتفاء بمقاربات أمنية ظرفية.

أولا: التنمية كأداة وقائية: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ونماذج الإدماج الاقتصادي

سعت الدولة المغربية إلى التصدي للأسباب البنيوية للتطرف العنيف، خاصة تلك المرتبطة بالفقر، التهميش، والبطالة، من خلال اعتماد مقاربة تنموية وقائية، ترتكز على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتعزيز العدالة الاقتصادية. وتُعد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أُطلقت سنة 2005، إحدى الركائز الأساسية في هذا المسار، إذ رصدت لها الدولة ميزانيات ضخمة تجاوزت 47 مليار درهم خلال مرحلتها الثالثة (2019–2023)، مع التركيز على محور إدماج الشباب في الحياة الاقتصادية عبر التكوين، المواكبة، ودعم المشاريع الصغيرة.

كما تم إطلاق مجموعة من البرامج موازية مثل:

- برنامج إدماج [36]
- برنامج تأهيل[37]
- برنامج «تحفيز» لتشجيع التشغيل المهيكل.[38]

36- تم إطلاقه سنة 2006 في سياق تنفيذ المخطط الوطني لإنعاش التشغيل (PNEE)، وتم إدماجه لاحقًا ضمن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015–2025، التي نصت على ضرورة توفير آليات فعالة لإدماج الخريجين الجدد في النسيج الاقتصادي. يهدف البرنامج إلى تسهيل ولوج حاملي الشهادات الجامعية والتقنية إلى سوق الشغل.

37- جاء هذا البرنامج في إطار اتفاقيات شراكة بين وزارة التشغيل ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، ضمن توجه عام نحو ما يُعرف بالتأهيل السريع للفئات الهشة.

38- طار تحفيزي جديد يشمل امتيازات مالية وضريبية، خاصة إعفاءات من المساهمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال مدة سنتين، لفائدة المقاولات التي تقوم بتوظيف شباب لأول مرة.

- برنامج «انطلاقة» لدعم[39] التمويل المقاولاتي لفائدة الشباب وحاملي المشاريع.[40]

برنامج «أوراش» الذي وفر، في مرحلته الأولى فقط، أكثر من 100 ألف فرصة عمل مؤقتة، خاصة في المناطق ذات الهشاشة العالية.[41]

لكن رغم الجهود المبذولة في إطار البرامج الاقتصادية والاجتماعية، يكشف تحليل المخرجات عن فجوة واضحة بين طموح السياسات وواقع الاستهداف.

فالفئات التي تُعد الأكثر عرضة للاستقطاب الراديكالي – من الشباب العاطل، المنقطع عن الدراسة، أو المشتغلين في القطاعات غير المهيكلة داخل الأحياء المهمّشة – تظل غالبًا خارج نطاق الاستفادة الفعلية من هذه المبادرات، أو تستفيد منها بشكل عرضي لا يؤسس لمسار استقرار اقتصادي حقيقي.

ويُعزى ذلك إلى طغيان منطق الاستهداف الكمي العام على حساب التدخل المبني على مؤشرات الخطر الاجتماعي والأمني، فضلًا عن غياب التكامل بين الفاعلين (الاجتماعيين، الاقتصاديين، الأمنيين، المحليين).

كما أن السياسات المعتمدة لا تتعامل مع الفقر كعامل محفّز محتمل للتطرف، بل كواقع اقتصادي صرف، مما يفوّت فرصة توظيف التنمية كرافعة استراتيجية لتفكيك السياقات المُنتجة للعنف.

39- يعتبر أحد أهم التدخلات العمومية التي أطلقتها الدولة المغربية سنة 2011، في سياق البحث عن حلول مبتكرة لتجاوز العراقيل التي تُعيق توظيف الشباب، لا سيما داخل القطاع الخاص. وقد جاء البرنامج كرد فعل على ملاحظات متكررة بشأن عزوف عدد من المقاولات عن تشغيل الخريجين الجدد بسبب غياب التجربة المهنية أو كلفة التشغيل المرتفعة، ما دفع الحكومة إلى اقتراح إطار تحفيزي جديد يشمل امتيازات مالية وضريبية، خاصة إعفاءات من المساهمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال مدة سنتين، لفائدة المقاولات التي تقوم بتوظيف شباب لأول مرة.

40- يُجسّد البرامج توجهًا نوعيًا نحو الاستثمار في فئة الشباب حاملي المشاريع، باعتبارهم رافعة للتنمية المحلية ومفتاحًا للحد من الهشاشة الاقتصادية. وقد أُعلن عن البرنامج رسميًا في خطاب جلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة البرلمانية في أكتوبر 2019، وانطلق تنفيذه في فبراير 2020، تحت شعار «دعم روح المقاولة لدى الشباب»، في إطار مقاربة جديدة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خصوصًا في الوسط القروي وغير المهيكل (الخطاب الملكي، 2019).

41- يركز البرنامج على الإدماج المؤقت للفئات الهشة في سوق العمل من خلال توفير فرص عمل عبر أوراش عامة مؤقتة في قطاعات متعددة مثل التربية غير النظامية، والصحة المجتمعية، والبستنة، والنظافة، والبناء الاجتماعي.

في ظل هذا القصور البنيوي، تصبح التنمية مجرّد تدخل وظيفي محدود الأثر، بدل أن تتحول إلى أداة فعّالة لتقوية المناعة الاجتماعية ضد مسارات الراديكالية، عبر بناء الثقة، وردّ الاعتبار، وتوسيع أفق الأمل لدى الفئات المهمّشة.

ثانيا: المقاربة الاقتصادية في إعادة إدماج المتطرفين

تعتمد استراتيجيات مكافحة الإرهاب، في بعدها الوقائي، على إرساء برامج لإعادة التأهيل الاقتصادي داخل المؤسسات السجنية، باعتبارها آلية أساسية لتعزيز فرص الإدماج الاجتماعي والحد من مخاطر العود إلى التطرف والعنف. فبقدر ما يُعد الفقر والهشاشة الاقتصادية من العوامل البنيوية المغذية للتطرف، فإن معالجتهما تقتضي اعتماد مقاربة شمولية تتجاوز البعد الأمني، لتشمل التأهيل المهني والدعم الاجتماعي والنفسي، بما يضمن إعادة إدماج فعالة ومستدامة بعد الإفراج.

وتُعد فئة المعتقلين المدانين في قضايا التطرف من أكثر الفئات حساسية داخل الوسط السجني، بالنظر إلى قدرتها المحتملة على التأثير في محيطها الداخلي، سواء عبر نشر الأفكار المتطرفة في أوساط نزلاء الحق العام، أو من خلال محاولات خلق تكتلات تنظيمية مغلقة تسعى إلى فرض أنماط سلوكية وتنظيمية موازية، تتعارض مع قواعد الانضباط والنظام المعمول بها داخل المؤسسات السجنية42. وهو ما يجعل من عملية التأهيل داخل السجن مدخلًا أساسيًا للحد من إعادة إنتاج التطرف داخل الفضاء السجني ذاته.

وفي هذا الإطار، أولت الدولة المغربية اهتمامًا خاصًا لإعادة تأهيل هذه الفئة، من خلال اعتماد برامج متعددة الأبعاد تقوم على التكوين المهني، والمواكبة النفسية، والدعم الاجتماعي، بما يضمن تهيئة شروط إدماج فعلي بعد الإفراج.

وتنسجم هذه المقاربة مع التوجهات الدولية، ولاسيما قواعد «نيلسون مانديلا»43، التي تؤكد أن الغاية من العقوبات السالبة للحرية لا تقتصر على الردع، بل تمتد إلى إعداد السجين للاندماج الإيجابي داخل المجتمع والحد من مخاطر العود، ويعكس هذا التوجه تحولًا في فلسفة العقوبة من منطق الزجر إلى منطق الإصلاح وإعادة الإدماج.

42- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). Handbook on the Management of Violent Extremist Prisoners and the Prevention of Radicalization to Violence in Prisons. United Nations, New York, 2016.

43 قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء» قواعد نيسلون مانديلا». الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. 2015.

ويُؤطر هذا التوجه الإطار القانوني المنظم للمؤسسات السجنية، ولاسيما القانون رقم 23.98، الذي ينص في مادتيه 122 و123 على تنظيم برامج التكوين المهني بشراكة مع القطاعات الحكومية المختصة، مع مراعاة مدة العقوبة وقابلية المستفيدين للاندماج، بما يضمن نجاعة هذه البرامج وجدواها العملية. وقد أسهمت هذه الجهود في تمكين آلاف النزلاء من الحصول على شهادات مهنية معترف بها، مما سهل إدماجهم بعد الإفراج، سواء عبر التشغيل المأجور أو من خلال المبادرة الذاتية.

وقد تجسدت هذه المقاربة كذلك من خلال برامج نوعية، من أبرزها برنامج «مصالحة»44»، الذي يُعد نموذجًا متقدمًا في إعادة تأهيل المعتقلين في قضايا التطرف، إذ يجمع بين المراجعة الفكرية، والدعم النفسي، والتأهيل المهني، بما يعزز فرص الإدماج الاجتماعي الآمن بعد الإفراج.

غير أن نجاعة هذه الجهود تظل رهينة بتجاوز الإكراهات المرتبطة بمرحلة ما بعد الإفراج، خاصة ما يتعلق بالوصم الاجتماعي، وصعوبة الولوج إلى سوق الشغل، وضعف آليات المواكبة المؤسساتية طويلة الأمد، وهو ما يفرض تعزيز الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لبناء مسارات إدماج مستدامة تسهم في الحد من مخاطر الانتكاس وتعزيز الأمن المجتمعي.

خلاصات واستنتاجات

أولًا: الاستنتاجات

1. الفقر ليس سببًا مباشرًا للتطرف العنيف، بل عامل بنيوي يتفاعل مع محددات نفسية، اجتماعية، وثقافية، ويخلق شروطًا مساعدة على الاستقطاب، خاصة لدى الفئات المهمّشة.

2. أظهرت دراسة البروفايلات المرتبطة بالخلايا الإرهابية (2003، 2007، شمهروش) أن أغلب المنخرطين ينحدرون من أوساط ذات هشاشة اقتصادية ومهنية وتعليمية واضحة، ما يرسّخ الفرضية القائلة بأن الفقر يساهم في خلق «قابلية للتطرف».

44-للاطلاع أكثر على البرنامج، على الصفحة الرسمية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج www.dgapr.gov.ma
والموقع الرسمي لمركز مصالحة: www.centremoussalaha.gov.ma

3. تُشكّل البرامج الاقتصادية والاجتماعية مثل «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، و«أوراش»، أدوات مهمّة من حيث المبادرة، لكنها لا تستهدف خطر التطرف بشكل مباشر، ولا تُصمَّم في إطار استراتيجية وقائية شاملة.

4. المرحلة الأضعف في المقاربة الحالية تظل هي ما بعد الإفراج عن المتورطين في قضايا التطرف، حيث يواجهون إقصاءً وظيفيًا ومجتمعيًا، ما يُهدد بانتكاسات محتملة.

ثانيا: توصيات

1. دمج البُعد الوقائي من التطرف داخل السياسات التنموية والبرامج الاقتصادية، عبر توجيه مباشر للفئات والمجالات عالية الهشاشة بناءً على معطيات اجتماعية وأمنية.

2. إنشاء مؤشرات وطنية لقياس الأثر الوقائي للبرامج الاقتصادية، تشمل الاندماج الاجتماعي، الإحساس بالانتماء، واستعادة الثقة في الدولة، وليس فقط مؤشرات التشغيل أو التمويل.

3. إحداث آلية دائمة لمواكبة العائدين من التطرف بعد الإفراج، تضم مؤسسات الدولة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص، تُوفّر دعمًا اقتصاديًا، ومرافقة نفسية، وضمانات قانونية للإدماج.

4. تطوير التنسيق المؤسساتي بين الفاعلين الأمنيين، والاجتماعيين، والاقتصاديين، من خلال إنشاء وحدات محلية للاستباق المجتمعي، تُحدّد المناطق الحمراء وتُفعّل فيها برامج مستهدفة للوقاية.

5. دعم البحث العلمي الأكاديمي حول العلاقة بين الفقر والتطرف العنيف، وتحفيز إنتاج المعرفة الميدانية التي تُسهم في تطوير السياسات العمومية المبنية على الأدلة.

المراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الشعب المغربي على إثر أحدا 16ماي الإرهابية 14ربيع الأول 1424هـ الموافق 29ماي 2003م. خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس. المجلد الثاني2005-2002. وزارة الثقافة والاتصال.
- القانون رقم 86.14 القاضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 03.03، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.125 بتاريخ 11 غشت 2014، الجريدة الرسمية عدد 6322 بتاريخ 1 أكتوبر 2015.
- أمارتيا سن. فكرة العدالة. ترجمة مازن جندلي. بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون. 2010.
- بيير بورديو. بؤس العالم: رغبة الإصلاح. الجزء الأول. ترجمة محمد صبح. مراجعة لفيصل دراج. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 2010.
- التشريع المغربي في مجال الحكامة الأمنية. مركز دراسات حقوق الانسان والديمقراطية. مطبعة البيضاوي. الرباط. 2010.
- سلّوم، يوسف إبراهيم. تكوين الشخصية المتطرفة: النماذج التربوية نموذجًا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.
- طلال أسد. عن التفجيرات الانتحارية. ترجمة فاضل جتكر. المركز الثقافي العربي. الدارالبيضاء. 2008.
- قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء «قواعد نيسلون مانديلا». الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. 2015.
- الكتاب الأبيض عن الإرهاب في المغرب. منشورات الفريق للدراسات الإقليمية والاقاليم الصاعدة. طوكيو. 2015.
- محمد مصباح. الجهاديون المغاربة جدل المحلي والعالمي. مركز الجزيرة للدراسات2021.

- مجلة إدماج العدد الأول يونيو 2020. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برنامج محاربة الفقر في العالم القروي، المملكة المغربية، غشت 2005.
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحليل وتوصيات تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إحالة رقم 2013/2.
- المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي 2022.
- المجلس الأعلى للحسابات، تقرير تقييم البرامج المندرجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الرباط، 2020.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Becker, Gary S. (Crime and Punishment: An Economic Approach. In: Becker, G. S., The Economic Dimensions of Crime. Chicago: University of Chicago Press.
- Gold David Economics of Terrorism. Graduate Program in International Affairs, New School University.
- Richardson, L. What Terrorists Want: Understanding the Enemy, Containing the Threat. New York: Random House. 2007
- Roy Olivier The Politics of Chaos in the Middle East. New York: Columbia University Press. 2008
- Sageman Marc Understanding Terror Networks. Philadelphia: University of Pennsylvania Press. 2004
- Abadie, A. (2004). Poverty, Political Freedom, and the Roots of Terrorism. National Bureau of Economic Research.
- Caruso, R., & Gavrilova, E. (2012). Youth unemployment, terrorism and political violence: Evidence from the Israeli–Palestinian conflict. Peace Economics, Peace Science and Public Policy, 18(2).
- Dalgaard-Nielsen, A. (2010). Violent Radicalization in Europe: What We Know and What We Do Not Know. Studies in Conflict & Terrorism, 33(9).

- Krueger, A. B., & Malečková, J. (2003). Education, Poverty, and Terrorism: Is There a Causal Connection? Journal of Economic Perspectives, 17(4), 119–144.
https://doi.org/10.1257/089533003772034925
- Mitra, S. (2008). Poverty and Terrorism. The Economics of Peace and Security Journal, 3(2).
- Piazza, J. A. (2006). Rooted in Poverty? Terrorism, Poor Economic Development, and Social Cleavages. Terrorism and Political Violence, 18(1), 159–177.
https://doi.org/10.1080/095465590944578
- Goldstein, K. (2005). Unemployment, Inequality and Terrorism. Undergraduate Economic Review, 1.
https://digitalcommons.iwu.edu
- Ismail, A., & Amjad, S. (2014). Cointegration-Causality Analysis between Terrorism and Key Macroeconomic Indicators. International Journal of Social Economics, 41(8), 664–682.
- Oyefusi, A. (2010). Oil, Youths, and Civil Unrest in Nigeria's Delta. Conflict Management and Peace Science, 27(4), 326–346.
- Jefferson, P. N., & Pryor, F. L. (1999). On the Geography of Hate. Economic Letters, 65(3).
https://doi.org/10.1016/S0165-1765(99)00164-0

تقارير ومنشورات دولية

- United Nations Development Programme (UNDP). (2016). Preventing Violent Extremism through Inclusive Development and the Promotion of Tolerance.
https://www.undp.org
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2016). Handbook on the Management of Violent Extremist Prisoners and the Prevention of Radicalization to Violence in Prisons. New York.

- World Bank. (2022). Morocco Economic Monitor: Resilience Amid Global Turbulence. Washington, DC. https://documents.worldbank.org
- Cramer, C. (2010). World Development Report 2011: Conflict, Security and Development. Open Knowledge Repository. https://openknowledge.worldbank.org

مصادر تحليلية وتقارير خاصة

- Meleagrou-Hitchens, A. (2012). Al-Shabaab: Recruitment and Radicalization in Kenya. ICSR. http://icsr.info
- Drew, M., & Norman, J. Refugee Youth, Unemployment and Terrorism: Myth and Reality. Forced Migration Review. https://www.fmreview.org

المواقع الإلكترونية

- الموقع الرسمي للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج www.dgapr.gov.ma
- الموقع الرسمي لمركز مصالحة: www.centremoussalaha.gov.ma
- الموقع الرسمي للوزارة العدل، https://justice.gov.ma
- الموقع الرسمي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان www.cndh.ma

الأمن النووي: التحولات والتحديات في النظام الدولي المعاصر

الطياش المهدي *

الملخص

يشكل الأمن النووي أحد الركائز الجوهرية للأمن الدولي المعاصر، إذ لم يعد مقتصرًا على منع انتشار الأسلحة النووية، بل اتسع ليشمل حماية المنشآت والمواد النووية، ومكافحة الإرهاب النووي، وضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن النووي من منظور متعدد الأبعاد يشمل الإطار القانوني الدولي، والبنية المؤسساتية الحاكمة، والممارسات العملية للدول النووية وغير النووية، مع استشراف مستقبل هذا المفهوم في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة. اعتمدت الدراسة منهجًا وصفيًا–تحليليًا يرتكز على تحليل المعاهدات الدولية (كمعاهدة عدم الانتشار النووي، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقيات ستارت)، ودراسة أدوار المؤسسات الدولية (كالوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة)، بالإضافة إلى المقارنة بين السياسات النووية للدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية.

وتخلص الدراسة إلى أن الأمن النووي يمثل منظومة مركبة تتطلب تكاملاً قانونيًا وتقنيًا ومؤسساتيًا، وأن تحقيقه يرتبط بمستوى الثقة الدولية والتعاون متعدد الأطراف. كما تشير النتائج إلى احتمال تشكل سيناريوهين متناقضين لمستقبل الأمن النووي: الأول تفاؤلي يقوم على التعاون والتكنولوجيا، والثاني تشاؤمي يرتكز على الانقسام الجيوسياسي وسباق التسلح.

الكلمات المفتاحية: الأمن النووي، عدم الانتشار النووي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الإرهاب النووي، المعاهدات الدولية، التحديات الجيوسياسية.

* دكتور في العلوم القانونية والسياسية، باحث في المرصد المغربي حول التطرف و العنف.

المقدمة

يعد مفهوم الأمن النووي من المفاهيم الحيوية في النظام الدولي المعاصر، لما له من ارتباط مباشر باستقرار العلاقات الدولية وحماية السلم العالمي. فمنذ ظهور الطاقة النووية منتصف القرن العشرين، أصبح التعامل مع هذه التكنولوجيا ثنائي الطبيعة؛ فهي من جهة أداة تنموية واقتصادية قادرة على تلبية احتياجات الطاقة، ومن جهة أخرى تمثل تهديدًا وجوديًا للأمن الإنساني في حال إساءة استخدامها أو وقوعها في الأيدي الخطأ.

وقد شهد مفهوم الأمن النووي تحولات جوهرية عبر العقود الأخيرة، انتقل فيها من منطق «الردع النووي» إلى منطق «الحوكمة النووية العالمية»، حيث لم يعد التركيز على امتلاك السلاح النووي فحسب، بل على حماية المواد النووية، وضمان الاستخدام السلمي، ومواجهة التهديدات الجديدة مثل الإرهاب النووي والهجمات السيبرانية ضد المنشآت النووية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى تحليل هذا التحول المفاهيمي في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة، ولا سيما عودة التوتر بين القوى الكبرى، وتعدد النزاعات المسلحة، وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في إدارة المرافق النووية.

تهدف الورقة إلى تفكيك البنية القانونية والمؤسساتية للأمن النووي، واستعراض التحديات التي تواجه تطبيقه، وصولاً إلى استشراف السيناريوهات المستقبلية التي قد تحدد ملامح النظام النووي العالمي خلال العقود القادمة.

تختلف هذه الدراسة عن الأدبيات السابقة التي تناولت الأمن النووي بكونها تسعى إلى توحيد ثلاثة أبعاد رئيسية في تحليل واحد متكامل: البعد القانوني، البعد المؤسساتي، والبعد الممارساتي. فبينما ركزت الدراسات التقليدية على أحد الجوانب – كمنع الانتشار أو نزع السلاح – فإن هذه الورقة تقدم مقاربة تركيبية تُبرز التفاعل بين الإطار القانوني الدولي (المعاهدات والاتفاقيات)، والحوكمة المؤسساتية (الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة)، والسياسات العملية للدول.

كما تميّزت الدراسة بإدماج التحليل المقارن بين الدول النووية وغير النووية في ضوء التحولات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة، مع استشراف علمي للسيناريوهات المستقبلية في ضوء التحديات السيبرانية والإرهابية المعاصرة. وبذلك، تسهم الورقة في

إثراء النقاش العربي حول مفهوم الأمن النووي، الذي ظل محدودًا في الأدبيات العربية في جانبه القانوني دون ربطه بالأبعاد السياسية والأمنية العالمية.

الإشكالية

رغم الجهود الدولية المتعددة لتعزيز الأمن النووي عبر المعاهدات والمؤسسات الدولية، ما زال هذا المفهوم يعاني من غموض في تحديد نطاقه وآليات تطبيقه، ويتأثر بتباين مصالح الدول النووية وغير النووية. لذلك، وجب البحث في قدرة التحولات القانونية والمؤسساتية الدولية على إعادة تشكيل مفهوم الأمن النووي، وتحديد آفاق مستقبله في ظل البيئة الجيوسياسية المعاصرة.

الأسئلة الفرعية

- ما الإطار القانوني الدولي الذي يقوم عليه مفهوم الأمن النووي، وما أهم المعاهدات المنظمة له؟
- كيف ساهمت المؤسسات الدولية والإقليمية في تطوير منظومة الأمن النووي؟
- ما أوجه الاختلاف في تمثلات وممارسات الدول النووية وغير النووية تجاه قضايا الأمن النووي؟
- ما أبرز التحديات القانونية والسياسية والتقنية التي تعيق تحقيق الأمن النووي الشامل؟
- ما السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور الأمن النووي في ظل التحولات الدولية الراهنة؟

أهداف الدراسة

- توضيح التطور المفاهيمي للأمن النووي ضمن النظام الدولي.
- تحليل الأطر القانونية الدولية المنظمة للأمن النووي وتقييم فعاليتها.
- إبراز الدور المؤسساتي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة في إدارة قضايا الأمن النووي.

- مقارنة السياسات النووية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها.
- استشراف الاتجاهات المستقبلية لمفهوم الأمن النووي في ظل التغيرات الجيوسياسية والتكنولوجية.

المنهجية

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية الدولية، والوثائق الصادرة عن المؤسسات النووية، والتقارير الرسمية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة.

كما تم توظيف المنهج المقارن لبيان الفوارق بين سياسات الدول النووية وغير النووية، إضافة إلى المنهج الاستشرافي لاستنتاج السيناريوهات المستقبلية للأمن النووي بناءً على الاتجاهات السياسية والتكنولوجية الراهنة.

واستندت الدراسة إلى مزيج من المصادر الأولية (المعاهدات، الاتفاقيات، قرارات مجلس الأمن) والمصادر الثانوية (الأبحاث الأكاديمية الحديثة والتقارير المتخصصة)، لضمان شمولية التحليل ودقته العلمية.

أولا: مفهوم الأمن النووي من منظور إطاره القانوني والمؤسساتي

1. مفهوم الأمن النووي من خلال بعض وثائق القانون النووي الدولي

يعتبر القانون النووي ذلك القانون الخاص بالاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، بما يضمن الأمن والسلامة للدول والأفراد والبيئة. ويعرف القانون النووي بأنه: «مجموعة القواعد القانونية الخاصة التي أنشئت من أجل تنظيم سلوك الأشخاص القانونيين أو الطبيعيين المشاركين في أنشطة تتعلق بالمواد الانشطارية والإشعاعات المؤينة والتعرض لمصادر إشعاعية»[1]. ويتضمن هذا التعريف أربعة عناصر أساسية يتكون منها القانون النووي، وهي: عنصر القانون، عنصر المخاطر/الفوائد،

1- كتيب عن القانون النووي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيينا، 3002. ص 4.
https://www.iaea.org/ar/publications/7437/ktyb-n-lqnwn-lnwwy

عنصر أطراف القانون، عنصر الخصوصية الإشعاعية التي أوجدت القانون. ويهدف القانون النووي إلى «إرساء إطار قانوني يكفل الاضطلاع بأنشطة تتعلق بالطاقة النووية والإشعاعات المؤينة على نحو يوفر الحماية للأفراد والممتلكات والبيئة»[2].

ينبني نظام القانون النووي على أربعة ركائز، هي الأمان، الأمن، الضمانات، المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، ويتضمن مبادئ متعددة مستقاة من محاوره الأربعة، ومنها: الأمان، الأمن[3]، ويتعلق مفهوم الأمن النووي بوقاية وحماية الأفراد والممتلكات والمجتمع والبيئة من التأثيرات الضارة للإشعاعات المؤيِّنة[4]. وبالتالي فعنصر الأمن النووي هو جزء أساسي ومحوري في القانون النووي الدولي ولا يمكن فصله نهائيا، بل إنه العنصر الذي ينبني عليه القانون النووي، لأن الاستخدامات النووية تضمنت منذ نشأتها على عنصرين اثنين، هما عنصر المخاطر، وعنصر الاستعمالات العسكرية لهذه التكنولوجيا، وبالتالي فعنصر الأمن متواجد ويشكل القاعدة التي أوجدت القانون النووي.

ومن أجل إبراز هذه المكانة التي يحظى بها مفهوم الأمن النووي في القانون النووي، يمكن الاطلاع على الوثائق الدولية من صكوك ومعاهدات واتفاقيات، وحتى قرارات أممية. وستساعدنا هذه الوثائق في الكشف عن دور الجانب الأمني في التشريع النووي.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعتبر حجر الزاوية في نظام منع الانتشار، ولا يمكن إنكار أهميتها أو التقليل من الجهود الدولية التي تسعى إلى إنجاحها واعتبارها على رأس القانون النووي الدولي. وقد قسمت المعاهدة الدول إلى

2- كتيب عن القانون النووي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيينا، 3002، ص 4-5.
https://www.iaea.org/ar/publications/7437/ktyb-n-lqnwn-lnwwy

3- المحاور الأحد عشر للأمن النووي أو ما يسمى بالمبادئ الأساسية، هي: الأمان، الأمن، المسؤولية، الإذن، المراقبة المستمرة، التعويض، التنمية المستدامة، الامتثال، الاستقلالية، الشفافية، التعاون الدولي.

4- لمزيد من التفاصيل، راجع، منشورات الوكالة الدولية للطاقة الذرية – سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة –، على سبيل المثال:
ثقافة الأمن النووي – دليل التنفيذ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة، العدد 7، فيينا، 1102.
https://www.iaea.org/ar/publications/8719/thqf-lmn-lnwwy

دول نووية وأخرى غير نووية. ومن خلال هيكلة المعاهدة، نلاحظ بشكل جلي أن تركيزها كان منصبا على قيود تطوير أو امتلاك الأسلحة النووية[5]. وإن أي تطوير مدني – رغم أن حقه مكفول للدول – يخضع أيضا لشروط فنية وسياسية مرتبطة بنقل الخبرات من الدول النووية إلى الدول غير النووية.

تَلفت معاهدة عدم الانتشار الأنظار إلى مجموعة من العناصر المتضمنة فيها، والتي تدل على الجانب الأمني لديها أكثر من الجانب التنظيمي، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

تصنيف الدول إلى نووية وغير نووية: يفهم من هذا التصنيف على أنه تقسيم «تمليكي»[6]، يثبت امتلاك دول معينة للأسلحة النووية، ولا يجب على الدول الأخرى أن تمتلكها. وهذا التصنيف يتماشى مع هدف المعاهدة، وهو عدم انتشار الأسلحة النووية إلى دول أخرى[7].

التزامات الدول الأطراف: أشارت المعاهدة إلى التزامات الدول غير النووية بعدم امتلاك أو تطوير أسلحة نووية، والاكتفاء بالتطوير المدني الذي يعتمد في الأصل على مساعدة الدول النووية[8]، وهذه الشروط تظهر الجانب الأمني في المعاهدة، والذي

5- إن معاهدة حظر الأسلحة النووية تفرض تحديات معقدة، بما في ذلك قضايا التحقق والأمن. والتحقق من التحول إلى عالم خال من الأسلحة النووية هو عملية تكيفية متعددة المراحل، تنطوي على آليات ومهام مختلفة للدول النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية، ورصد مجموعة واسعة من العناصر والأنشطة لزيادة أو خفض عدد الأسلحة النووية.
لمزيد من التفاصيل، راجع نص معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.
Scheffran, Jürgen. Verification and security of transformation to a nuclear-weapon-free world: the framework of the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons. In The 2017 Nuclear Ban Treaty . Routledge, 2020, pp. 172-153.

6- قصدت بهذا المصطلح أن المعاهدة قد ثبتت صفة امتلاك الأسلحة النووية على دول محددة دون أخرى، ولا يجوز تغيير هذا التصنيف أبدا، والدليل على هذا التفسير ، هو أن دولا أخرى بعد إنشاء المعاهدة قد أصبحت دولا نووية لكنها لم تدخل خانة هذا التصنيف رغم تعدد مؤتمرات استعراض المعاهدة.

7- تلزم المعاهدة الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم نقل الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وبعدم مساعدة أو تشجيع أو حث أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية على تصنيعها أو حيازتها.
انظر: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووي، المادة الأولى.

8- تلتزم المعادة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم تلقي أو تصنيع أو حيازة أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، وبعدم التماس أو تلقي أي مساعدة في تصنيعها.
انظر: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووي، المادة الثانية.

لا يسمح بالتطوير النووي إلا في حدوده الدنيا مع الاعتماد على الدول النووية في نقل التكنولوجيا، حتى لا يتم إنشاء مشروعات نووية بعيدا عن الرقابة الدولية. كما يتعين على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قبول الضمانات، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، للتحقق من عدم تحويل الطاقة النووية إلى أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى[9]. وفي مقابل ذلك تفرض على الدول الحائزة للأسلحة النووية عدم توفير خامات أو مواد انشطارية خاصة، أو معدات أو مواد مصممة أو معدة خصيصا لمعالجة أو استخدام أو إنتاج مواد انشطارية خاصة، إلى أي دولة غير نووية ما لم تكن الخام أو المواد الانشطارية الخاصة خاضعة إلى الضمانات[10].

نزع السلاح النووي: رغم أن المعاهدة لا تنص بشكل صريح على منع امتلاك السلاح النووي، وفي مقابل ذلك تعترف بوجود دول مالكة للأسلحة النووية، إلا أنها ألزمت جميع الأطراف بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، وبشأن معاهدة نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.[11]

مؤتمرات الاستعراض: تظهر هذه النقطة إيجابية من الناحية التنظيمية وتطوير المعاهدة، إلا أن الهدف الذي يظهر من خلال عقد المؤتمرات، هو التأكد من عدم دخول دول أخرى إلى النادي النووي.

لقد نشأ مفهوم الأمن النووي في معاهدة منع الانتشار النووي كقاعدة أساسية لمنع الإرهاب النووي،[12] وبالتالي كان موجهاً في المقام الأول نحو حماية المواد المستخدمة في صنع الأسلحة النووية ـ اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المنفصل ـ والأسلحة النووية.

9- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووي، المادة الثالثة.

10- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووي، المادة الثالثة.

11- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووي، المادة السادسة.

12- Herbach, Jonathan. Nuclear security. In Research Handbook on International Arms Control Law. Edward Elgar Publishing, 2022, pp. 204-215.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

جاءت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد انتهاء الحرب الباردة وفترة السباق نحو التسلح، وقد كانت بنودها في صف دعاة المحافظة على البيئة والمناخ، وهما الأثران اللذان يهمان الصحة العامة للشعوب دون استثناء.

انطلاق من استعراض المعاهدة، وخاصة ما يتعلق بآليات التفتيش والابلاغ عن المخالفات، ومقاصد المعاهدة المتمثلة في منع كل التجارب النووية كيف ما كان نوعها ومكانها، يظهر أن الهدف الأساسي للمعاهدة، هو الحد من التطوير الكمي والنوعي للأسلحة النووية، حيث تتوافق مع التدابير الدولية لنزع السلاح النووي، ومع الطروحات الدولية (السياسية والقانونية) في هذه المسألة، مثل لجنة «كانبيرا» بشأن إزالة الأسلحة النووية[13]. وهنا يتجلى أيضا هدف تحقيق الأمن النووي العالمي، من خلال تعزيز الثقة بين الدول والحد من خطر الحروب النووية، وكذلك تعزيز التعاون الدولي للتصدي للأسلحة النووية وحماية البيئة والصحة العامة.

تعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واحدة من أهم المعاهدات الدولية في مجال الأمن النووي.[14] الغرض الأساسي من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو الحظر بشكل لا لبس فيه لتطوير الأسلحة النووية واختبارها وإنتاجها وتخزينها ونقلها وتمركزها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، فضلا عن الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. لقد كان إنجازاً ملحوظاً في مجال نزع السلاح الذي أدى إلى تحويل المشهد النووي العالمي بشكل جذري من خلال منع الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية. وتتضمن المعاهدة أيضًا إنشاء آليات التحقق مثل نظام الرصد الدولي، ومركز البيانات الدولي، والتفتيش الموقعي، مما يسمح برصد هذا الالتزام والتحقق منه.

13- Mackby, Jenifer. The NPT-CTBT Connection. Nuclear Non-Proliferation in International Law-Volume V: Legal Challenges for Nuclear Security and Deterrence, 2020, pp. 31-52.

14- Vanessa Sant'Anna Bonifacio Tavares. The Comprehensive Nuclear Test-Ban Treaty, a legal anomaly?. The Military Law and the Law of War Review, vol. 59, no. ,1 2021, pp. 171-188.

معاهدة ستارت

يمكن القول بأن أول معاهدة لتعريف الأمن النووي هي معاهدة ستارت بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. تنص هذه المعاهدة على أن مصطلح «الأمن النووي» يشمل تأمين المواد النووية والمنشآت النووية كجزء من الأسلحة النووية التي لا تغطيها هذه المعاهدة. ومن خلال وجود آلية التحكم والتحديد (وضع سقف لعدد الناقلات التي يمكنها حملها)، يظل الهدف المباشر هو الحد من مخاطر الحرب النووية.

استنادا إلى مفهوم الأمن النووي، فقد نصت معاهدة ستارت على عدد من التدابير الرامية إلى تحقيق هذا المفهوم، بما في ذلك الحماية المادية للأسلحة والرؤوس الحربية النووية، سلامة مواقع التخزين النووي وصيانة الرؤوس الحربية النووية، مراقبة وحصر المواد النووية والرؤوس الحربية، التخلص من البلوتونيوم المنفصل واليورانيوم العالي التخصيب.

إن التغيرات في البيئة الأمنية الدولية، والضغوط في العلاقات الأميركية الروسية، والزيادات في حجم ونطاق الترسانة النووية الصينية، كلها عوامل قد تعيق التقدم. ونتيجة لذلك، فإن الخطوات التالية في مجال الحد من الأسلحة قد تركز على الشفافية، والتواصل، والمعايير، وتدابير الحد من المخاطر، كوسيلة للتخفيف من مخاطر الحرب النووية، وربما لخلق الظروف اللازمة لمزيد من التخفيضات في المستقبل.[15]

إن «الزخم الجديد لسباق التسلح ليس من المرجح جدًا في المستقبل القريب»[16]، ولذلك تطرح مسألة تجديد ستارت 2 من طرف الدولتين إشكالا مرتبطا بمدى الثقة الموجودة بين البلدين، وباختلاف الإدارة الأمريكية واختلاف وجهات نظر الرئيسين

15- Amy F, Woolf. Promoting Nuclear Disarmament through Bilateral Arms Control: Will New START Extension Pave the Path to Disarmament?, Journal for Peace and Nuclear Disarmament, vol. 4, no. 2021, 2, pp. 309-320.

16- Sakib, S M Nazmuz, The Impact of Renewal of the 'New START Treaty' on the Prospects of a New Arms Race in the Future 2022, 13 pages. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4091517

المتعاقبين[17]. كما أن فكرة إدخال الصين في المعاهدة ليست بالأمر البعيد، وتثير أكثر من نقاش على المستوى السياسي والأمني. ولذلك ناقش الخبراء هذا الاقتراح، وتم طرح الحلول الممكنة وغير الممكنة لنجاح هذه الفكرة، وقد كان هناك عدد من المقترحات المحددة للغاية، بما في ذلك المقترحات المقدمة من الصين، حول كيفية المضي قدما في مجال الحد من الأسلحة الثلاثية.[18]

اتفاقيات المادة 123

ينعكس مفهوم الأمن النووي بشكل واضح في اتفاقيات المادة 123، وتحدد هذه الاتفاقيات شروط وأحكام التعاون النووي المدني بين الولايات المتحدة ومجموعة من الدول الأخرى، وذلك لضمان أن هذا التعاون يفي بالمعايير الصارمة لمنع الانتشار والأمن النووي.[19]

تضمن هذه الاتفاقيات أن يكون التعاون النووي للأغراض السلمية حصرا. وتتضمن، أحكاما تمنع نقل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية لأي استخدام عسكري، مما يساهم في الأمن النووي العالمي من خلال الحد من مخاطر انتشار الأسلحة النووية. وتتطلب هذه الاتفاقيات من الدول المتلقية قبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المواد والمعدات النووية المنقولة، حيث تهدف هذه الضمانات إلى كشف وردع تحويل المواد النووية لأغراض غير سلمية. تتضمن أيضا هذه الاتفاقيات إلزام الدول الأخرى بتطبيق البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي يوفر للوكالة حقوقًا موسعة للوصول إلى المعلومات والمواقع، مما يعزز قدرتها على التحقق من الاستخدام السلمي للمواد النووية. بالإضافة إلى تنفيذ

17- نقصد هنا ذهاب «ترامب» وحلول «بايدن».

18- لمزيد من التفاصيل حول فكرة إدخال الصين في معاهدة ثلاثية مع الولايات المتحدة وروسيا، راجع:
Kühn, Ulrich. Arbatov, Alexey. Santoro, David. Zhao, Tong. Trilateral arms control? Perspectives from Washington, Moscow, and Beijing, IFSH Research Report #002, Ulrich Kühn (editor), Hamburg, 2020, pp, 1-96.

19- https://www.state.gov/fact-sheets-bureau-of-international-security-and-nonproliferation/123-agreements/

تدابير حماية مادية صارمة لتأمين المواد والمنشآت النووية من السرقة والتخريب والهجمات الإرهابية.[20]

غالبا ما تتضمن هذه الاتفاقيات قيودا على إعادة معالجة وتخصيب المواد النووية المنقولة. وتهدف هذه القيود إلى منع إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب، الذي يمكن استخدامهما في صنع الأسلحة وبالتالي الحد من مخاطر الانتشار[21]. وتحتفظ الولايات المتحدة بالحق في طلب إعادة المواد والمعدات النووية المنقولة إذا انتهكت الدولة المتلقية شروط الاتفاقية. ويعمل هذا الحكم كرادع ضد عدم الامتثال ويضمن بقاء المواد النووية تحت رقابة صارمة.

أبرمت الولايات المتحدة عدة اتفاقيات للتعاون النووي بموجب المادة 123 مع مجموعة من الدول، مثل روسيا، الهند، الصين، والمغرب. وتؤكد هذه الاتفاقيات على التزام الولايات المتحدة بموازنة تطوير الطاقة النووية مع جهود عدم الانتشار. [22]

ومن خلال دمج هذه العناصر، تساهم اتفاقيات المادة 123 بدور هام في تعزيز الأمن النووي ومنع الانتشار النووي. وهي تضمن إجراء التعاون النووي المدني بطريقة تقلل من خطر انتشار الأسلحة النووية وتعزز أمن المواد والمرافق النووية على مستوى العالم.

20- Taylor Dewey., Ensign Logan., & Matytsyna Natalya. *The need for a 123 agreement between the US and Russia*. SURF Officers, 2009-2010. 2010, p 21.

21- Baxter, P. *Approaches to nuclear cooperation: A review of the US-ROK agreement*. Science & Diplomacy. 2015.

22- Taylor Dewey, Op. Cit, pp 21-27.

جدول 1: توزيع أهم معاهدات الأمن النووي

المعاهدة	سنة الإبرام	الأهداف الرئيسة	الإشكالية التطبيقية
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)	1968	منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والتقدم نحو نزع السلاح الكامل.	غياب آلية ملزمة لتنفيذ المادة السادسة الخاصة بنزع السلاح؛ ازدواجية التزامات الدول النووية وغير النووية.
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)	1996	حظر جميع التجارب النووية لأغراض عسكرية أو مدنية.	لم تدخل حيز النفاذ لعدم مصادقة دول رئيسية مثل الولايات المتحدة والصين وكوريا الشمالية.
اتفاقيات ستار (START I-II و New START)	2010–1991	تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بين روسيا والولايات المتحدة.	اقتصارها على طرفين، مما حدّ من فعاليتها العالمية، وتعليق المشاركة الروسية مؤخرًا.
الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (ICSANT)	2005	تجريم الأعمال الإرهابية المتعلقة بالمواد أو المنشآت النووية.	ضعف عدد الدول المصدقة عليها (حوالي 120 فقط حتى 2025) وعدم وجود آلية تنفيذية قوية.
اتفاقية الأمان النووي (CNS)	1994	إلزام الدول باتخاذ تدابير فنية وتشريعية لحماية المفاعلات النووية المدنية.	الالتزامات غير ملزمة قانونيًا، وآليات المراجعة الطوعية محدودة الأثر.

2. مفهوم الأمن النووي من خلال المؤسسات والهيئات المختصة

المؤسسات النووية هي المنظمات التي تركز على التكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، هي منظمات مكرسة للبحث والتطوير والترويج للطاقة والتقنيات النووية وتنظيمها،

ومن أهم اختصاصاتها: الرقابة على الأنشطة النووية وتنظيمها بما يتوافق مع الأسس القانونية التي تشتغل عليها. تعمل هذه المؤسسات في مستويات مختلفة، تختلف باختلاف نطاق اختصاصها الموضوعي والنوعي، وتصنف على هذا الأساس.

وتضطلع هذه المؤسسات النووية بدور ريادي على مستوى منع الانتشار النووي، كما أنها تنظر في وظيفة التجمعات غير الرسمية للدول باعتبارها جزءًا من إدارة الأمن النووي على نطاق أوسع. وتختص هذه المؤسسات بالعملية الإشرافية لرصد ومراقبة الامتثال لمعاهدات الحد من الأسلحة المتعددة الأطراف.[23] وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة بدرجات متفاوتة بأدوار تشمل المراقبة والمساعدة في تنفيذ بعض الالتزامات، ودعم التعاون وتسهيل تطوير الأسلحة النووية.[24]

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية واحدة من المنظمات الدولية الرئيسية التي تساهم في تحقيق الأمن النووي على الصعيد العالمي. تقوم الوكالة بدور هام في ضمان الاستخدام الآمن والسلمي للطاقة النووية من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة والبرامج. وفيما يلي، بعض الأدوار الرئيسية التي تتكلف بها في هذا المجال:[25]

- وضع المعايير الدولية: تقوم الوكالة الدولية بوضع وتحديث المعايير الدولية للأمن والسلامة النووية. هذه المعايير تغطي جوانب عديدة مثل تشغيل المفاعلات النووية، إدارة النفايات المشعة، والأمان الإشعاعي.[26]

23- مثل المعاهدات الدولية المبرمة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

24- Herbac, Jonathan. The role of international organizations in nuclear security. In International Arms Control Law and the Prevention of Nuclear Terrorism, 2021, pp. 168-198.

25- تقوم الوكالة الدولية بنشر «سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة»، والتي تتضمن معالجة كل القضايا ذات الأهمية القصوى على مستوى التطبيق السليم لمعايير الأمن النووي العالمي، وقد عالجت على مستوى السنوات الفارطة مجموعة من القضايا.

لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني للوكالة، فرع منشورات الوكالة العلمية والتقنية (متوفرة باللغة العربية)، على الرابط التالي:
https://www.iaea.org/ar/publications/search/type/nuclear-security-series

26- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة رقم T-43، إدارة أمن المواد المشعة المستخدمة والمخزنة والمرافق المرتبطة بها، 2024، 76 ص.

- التفتيش والرقابة: تجري الوكالة الدولية عمليات تفتيش دورية للمنشآت النووية في الدول الأعضاء لضمان الامتثال للمعايير الدولية. هذه التفتيشات تهدف إلى التحقق من الاستخدام السلمي للمواد النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية.

- التدريب وبناء القدرات: توفر الوكالة الدولية برامج تدريبية وورش عمل لتعزيز قدرات الكوادر العاملة في المجال النووي. هذه البرامج تهدف إلى تحسين مهارات الأفراد في مجالات مثل الأمان النووي، الاستجابة للطوارئ، وإدارة المواد النووية.[27]

- التعاون الدولي: تعزز الوكالة الدولية التعاون بين الدول الأعضاء من خلال تنظيم المؤتمرات والاجتماعات الدولية، وتسهيل تبادل المعلومات والخبرات. هذا التعاون يساهم في تعزيز الأمن النووي على مستوى عالمي.[28]

- البحث والتطوير: تدعم الوكالة الدولية البحوث العلمية والتكنولوجية في مجال الطاقة النووية. هذا الدعم يشمل تمويل المشاريع البحثية وتشجيع التعاون بين المؤسسات البحثية في الدول الأعضاء.

- إدارة المواد النووية: تعمل الوكالة الدولية على مراقبة تداول واستخدام المواد النووية لضمان عدم استخدامها في أغراض غير سلمية. هذا يشمل نظاماً محكماً لتتبع المواد النووية ومنع تهريبها.[29]

- الاستجابة للطوارئ: توفر الوكالة الدولية الدعم الفني والاستشاري للدول الأعضاء في حالات الطوارئ النووية. هذا يشمل إرسال فرق خبراء لتقديم المساعدة في إدارة الحوادث النووية والتخفيف من آثارها.

27- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة رقم T-38، تعزيز ثقافة الأمن النووي في المنظمات المرتبطة بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى، 2024، 207 ص.

28- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة رقم G-29، إعداد لوائح للأمن النووي وما يقترن بها من تدابير إدارية، 2022، 56 ص.

29- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة رقم T-04، كُتيِّب عن تصميم نُظم الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، 2024، 213 ص.

منظمة الأمم المتحدة

ويمكن الإشارة أيضا إلى جهود منظمة الأمم المتحدة في مجال الأمن النووي وعدم الانتشار، وذلك عبر آلياتها المتمثلة في اللجان والمكاتب والوكالات المتخصصة. كما يمكن تسليط الضوء على أهم قرارات مجلس الأمن في مجال الأمن النووي، وخاصة القرار 1540[30]، وما يتضمنه من التزامات على عاتق الدول تكمن في التفاعل مع هذا القرار عبر تقارير دورية تقد إلى لجنة القرار من أجل إثبات مدى التزام هذه الدول ببنود القرار وبمبادئ عدم الانتشار النووي. [31]

وقد سهّلت الأمم المتحدة المفاوضات بشأن العديد من المعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تركز على الأمن النووي، مثل الاتفاقية بشأن الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام 2005، ثم الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي تهدف إلى تجريم أعمال الإرهاب النووي وتوفر إطارًا للتعاون الدولي في التحقيق في مثل هذه الأعمال وملاحقة مرتكبيها[32].

وقد ساهم الدور المركزي للأمم المتحدة في تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء وبناء الإجماع وإنفاذ الامتثال للاتفاقيات الدولية بشكل كبير في الأمن النووي العالمي. ومع ذلك، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تواجه الأمم المتحدة تحديات في ضمان وفاء جميع الدول بالتزاماتها بموجب هذه المعاهدات والقرارات.

هيئات أخرى

تساهم بعض التجمعات والهيئات الإقليمية في تعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، فهي تكمل عمل المؤسسات النووية الدولية التي أحال عليها القانون الدولي مسألة التنظيم والرقابة، وتشتغل في غالب الأحيان تحت إشرافها.

30- لمزيد من التفاصيل حول هذا القرار الأممي، المرجو الاطلاع على الموقع الإلكتروني للجنة المنشأة بموجب القرار 1540:
https://www.un.org/ar/sc/1540/

31- Eric Rosand. Global Implementation of Security Council Resolution 1540 – An Enhanced UN Response is Needed. Global Center on Cooperative Security. 2009, pp. 1-7.

32- https://treaties.un.org/

وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى بعض الهيئات والمنظمات الإقليمية التي انبثقت عن معاهدات بين دول الإقليم، وحددت هدف التعاون في المجال النووي بما يتوافق مع القانون النووي الدولي. ومن ضمن هذه الهيئات: الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والهيئة العربية للطاقة الذرية.

تأسست الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية بهدف تنسيق برامج البحث النووي وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتساهم هذه المؤسسة في تحقيق الأمن النووي عن طريق مجموعة من المهام[33]، المتمثلة في:

- التشريع والمراقبة: تضع إطاراً قانونيا وتنظيميا صارما لضمان الامتثال لمعايير السلامة النووية العالية. هذا يتضمن تشريعات وتوجيهات ملزمة للدول الأعضاء، بالإضافة إلى مراقبة استخدام المواد النووية لمنع استخدامها في الأغراض العسكرية غير المشروعة. وكل ذلك يكون عبر القيام بعمليات تفتيش دورية للمنشآت النووية في الدول الأعضاء.

- التعاون الدولي: تعمل على التعاون مع المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز الأمن النووي على المستوى العالمي، مما يساهم في تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، ويعزز القدرات الدولية في الاستجابة للطوارئ النووية. بالإضافة إلى الدخول في اتفاقيات مع دول خارج الاتحاد الأوروبي لضمان أمان المواد النووية.

- البحث والتطوير: تدعم البحوث العلمية والتكنولوجية في مجال الأمن النووي من خلال تمويل المشاريع والبرامج البحثية، وهذا يساعد على تطوير تقنيات جديدة لتحسين أمان المفاعلات النووية والتعامل مع النفايات النووية.

33- مجموعة من المهام منصوص عليها في معاهدة تأسيسها، انظر النسخة الموحدة لمعاهدة إنشاء مجموعة الطاقة الأوروبية المنشورة على بوابة الاتحاد الأوروبي،
النسخة باللغة الفرنسية منشورة على الرابط التالي:
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/PDF/?uri=CELEX:12012A/TXT

- التدريب والتعليم: تقديم برامج تدريبية للمتخصصين في المجال النووي لرفع كفاءتهم في التعامل مع المواد النووية بأمان، مع نشر الوعي حول أهمية الأمن النووي وكيفية تحقيقه بين العاملين في المجال والجمهور العام.
- الإدارة والتنسيق: تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء لتبادل المعلومات والخبرات في مجال الأمن النووي، مع إنشاء مراكز متخصصة لمراقبة الأنشطة النووية والتعامل مع الطوارئ النووية.

تساهم الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية بدور حيوي في ضمان الأمن النووي داخل الاتحاد الأوروبي، مما يضمن الامتثال للمعايير الدولية التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية[34]. تعمل هذه الجماعة بشكل وثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى لتوحيد بروتوكولات الأمن النووي في جميع أنحاء أوروبا. من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وأفضل الممارسات، وتساهم بشكل كبير في إطار الأمن النووي العالمي.[35]

ومن جهة أخرى، تساهم الهيئة العربية للطاقة الذرية في تحقيق الأمن النووي في الدول العربية من خلال مجموعة من الأدوار والأنشطة التي تهدف إلى تعزيز السلامة النووية ومنع الانتشار النووي، وإذا نظرنا إلى المهام المدرجة في اختصاصات هذه الهيئة، سنجدها مثل الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، أي أنها تسهم في: وضع معايير الأمان النووي، تعزيز القدرات الوطنية في مجال الأمان النووي، الوقاية من الحوادث النووية والاستعداد لها، ضمانات عدم انتشار الأسلحة النووية، التوعية بأهمية الأمن النووي.[36]

34- https://energy.ec.europa.eu/topics/nuclear-energy/euratom-safeguards_en#revision-of-the-regulation-on-the-application-of-the-euratom-safeguards

35- انظر الموقع الرسمي للمفوضية الأوروبية:
https://commission.europa.eu/index_fr

36- يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني للهيئة العربية للطاقة الذرية من أجل الإلمام بأنشطة الهيئة على الرابط التالي:
http://www.aaea.org.tn/

جدول 2: توضيح مفهوم الأمن النووي من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية الفاعلة

المؤسسة	الطبيعة القانونية	الدور الرئيس في منظومة الأمن النووي	الآليات والأدوات المستخدمة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)	منظمة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة (1957)	الإشراف على الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتطبيق نظام الضمانات الدولية.	نظام الضمانات الشاملة
الأمم المتحدة (UN) ومجلس الأمن الدولي	منظمة سياسية عالمية ملزمة بقراراتها (1945)	دمج الأمن النووي ضمن منظومة الأمن الجماعي ومكافحة الانتشار والإرهاب النووي.	قرارات مجلس الأمن (مثل القرار 1540)
الوكالة الأوروبية للطاقة الذرية (EURATOM)	هيئة إقليمية أوروبية (1957)	تنسيق السياسات النووية السلمية داخل الاتحاد الأوروبي وضمان معايير الأمان.	برامج تفتيش مشتركة
الهيئة العربية للطاقة الذرية (AAEA)	منظمة إقليمية عربية (1989)	دعم القدرات العربية في مجال الأمان النووي والاستخدام السلمي للطاقة.	برامج تدريب فني

ثانيا: مفهوم الأمن النووي من خلال الممارسات الدولية

1. مفهوم الأمن النووي من منظور الدول النووية

تحظى القضايا النووية باهتمام خاص من طرف الدول الحائزة للأسلحة النووية، إذ تتمتع هذه الدول بنفوذ سياسي وتحالفي واسع، كما تمتلك فهماً أعمق لمخاطر التطوير النووي وحدوده بين الاستخدامات السلمية والعسكرية. وتضطلع دول

مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة بدور ريادي في إنشاء المشاريع النووية ومعالجة القضايا النووية المعقدة، وقد ارتبطت بها نشأة عقيدة الردع النووي ومسؤولية حماية ترساناتها النووية وتأمين موادها النووية ومنشآتها عبر إجراءات أمنية وتقنية متقدمة.

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مقاربة «القيادة العالمية للأمن النووي» عبر مبادرات مثل قمم الأمن النووي (2010–2016) [37]، لكنها واجهت تناقضًا بين خطابها الداعي لنزع السلاح واستمرار تحديث ترسانتها النووية. ورغم ذلك، فيمكن القول بأن النقاش السياسي والعلمي خلال هذه القمم كان متكاملا. فقمة بعد الأخرى، كان المشاركون يبحثون عن فرصة للقضاء على الحلقات الضعيفة المستمرة في النظام وتحسين إدارة الأمن النووي.[38]

وقد برز الملف النووي الإيراني كمثال لدور الولايات المتحدة الريادي في عدم الانتشار، إذ كشفت عن مشروع سري عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم حركت مجلس الأمن لفرض عقوبات (2006)، وحصدت دعماً دولياً لعقوبات اقتصادية، قبل اتفاق (JCPOA 2016) [39] الذي انسحب منه الرئيس ترامب (2018) لفرض عقوبات أحادية موسعة على إيران ومتعاونيها.[40]

37- قمم الأمن النووي هي القمم التي دعا لعقدها الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» من أجل الكشف وطرح مقترحات للتصدي لمختلف التهديدات النووية، والتي قد تنجم عن حوادث تقنية وفنية أو عن فعل إجرامي غير محتمل العواقب. تم عقد أربع قمم، وهي: قمة واشنطن 2010، قمة سيول 2012، قمة لاهاي 2014، قمة واشنطن 2016.

يمكن الاطلاع على المعلومات الرئيسية حول هذه القمم على الرابط الرسمي لـ «جمعية مراقبة الأسلحة»، تحت مسمى «قمة الأمن النووي في لمحة»:

https://www.armscontrol.org/factsheets/NuclearSecuritySummit

38- Kenneth N Luongo. Endgame for the Nuclear Security Summits. Arms Control Today, vol. 44, no. 1, 2014, p. 8.

39- اتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة، جمع إيران بدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وتضمن الشروط الدنيا لإنهاء العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة آنذاك على إيران، مع تضمين الاتفاق سبل الامتثال والرقابة على منشآتها النووية

40- أعلن الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» في 8 ماي 2018عن انسحابه بشكل منفرد من هذا الاتفاق، واستئناف العقوبات على إيران وإضافة لائحة جديدة من العقوبات.

تميل روسيا إلى مقاربة «الأمن النووي السيادي»، إذ تربط أمن ترسانتها النووية بالاستقلال الاستراتيجي[41]، مع التزام شكلي بالمعاهدات الدولية وتعاون تقني محدود مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورغم انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار والمشاركة في اتفاقيات ستارت، لكن ضم القرم (2014) وانهيار معاهدة الصواريخ متوسطة المدى زادا من توتر التعاون في تحقيق الأمن النووي.[42]

وتواصل روسيا مشاركتها في مبادرات متعددة الأطراف كالمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وبرامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع تركيز داخلي على تأمين مخزوناتها النووية الضخمة عبر برنامج الحد من التهديدات التعاونية مع الولايات المتحدة، رغم تراجع التعاون بفعل التوترات السياسية، مع تأكيد سيادتها ودعم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[43]

تتبع الصين سياسة الردع النووي الأدنى بترسانة أصغر من الولايات المتحدة وروسيا، وانتقلت تاريخياً من التشكك في مبادرات الأمن النووي الدولية كانتهاك للسيادة إلى انخراط أكبر في قمم الأمن النووي وبرامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع إنشاء المركز الوطني لتكنولوجيا الأمن النووي محليا.

وفي مقابل كل ذلك، تواجه كل من الهند وباكستان، الدولتان النوويتان غير الموقعتين على معاهدة حظر الانتشار النووي، تحديات أمنية نووية فريدة تفاقمت بسبب التنافس الجيوسياسي الطويل الأمد بينهما. وقد التزمت الهند بسياسة عدم الاستخدام الأول واستثمرت بكثافة في تأمين منشآتها وموادها النووية. وهي تعمل بنشاط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وشاركت في مبادرات مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وقمم الأمن النووي[44].

41- Stefan Forss. Russian Nuclear Policy, Doctrine and Strategy. In G. Howard & M. Czekaj (Ed.), Russia's Military Strategy and Doctrine Boulder, USA: Lynne Rienner Publishers. 2019, pp 185-250.

42- Sławomir Kleszcz. Russia's new nuclear doctrine. Russian policy of deterrence. *Przegląd Nauk o Obronności*, (15), 2022, pp138-160.

43- Sławomir Kleszcz. Op. Cit, pp138-160.

44- Yogesh Joshi, O'Donnell Frank., & Pant Harsh. V. India's Evolving Nuclear Force and Implications for US Strategy in the Asia-Pacific. 2016.

أنشأت باكستان أنظمة أمنية داخلية قوية، بما في ذلك هيئة القيادة الوطنية وقسم الخطط الاستراتيجية، التي تشرف على عمليات الأمن النووي. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال المخاوف قائمة بسبب الوضع الأمني المتقلب في باكستان. تشارك باكستان أيضًا في مبادرات الأمن النووي الدولية، بما في ذلك التعاون مع الولايات المتحدة والصين، لكن رفضها التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي لا يزال يشكل مصدر قلق[45].

تختلف أطر وسياسات الأمن النووي عبر الدول النووية الرئيسية، وتتشكل وفقًا للسياق الجيوسياسي لكل دولة، وديناميكيات الأمن الداخلي، والمصالح الاستراتيجية. وفي حين وسعت روسيا والصين من مشاركتهما في أطر الأمن النووي العالمية، فإن علاقاتهما مع الولايات المتحدة والقوى الإقليمية تفرض تعقيدات. ويتأثر الأمن النووي في الهند وباكستان بالتنافسات الإقليمية وعدم الاستقرار الداخلي، حيث تحقق كل من الدولتين تقدمًا كبيرًا في تأمين ترسانتيهما النووية ولكنهما تواجهان تحديات مستمرة. وسيكون التعاون الدولي المستمر والشفافية أمرًا بالغ الأهمية في معالجة مخاطر الأمن النووي التي تفرضها هذه الدول.

وتمتلك الدول النووية تمثلات مختلفة حول مفهوم الأمن النووي، وهذه التمثلات تتأثر بعوامل عديدة مثل التاريخ النووي لكل دولة، التهديدات المحتملة، السياسات الوطنية، والالتزامات الدولية. يمكن تلخيص التمثلات الرئيسية كما يلي:

- مجال منع الانتشار ونزع السلاح: تلتزم الدول النووية بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بالعمل نحو نزع السلاح، ولكن التقدم المحرز في مجال نزع السلاح لم يكن متساوياً. ويؤدي تباطئ جهود نزع السلاح إلى تقويض شرعية معاهدة منع الانتشار النووي وإضعاف الأمن النووي على نطاق عالمي.[46]

45- Ramla Khan, & Mehmood Zaeem. H. Pakistan's Perspective on Nuclear Deterrence in South Asia. *MJIR| Malaysian Journal of International Relations*, 8(1), 2020, pp 20-31.

46- Eric Schlosser. *Command and control: Nuclear weapons, the Damascus accident, and the illusion of safety*. Penguin. 2014, 632 p.

- الأمن القومي: ترى الدول النووية أن حماية موادها النووية ومرافقها جزء أساسي من أمنها القومي.

- الردع النووي: يشكل الأمن النووي جزءاً من استراتيجيات الردع النووي. تتضمن هذه التمثلات الحفاظ على قدرات الردع النووي لمنع أي هجوم نووي محتمل من قبل الأعداء، من خلال ضمان أن تكون الأسلحة النووية محمية وآمنة من أي تهديدات.[47]

لقد كان المبدأ الاستراتيجي للردع النووي حجر الزاوية في السياسات الأمنية للدول النووية. وفي حين يمكن النظر إلى الردع باعتباره مساهما في الاستقرار العالمي من خلال منع الحروب واسعة النطاق، فإنه يفرض أيضا مخاطر كبيرة[48]. فوجود الترسانات النووية يزيد من احتمالات الاستخدام العرضي أو غير المصرح به، فضلا عن إمكانية حدوث سوء تقدير أثناء الأزمات.[49]

الإرهاب النووي والجهات الفاعلة غير الحكومية: تلعب الدول النووية أيضًا دورًا محوريًا في منع الإرهاب النووي، وهو السيناريو الذي تحصل فيه الجهات الفاعلة غير الحكومية على المواد النووية لبناء الأسلحة أو تخريب المنشآت النووية. وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرارًا وتكرارًا على أهمية تدابير الحماية المادية القوية والأطر التنظيمية الصارمة للأمن النووي.[50]

47- ظلت الترسانة النووية الأميركية دون تغيير تقريبا في العام 2022.
Hans M Kristensen. Korda Matt. United States nuclear weapons, 2023, Bulletin of the Atomic Scientists, vol. 79, no.1, 2023, pp. 28-52.

48- على سبيل المثال، خلال الحرب الباردة، دفعت أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 العالم إلى شفا حرب نووية، مما سلط الضوء على مخاطر سياسات الردع النووي. وعلى الرغم من الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي إلى حد ما منذ ذلك الحين، فإن الاعتماد على الردع النووي لا يزال يشكل عقبة كبيرة أمام الأمن النووي. وتزداد هذه الديناميكية تعقيدًا بسبب التقنيات الناشئة، مثل التهديدات السيبرانية، والتي قد تعرض أنظمة القيادة والسيطرة النووية للخطر، وبالتالي تزيد من خطر التصعيد النووي غير المقصود.

49- Scott D. Sagan. *The limits of safety: Organizations, accidents, and nuclear weapons*. Princeton University Press. 1993, 302 p.

50- IAEA. *Nuclear security recommendations on physical protection of nuclear material and nuclear facilities (INFCIRC/225/Revision 5)*. International Atomic Energy Agency. 2016.

التعاون الدولي والالتزامات القانونية: تعتمد الدول النووية على التعاون الدولي لتعزيز الأمن النووي. تلتزم الدول بمعاهدات واتفاقيات دولية مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقيات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان الأمان والأمن النوويين. تعكس هذه التمثلات رغبة في التعاون الدولي والشفافية لضمان الأمن العالمي.[51]

الأمن الداخلي: تشمل تأمين المواد النووية والمرافق من تهديدات داخلية، مثل الفساد أو الإرهاب الداخلي. تتخذ الدول تدابير لتأمين المرافق النووية بشكل صارم، وتضمن أن يكون الموظفون العاملون في هذه المرافق مدربين ومؤهلين جيداً.

الاستجابة للطوارئ: تتضمن هذه التمثلات التأهب والاستجابة الفعالة للطوارئ النووية، سواء كانت حوادث صناعية أو هجمات إرهابية. تطور الدول خطط طوارئ متكاملة وتنفذ تدريبات دورية لضمان الجاهزية في مواجهة أي حادث نووي.

التوازن بين التنمية والأمن: تسعى الدول النووية لتحقيق توازن بين تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية والتنمية الاقتصادية، وبين ضمان الأمن النووي الصارم. تشمل هذه التمثلات اتخاذ خطوات لضمان أن يتم استخدام التكنولوجيا النووية بشكل آمن ومفيد للمجتمع دون التضحية بالأمن.

وفي مقابل هذه المميزات التي تظهر جانب المسؤولية نحو الأمن النووي والفهم الصائب لهذا النوع من القضايا، فإن بعض ممارسات الدول النووية تظهر خلاف ذلك. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الامتثال للالتزامات الدولية المتعلقة بالأمن النووي، حيث تظهر الدول النووية في مركز الحيطة والحذر من هذه الالتزامات وتقف بعيدا عنها. ويطرح هنا إشكال التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز التنفيذ[52]. فالدول النووية لم تصدق بعد على هذه المعاهدة، رغم أن بنودها في صميم الأمن النووي، ويطرح التساؤل حول أسباب هذا الرفض، وفي الحقيقة يمكن القول بأن جميع الأسباب قد تكون غير مقبولة، لأن بنود المعاهدة تنص على عدم إجراء التفجيرات النووية وذلك في سبيل الحفاظ على البيئة والصحة والمجتمع.

51- Graham Allison. Nuclear Terrorism: *The Ultimate Preventable Catastrophe*. Times Books/Henry Holt (subsequently published in Japanese, Russian, Korean, and Hebrew), 2004, 272 p.

52- منذ نشأة هذه المعاهدة، وهي لم تدخل بعد حيز التنفيذ بسبب عدم التصديق عليها من طرف الدول النووية الرئيسية.

2. مفهوم الأمن النووي من منظور الدول غير النووية

الدول غير النووية هي الدول غير المالكة للأسلحة النووية، وهذه الدول قد تنقسم إلى نوعين: نوع أول يتضمن الدول التي تمتلك مشروعات للطاقة النووية وتوجه كل استخداماتها النووية في الشق المدني فقط، ونوع ثاني يضم الدول التي لا تملك أي مشروع للطاقة النووية بينما قد تجد لديها استعمالات نووية أخرى.

والملاحظ أن جميع دول العالم وبدون استثناء مهتمة بقضايا الأمن النووي، انطلاقا من انخراطهم في المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو الإقليمية ذات الصلة، أو أن لديهم طموحات نووية مستقبلية فيؤسسون الأرضية المناسبة لقيامها دون مشاكل مسبقة. وإذا اعتمدنا على التزامات الدول من حيث انضمامها للمعاهدات أو الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية فقط، فسنكون امام نتيجة أن جميع دول العالم مهتمة ولديها مكانة متميزة ضمن النقاشات أو صنع القرارات الدولية في المجال النووي. لذلك لا بد من اعتماد معايير محددة من أجل محاولة «الفصل» (على الأقل من الناحية النظرية) بين مركز الدول النووية وغير النووية عند اهتمامها ومشاركتها في النقاش العالمي حول قضايا الأمن النووي.

يمكن الإشارة هنا إلى مجموعة من الأمثلة التي تظهر جانب المسؤولية لدى الدول غير النووية في نقاش القضايا النووية الكبرى. فمثلا حظيت قمم الأمن النووي الأربع مشاركة واسعة لجل دول العالم، وأكثر دول العالم هي ليست نووية، ومع ذلك شاركت في هذه القمم وأدلت باقتراحاتها وحلولها للمعضلات الأمنية التي تتربص بالاستخدامات النووية.[53] كما تشارك الدول غير النووية في النقاش والتصويت على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالمجال النووي. بالإضافة إلى أن معظم دول العالم هي طرف في الاتفاقيات والمعاهدة الدولية ذات الشأن بالمجال النووي، وتنتمي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بمعنى أن الدول غير النووية تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في صناعة القانون النووي الدولي.[54]

تعمل الدول غير النووية الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، مثل اليابان وألمانيا، على تعزيز معايير منع الانتشار من خلال الالتزام بعدم تطوير الأسلحة

53- Kenneth Luongo. Nuclear Security Governance for the 21st Century: Assessment and Action Plan. US-Korea Institute at SAIS. 2012, pp. 1-28.

54- Sarah Tzinieris. Zenobia Homan. Udum, Şebnem. Nuclear Security for Newcomer Countries. In C. Hobbs, S. Tzinieris, & S. Aghara (Eds.), The Oxford Handbook of Nuclear Security Oxford Univerity Press; Oxford. 2023, pp. 375-394.

النووية، على الرغم من قدراتها التكنولوجية[55]. ومع ذلك، غالبًا ما تنتقد هذه الدول المسلحة نوويًا لعدم تحقيق تقدم كافٍ في نزع السلاح، وهو الإحباط الذي يغذي الدعم للمعاهدات البديلة مثل معاهدة حظر الأسلحة النووية[56].

كما تعمل الدول غير النووية كقادة أخلاقيين في تعزيز نزع السلاح، حيث تستفيد دول مثل نيوزيلندا وكوستاريكا من القنوات الدبلوماسية للضغط على الدول المسلحة نوويًا. كما تدافع المنظمات الإقليمية، مثل حركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي، عن الأمن النووي من خلال أطر مثل معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في إفريقيا (معاهدة بيليندابا).[57]

وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من قبل الدول غير النووية، بما في ذلك المعاهدات في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وأفريقيا، يساهم بشكل كبير في الأمن النووي من خلال منع تطوير ونشر الأسلحة النووية في هذه المناطق.[58]

إن أكثر الأمور التي تهم الدول غير النووية هي ضمانات حمايتهم من أي هجوم نووي محتمل، بالإضافة إلى تعاون الدول النووية معهم من أجل تطوير الاستخدامات النووي المدنية لديه، وما يتطلب ذلك من نقل للخبرات والقيام بتداريب فنية وتقنية لصالح كوادر هذه الدول من أجل إنجاح مشروعاتها النووي السلمية.

لقد انخرطت هذه الدول بشكل شبه كامل في الالتزامات الدولية المبنية على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وتملك هذه الدول جانبا كبيرا من الاهتمامات بقضايا الأمن النووي، وتتحمل هي الأخرى مسؤولياتها في هذا الشأن.

وعلى الرغم من أن الضمانات الأمنية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لا تندرج بشكل مباشر في نص معاهدة عدم الانتشار، سواء كانت إيجابية (الحماية في حالة وقوع هجوم نووي) أو سلبية (عدم

55- Scott D. Sagan. Op. Cit. pp 54-86.

56- Denis Garcia. Disarmament Diplomacy and Human Security: Regimes, Norms and Moral Progress in International Relations (1st ed.). Routledge. 2011, 256 p.

57- Kjolv Egeland. A theory of nuclear disarmament: Cases, analogies, and the role of the non-proliferation regime. *Contemporary Security Policy*, 43(1), 2021, pp 106-133.

58- Jozef Goldblat. Nuclear-weapon-free zones: A history and assessment. *The Nonproliferation Review*, 4(3), 1997, pp 18-32.

استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية)، فهي جوانب مهمة من النظام الأوسع نطاقا في إطار الأمن النووي.

يمكن القول في الأخير، بأن الدول غير النووية أبانت على قدرة لينة في التعامل مع قضايا الأمن النووي، وهو ما يظهر مستوى المسؤولية في هذا الشأن، وبالتالي يمكن القول بوجود فهم صحيح لمفهوم الأمن النووي عند هذه الدول، على الأقل لا يتضمن المفهوم بالنسبة لها أي صورة من صور «التمييز»، أو اختلاف طبيعة المفهوم حسب كل سياق.

جدول 3: تباين بين الدول النووية وغير النووية في إدراك الأمن النووي

البعد المقارن	الدول النووية	الدول غير النووية
الانضمام إلى المعاهدات الدولية	غالبًا أعضاء في NPT لكن يترددون في التصديق على CTBT أو الالتزام الكامل بها.	أعضاء فاعلون في معظم المعاهدات وملتزمون بالضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
الالتزام القانوني	انتقائي؛ يتأثر بالاعتبارات الاستراتيجية والسيادية.	أكثر التزامًا، تسعى لتطوير أطر قانونية وطنية متوافقة مع القانون الدولي.
الردع والأمن القومي	تعتبر الترسانة النووية أساس الردع وحماية السيادة.	تعتمد على الضمانات الأمنية الدولية والدعوة إلى نزع السلاح.
الشفافية والتعاون الدولي	محدودة، خاصة في مجالات التفتيش والتصديق.	مرتفعة، تشارك بفاعلية في قمم الأمن النووي ومبادرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
الاستخدام السلمي للطاقة النووية	ذو بعد مزدوج (مدني/عسكري) مع رقابة محدودة.	موجه بالكامل للأغراض السلمية والتنمية المستدامة.
الموقف من نزع السلاح	تماطل في الالتزام بمفاوضات نزع السلاح، وتواصل تحديث ترسانتها.	تضغط دبلوماسيًا عبر المنظمات الدولية لتسريع نزع السلاح.
التحديات الرئيسية	السباق التكنولوجي، الأمن السيبراني، الحفاظ على الردع.	نقل التكنولوجيا، التمويل، الحماية من المخاطر البيئية.

يظهر الأمن النووي في الحالة الأولى كأداة ردع واستقواء استراتيجي، بينما يُفهم في الحالة الثانية كآلية لحماية الأمن الإنساني وتعزيز التنمية السلمية. ويكشف هذا التباين عن فجوة دائمة بين الخطاب الدولي المعلن حول الأمن النووي والممارسات الواقعية للدول الكبرى، وهو ما يعمّق أزمة الثقة في منظومة عدم الانتشار. وهذا التناقض البنيوي بين الخطاب السياسي والالتزام القانوني يجعل النظام النووي العالمي أقرب إلى نظام "الانتقائية القانونية"، حيث تُستخدم القواعد القانونية بشكل مرن لخدمة المصالح الوطنية بدلاً من الالتزام الصارم بروح المعاهدات. كذلك، تستخدم بعض الدول النووية هذه المعاهدات كأداة سياسية للتمييز بين «دول مسؤولة» و«دول متمردة»، مما يضرب مبدأ المساواة السيادية في القانون الدولي ويقوض فكرة الأمن الجماعي.

ثالثا: مفهوم الأمن النووي ضمن قضايا الامن الدولي الشامل

1. السياق الحالي للأمن الدولي

تطور النزاعات المسلحة بعد الحرب الباردة

ربما كانت التخمينات الأكثر انتشارا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتقال العالم إلى ما اصطلح عليه آنذاك بـ « الأحادية القطبية»[59]، تشير إلى انطفاء فتيل الصراع والسباق نحو التسلح وإمكانية القضاء على وجود نزاعات مسلحة أو حروب كبيرة. وقد كان سبب هذه التخمينات في ذلك الوقت هو «انتهاء» الحرب الباردة بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي بعد تفكيكه، وبالتالي عدم وجود إمكانية لقيام حرب عالمية أخرى.

بعد نهاية الحرب الباردة، واستناد إلى ديناميكيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية جديدة، كانت هناك توترات سياسية إقليمية في أجزاء مختلفة من العالم، وأعيد تشكيل تصور التهديدات مع بدء النموذج الغربي في الظهور واستبدالها بقوى إقليمية. لقد حصلت تحولات إقليمية وعالمية في موازين القوة، حيث أدى صعود الصين وإعادة تأكيد روسيا على قوتها الإقليمية، إلى نشوء توترات جيوسياسية جديدة؛ نتج عنه إعادة «توزيع» القوة بين الدول[60]. وتتحدى هذه التحولات النظام الدولي القائم وتعقّد جهود الأمن الجماعي.

59- انتقل العالم من نظام «ثنائي القطبية».

60- R Alliso, & L Jonson. *Central Asian Security: The New International Context*. 2004

سرعان ما بدأت بعض التغيرات السياسية والأمنية في البروز مجددا، بشكل متتابع ومتسلسل لكن باختلافات نوعية. ومنذ تلك الفترة أصبحت سمة النزاعات المسلحة وإشعال فتيل الحرب لا تكاد تغادر المجتمع الدولي. ويمكن تتبع تطور النزاعات المسلحة بعد نهاية الحرب الباردة وإلى غاية وقتنا الحالي، لنلاحظ مجموعة من المميزات والظواهر طبعت السياق الدولي لهذه النزاعات، وأخذت بعدا دوليا هاما، خاصة ما يتعلق بتغير طبيعة النزاعات المسلحة، وأهمية مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى انتشار الأسلحة النووية بمختلف أنواعها وتقنياتها.

تنوع التهديدات الأمنية: يشمل الأمن الدولي الآن مجموعة أوسع من التهديدات تتجاوز المواجهات العسكرية التقليدية. وتشمل هذه التهديدات؛ التهديدات السيبرانية، وخطر الإرهاب، وتغير المناخ، والأوبئة، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والتي تتطلب سياسات أمنية شاملة وقابلة للتكيف.[61]

التحول في أنماط الصراع: خلال فترة الحرب العالمية الثانية وحتى فترة الحرب الباردة، لوحظ أن كل النزاعات المسلحة كانت تدور بين الدول، عكس الصراعات الحالية، التي أصبحت تدار من داخل الدول (الانقلابات، حركات التمرد، الإرهاب، صراع السلطة، انقسامات عرقية أو دينية)[62]. وفي كثير من الأحيان، يلاحظ تدخل دول أخرى في الصراعات الداخلية لدول معينة، ومحاولة توجيه الصراع أو التحكم فيه، وهي ما يصطلح عليه بـ «الحرب بالوكالة».

لقد تحول نمط الأمن المتمركز حول الدولة إلى نمط الأمن المتعدد الأطراف، حيث اتسع نطاق الأمن الدولي ليشمل الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والجماعات الإرهابية. ويتطلب هذا التحول اتباع نهج تعاوني لإدارة الأمن يشمل أصحاب المصلحة المتعددين.[63]

تطور تكنولوجيا الصراع: ساهم التطور التكنولوجي الحالي في التدخل في الصراعات الدولية عبر مسألتين اثنتين: أولهما، دخول تكنولوجيا عسكرية متطورة أكثر من السابق في النزاعات المسلحة (الطائرة بدون طيار)، والتي يصعب معها

61- Roland Dannreuther. *International security: The contemporary agenda*. John Wiley & Sons. 2014.

62- C Kennedy-Pipe. From Cold Wars to new wars. *In International Security Issues in a Global Age*. Routledge. 2020. pp. 9-27.

63- E Krahmann. (Ed.). *New threats and new actors in international security*. Springer. 2005.

تحديد المتدخل في هذا النزاع[64]. بالإضافة إلى التطور الهائل الذي حصل في بعض الأدوات العسكرية التي تلتقط وتحلل المعلومات وترسلها في ساعتها مثل أداوت التجسس والاستخبارات وطرق إرسال المعلومات، وتقنيات التواصل الحديثة. ثانيا، اعتماد معظم المنشآت الحيوية على أنظمة معلوماتية مرتبطة بتقنيات الاتصال الحديثة (أنظمة التحكم عن بعد)[65]، يسهل الأمر على المختصين في هذه الأنظمة والانترنيت من الدخول غير المصرح لها وتخريبها أو تعطيلها او استبدال المعلومات التي بحوزتها، مما يسهم في تغليب كفة الصراع لطرف معين على حساب آخر.[66]

لقد فتح تطور التكنولوجيا العسكرية عالما جديدا من الحروب المحتملة، مدفوعا بالتقدم التكنولوجي. وبدأت الصراعات المسلحة تدور باستخدام الأسلحة النارية والمدافع والدبابات والصواريخ الباليستية العابرة للقارات والطائرات بدون طيار. ونتيجة لهذا التطور التكنولوجي، أصبح القتال أكثر قدرة على المناورة، والقدرة على تغيير المواقع، وتتزايد حركة المجموعات القتالية في ساحة المعركة. ونتيجة لذلك، أدى الوصول الواسع النطاق والاستخدام المكثف للأسلحة إلى زيادة حادة في عدد الضحايا بين السكان المدنيين، الأمر الذي بدأ بدوره بمثابة دليل على الطبيعة اللاإنسانية لأدوات الحرب المستخدمة.

لقد أدى التقدم في التكنولوجيا، وخاصة في القدرات السيبرانية، إلى ظهور نقاط ضعف وأدوات جديدة لكل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. أصبح الأمن السيبراني الآن عنصرًا أساسيًا في استراتيجيات الأمن الوطنية والدولية.[67]

وكما تنبأ الخبراء قبل انهيار النظام الثنائي القطب، فإن نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة لم تكن نهاية الصراعات المسلحة على نطاق عالمي، بل بداية حقبة جديدة من تطور هذه الصراعات المسلحة بأبعاد مختلفة. إن إمكانيات الاستخدام العالمي للتكنولوجيات التخريبية الجديدة للتأثير الإلكتروني والإلكتروني الراديوي على

64- هناك مجموعة من الأمثلة التي تطرح في هذا الصدد، منها الهجوم على شركة «أرامكو» السعودية في ....، اغتيال قائد الحرس الثوري الإيراني «قاسم سليماني» في العراق في 3 يناير 2020.

65- يقصد هنا، الأجهزة المعلوماتية المرتبطة بأنظمة التحكم عن بعد، ويمكن الإشارة على منشآت حيوية (مثل المنشآت النووية، أو محطات توليد الكهرباء، أو حتى أجهزة وكالات الاستخبارات).

66- يمكن ذكر بعض الأمثلة على هذه الحوادث: اتهام ايران لإسرائيل....

67- Helga Haftendorn, The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security, *International Studies Quarterly*, Volume 35, Issue 1, March 1991, pp 3-17.

البنية التحتية العسكرية والإدارية قد اجتذبت بالفعل اهتمامًا جديًا من المراكز العالمية الرائدة للتنبؤات الاستراتيجية. إن مراجعة تطور أساليب شن النزاعات المسلحة في العقود الأخيرة تعطي المفتاح لفهم التغيرات في خصائصها الكمية والنوعية، وكذلك التوقعات في هذا الاتجاه.

التوترات الأمنية التي تدخل الدول النووية كطرف فيها

إن التهديدات التي تزيد من مخاطر هذه الصراعات هو دخول الدول النووية كطرف مباشر فيها. ونتكلم في هذه الصورة عن وجود نزاع مسلح بين دولة مالكة للأسلحة النووية، ودول أخرى (قد لا تكون بالضرورة مالكة للأسلحة النووية)، حيث تزيد خطورة النزاع إلى إمكانية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو أحد أسلحة الدمار الشامل، خاصة إذا طال أمد النزاع ولم ينتهي لصالح الدولة النووية.

الملف النووي الإيراني: رغم عدم وجود صراع مسلح مباشر بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران، إلا ان كل المؤشرات تنبأ بقرب حصوله، وذلك لأسباب عديدة، منها العداء الدائم والمستمر بينهما منذ الثورة الإيرانية، ووجود إيران في منطقة الشرق الأوسط[68] بجانب حلفاء الولايات المتحدة الامريكية وفي مقدمتهم إسرائيل، كما أن هذه الأخيرة لم تفصح أبدا عن قوة وحجم ترسانتها النووية، وجود تنافس مباشر وغير مباشر في مناطق توتر أخر (العراق/اليمن). وإذا رجعنا إلى تطور الملف النووي الإيراني، وجدنا أن الولايات المتحدة الامريكية دائما ما كانت تعرقل تقدم المشروع النووي الإيراني، تارة عبر العقوبات الدولية، وتارة عبر العقوبات الأممية، وتارة أخرى عبر العقوبات الخاصة. لذلك، فإن معظم السيناريوهات المحتملة لهذا الملف، لا تبشر بخير، ويظل خيار ضرب إيران في منشآتها النووية أو عبر أسلحة متطورة مطروحا، إما من طرف الولايات المتحدة الامريكية، أو عبر إسرائيل بدعم أمريكي غربي.

الحرب الأهلية السورية (منذ 2011 وحتى الآن) : تدخلت الولايات المتحدة وروسيا، وكلاهما دولتان مسلحتان نوويًا، في الحرب الأهلية السورية. ودعمت الولايات المتحدة مجموعات معارضة مختلفة، في حين قدمت روسيا دعمًا عسكريًا كبيرًا لنظام

68- تحظى منطقة الشرق الأوسط باهتمام بالغ من الدول الغربية لأسباب عدت، نذكر منهم سببين: أولها وجود دول الخليج التي تملك النفط، وجود إسرائيل التي يدعمها الغرب، أو بالأحرى المتحكمة بطريقة غير مباشرة في حكومات الدول الغربية.

الأسد. وقد أظهر هذا الصراع مخاطر الحرب بالوكالة التي تشمل دولًا نووية، مما أثار مخاوف بشأن التصعيد المحتمل.[69]

الصراع في أوكرانيا (منذ 2014 وحتى الآن): ضمت روسيا، الدولة المسلحة نوويًا، شبه جزيرة القرم في عام 2014 وكانت متورطة في صراع مستمر في شرق أوكرانيا. وقد تصاعد هذا التدخل إلى صراع أوسع نطاقًا، مع تداعيات دولية كبيرة، بما في ذلك العقوبات والدعم العسكري لأوكرانيا من الدول الغربية، بما في ذلك أعضاء حلف شمال الأطلسي.[70]

تكمن خطورة هذه الحرب في أن روسيا تعتبر وريث الاتحاد السوفياتي، ومعظم الأسلحة والتكنولوجيا النووية السوفياتية كانت من نصيب روسيا، وتعتبر أوكرانيا مركز التطوير النووي للاتحاد السوفياتي سابقا، فهي تملك محطات كبرى للطاقة النووية، وأكثر ما يميزها هو ضمها لمحطة تشيرنوبيل، وتحظى بدعم غربي من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي. وبالتالي فنحن أمام صراع ضم كل الأطراف النووية بشكل مباشر وغير مباشر، وليس من المستبعد أن تكون هذه الحرب بمثابة فتيل لحرب نووية كبرى.

الصراع في «كشمير»: تعتبر الهند وباكستان دولتان مسلحتان نوويًا، ولديهما نزاعات طويلة الأمد حول منطقة كشمير. يتصاعد هذا الصراع بشكل دوري إلى مناوشات ومواجهات عسكرية، حيث يهدد كلا الجانبين بالانتقام النووي. وبالتالي، لعب وجود الأسلحة النووية دورًا حاسمًا في الحفاظ على السلام الهش من خلال الردع، على الرغم من أن خطر التصعيد لا يزال مرتفعًا.[71]

إن تورط الدول النووية في الصراعات المسلحة يفرض عدة مخاطر جسيمة؛ أبرزها خطر التصعيد إلى حرب نووية، حيث تتزايد احتمالات التصعيد في ظل تواجد دول مسلحة نوويًا، وقد يحدث هذا التصعيد حتى وإن لم يتم استخدام الأسلحة النووية في البداية، إذ يظل الخطر قائمًا خاصة إذا شعر أحد الأطراف بتهديد

69- Cécile Fabre. Military intervention in interstate conflicts. *Social Philosophy and Policy*. 2022. pp 1-45.

70- Muhammed Ali ALKIŞ. Armed conflict and nuclear security: Implications for Europe. *Non-Proliferation and Disarmament Papers*, (82), 2023, pp 1-18.

71- Claus Kreß. The international court of justice and the law of armed conflicts. *The development of international law by the international court of justice. Oxford University Press, Oxford*, 2013, pp 263-298.

وجودي. كما أن النزاعات المسلحة تزيد من احتمالية الاستخدام العرضي أو غير المقصود للأسلحة النووية بسبب التوتر والتعقيد الذي يصاحب هذه النزاعات، ويتفاقم هذا الخطر بفعل سوء التواصل أو الأعطال الفنية أو الخطأ البشري، مما قد يؤدي إلى نتائج كارثية.[72]

كما أن مثل الصراعات تشجع الدول غير النووية على السعي لامتلاك القدرات النووية كوسيلة للردع[73]، مما يزيد من انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي يخلق معضلة أمنية تؤدي إلى تكديس الأسلحة بشكل يهدد استقرار النظام الدولي[74]. هذا بالإضافة إلى الكوارث البيئية والإنسانية التي قد تنجم عن استخدام الأسلحة النووية، حيث سيؤدي ذلك إلى تدمير فوري وآثار طويلة الأمد كالتعرض للإشعاع والشتاء النووي، مما يؤثر سلبًا على الصحة العالمية والزراعة والمناخ[75]. كما أن هذا التورط يزعزع استقرار النظام العالمي من خلال تقويض المعايير الدولية ضد استخدام الأسلحة النووية، ويؤدي إلى تآكل الثقة بين الدول، مما يعقد الجهود الدبلوماسية ويزيد من احتمالية الصراعات المستقبلية.[76]

2. تأثير سيرورة الأمن النووي على تحقيق الأمن الدولي

إن من أشد التهديدات خطورة على الأمن والسلم الدوليين، هي استعمال أسلحة الدمار الشامل. لكن استعمال هذه الأسلحة ليس فقط من يشكل تهديدا، فالتكنولوجيا النووية أبانت عن مجموعة من المخاطر الأخرى غير استعمال الأسلحة النووية وما شابهها. إن تهديد الأمن النووي هو تهديد مباشر للأمن الدولي، وبالتالي يمكن القول بأن الأمن النووي يوجد على رأس لائحة الأمن الدولي الشامل.

ويتضمن تهديد الأمن النووي، ما يلي: خطر انتشار الأسلحة النووية، مخاطر

72- Steve Fetter, & Charles Glaser. Legal, but Lethal: The Law of Armed Conflict and US Nuclear Strategy. *The Washington Quarterly*, 45(1), 2022, pp 25-37.

73- Bryan. R Early, & Victor Asal. Nuclear weapons, existential threats, and the stability–instability paradox. *The Nonproliferation Review*, 25(3=4), 2018. pp 223-247.

74- Scott D. Sagan. Op. Cit. pp 54-86.

75- Jaroslav Krasny, & Kawano Noriyuki. Use of Nuclear Weapons and the Law of Armed Conflict. *Hiroshima peace science*, (41), 2019, pp 73-84.

76- Burns H Weston. Nuclear weapons versus international law: A contextual reassessment. *McGill Lj*, 1982, pp 28- 542.

الحوادث النووية، خطر الإرهاب النووي. وهذه التهديدات تحمل في طياتها مخاطر تقدر خسائرها بتكلفة عالية جدا، وتستمر الخسائر لمدة كبيرة من الزمن تؤثر فيها على حقوق الأجيال القادمة، ما ينتفي معها تحقيق التنمية المستدامة.

إن الأمن النووي يحتل مكانة مركزية في المشهد الأوسع للأمن الدولي بسبب آثاره العميقة على الاستقرار العالمي. وبما أن وجود الأسلحة والمواد النووية يمثل مخاطر لا مثيل لها، فإن ضمان الأمن النووي القوي أمر ضروري لمنع احتمال حدوث عواقب كارثية. ويشمل ذلك حماية المواد النووية من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، ومعالجة المخاطر مثل الانتشار النووي والإرهاب، ومنع الحوادث النووية. تظل الأسلحة النووية قضية أمنية عالمية بارزة، ولا تؤثر فقط على الدول المسلحة نوويًا بل تؤثر أيضًا على العلاقات الدولية وسياسات الأمن في جميع أنحاء العالم [77]. وتنشأ تعقيدات الأمن النووي من تقاطعه مع مخاوف أمنية عالمية حرجة أخرى، مثل الإرهاب والتوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية، مما يجعله مجالًا حيويًا للتعاون الدول. وينظر إلى الأمن النووي غالبًا باعتباره عنصرًا أساسيًا للسلام العالمي، نظرًا لقدرته على تشكيل ديناميكيات القوة والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي.[78]

بالإضافة إلى هذه الأبعاد الاستراتيجية، فإن الأمن النووي متشابك بشكل عميق مع العوامل السياسية، مثل الاتفاقيات الدولية والسيادة الوطنية. العديد من تدابير الأمن النووي العالمية طوعية وتختلف بشكل كبير عبر البلدان، مما يخلق نقاط ضعف داخل الإطار الأمني الأوسع. ويؤكد هذا الافتقار إلى الاتساق على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وإبرام اتفاقيات ملزمة تضمن تلبية المعايير العالمية. ففي حين يدعو بعض صناع السياسات إلى زيادة التدابير الأمنية في المنشآت النووية، بما في ذلك زيادة قوات الحراسة، فإن هذا ليس دائمًا حلاً فعالاً أو شاملاً بسبب تعقيد المخاطر النووية[79]. لذلك، فإن مكانة الأمن النووي داخل الأمن الدولي أمر بالغ الأهمية ولكنه يتطلب التكيف المستمر مع المشهد التكنولوجي والجيوسياسي المتطور.

77- Wendy. L Lichtenstein. Nuclear security and cooperation. Parameters, 32(3), 2002, pp 133-139.

78- Matthew Fuhrmann, Matthew Kroenig, & Todd. S Sechser. Response: “The C ase for Using Statistics to Study Nuclear Security,”. In H-Diplo/ISSF Forum, Vol. 2, 2014, pp 37-54.

79- Scott D. Sagan. The problem of redundancy problem: why more nuclear security forces may produce less nuclear security. Risk Analysis: An International Journal, 24(4). 2004, pp 935-946.

يضطلع الأمن النووي بدور لا غنى عنه في السياق الأوسع للأمن الدولي الشامل، وذلك في المقام الأول بسبب الإمكانات الكارثية للأسلحة النووية والمخاطر التي تشكلها المواد النووية التي تقع في الأيدي الخطأ. ومع تزايد ترابط العالم، يُنظَر إلى الأمن النووي بشكل متزايد باعتباره جزءاً من الإطار الأمني الدولي الأوسع، والذي يعالج التهديدات العسكرية التقليدية والمخاطر العابرة للحدود الوطنية الناشئة مثل الإرهاب والهجمات الإلكترونية. لا يقتصر الأمن النووي على منع الانتشار النووي فحسب، بل يتضمن أيضاً تأمين المواد النووية وضمان سلامة المرافق النووية لمنع الحوادث والاتجار غير المشروع[80]. إن المعاهدات الدولية مثل معاهدة منع الانتشار النووي ومبادرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المختلفة تشكل أهمية حيوية في إرساء معايير الأمن النووي، ولكن التحديات مثل عدم الامتثال المتسق والافتقار إلى القوانين الدولية الملزمة تخلق نقاط ضعف في الجهود العالمية[81]. كما تعمل المنافسات الجيوسياسية على تعقيد هذا المشهد، حيث تعمل المصالح المتنافسة بين القوى النووية في كثير من الأحيان على إعاقة الإجماع والتعاون في المنتديات الدولية.[82]

إن النهج الشامل للأمن النووي يدرك أنه متشابك بشكل عميق مع مجالات أخرى من الأمن العالمي، مثل الاستقرار الاقتصادي والبيئي، وينطوي على نهج متعدد الأطراف بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والصناعة الخاصة. على سبيل المثال، أكدت مبادرات مثل تعزيز تنفيذ الأمن النووي على الحاجة إلى نهج شامل ومنسق للأمن النووي، وضمان سلامة المواد والمرافق النووية العسكرية والمدنية[83]. ونظراً للتعقيد المتزايد للتهديدات – من الإرهاب النووي إلى نقاط الضعف السيبرانية – فإن الأمن النووي الفعال لا يمكن أن يعمل بمعزل عن غيره، بل يجب دمجه في نظام الأمن الدولي الأوسع للحماية من التهديدات المتعددة الأوجه التي يمكن أن تزعزع استقرار السلام والأمن العالميين[84].

80- Funda.K Ata. *Nuclear Security. In "Security Studies: Classic to Post-Modern Approaches"*. Rowman & Littlefield. 2023, pp 261-284.

81- Anthony. C Wetherall. Strengthening the international legal framework for nuclear security: Better sooner rather than later. *Nuclear L. Bull.*, *98*, 7. 2016.

82- Jonathan Black-Branch, Nuclear Terrorism by States and Non-state Actors: Global Responses to Threats to Military and Human Security in International Law, *Journal of Conflict and Security Law*, Volume 22, Issue 2, Summer 2017, pp 201-248.

83- Bart Dal, Jonathan Herbach, & Kenneth. N Luongo. (). The Strengthening Nuclear Security Implementation initiative: evolution, status and next steps. *NSGEG Report. October 2015*, pp 1-26.

84- George. H Queste, & Victor. A Utgoff. Toward an International Nuclear Security Policy. *The Washington Quarterly*, 17(4), 1994, pp 5-18.

تتناول المناقشات المتعلقة بالأمن والسلام الدوليين الشاملين وكيفية دمج هذه المبادئ في تصميم البرامج النووية الوطنية لمعظم الدول الكبرى. وما دام هناك احتمال لوجود أسلحة نووية أو وجود الأسلحة النووية نفسها، فإن غياب الأمن أو السلام الدوليين يمكن أن يؤثر تأثيرا خطيرا ليس فقط على فعالية التدابير الأمنية المتخذة، بل أيضا على عملية وطبيعة التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن. والتي يمكن أن تؤثر أيضًا على ديناميكيات النظام الدولي والعلاقات الدولية.

تحظى أوقات السلام والأمن بدور محوري في تشكيل قضايا الأمن النووي، حيث تخلق فترات الاستقرار والتعاون ظروفاً مواتية للجهود التعاونية لتعزيز الضمانات النووية. عندما تعمل الدول في ظل ظروف سلمية وثقة متبادلة، فمن المرجح أن يتم الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مثل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيزها. تسمح هذه البيئة التعاونية بتنفيذ أفضل لتدابير الأمن النووي، مع استعداد الدول لتبادل المعلومات والامتثال لمعايير الأمن[85]. على سبيل المثال، يمكن إجراء محادثات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف والتفتيشات الدولية بشكل أكثر فعالية عندما يسود السلام، مما يقلل من مخاطر وقوع المواد النووية في أيدي جهات فاعلة من غير الدول أو استخدامها في الصراع[86].

وعلى العكس من ذلك، عندما يتعرض الأمن الدولي للخطر بسبب التوترات الجيوسياسية، يمكن أن تتصاعد قضايا الأمن النووي. على سبيل المثال، تخلق الصراعات الإقليمية التي تنطوي على قوى نووية، كما هو الحال في جنوب آسيا، بيئة حيث يكون للردع النووي الأولوية على نزع السلاح والتعاون، مما يزيد من مخاطر التصعيد والانتشار النووي[87]. في مثل هذه السيناريوهات، قد تعطي الدول المسلحة نوويًا الأولوية للحفاظ على ترساناتها وتوسيعها لتحقيق ميزة استراتيجية، مما يؤدي إلى انخفاض الشفافية والتعاون مع أطر الأمن النووي الدولية. ومع تكثيف المنافسة، قد يتم إهمال تدابير الأمن النووي، مما يثير المخاوف بشأن سلامة وأمن المرافق والمواد النووية[88].

85- Sayed. H Mousavian., & Mohammad. M Mousavian. Building on the Iran Nuclear Deal for International Peace and Security. *Journal for Peace and Nuclear Disarmament*, 1(1), 2018, pp 169-192.

86- Yujin. J Jung. Cyber Shadows over Nuclear Peace: Understanding and Mitigating Digital Threats to Global Security. *Journal of Asian Security and International Affairs*, 11(2), 2024, pp 233-253.

87- Abbasi, R., & Khan, Z. *Nuclear Deterrence in "South Asia: New Technologies and Challenges to Sustainable Peace"*. 2019.

88- Christine Leah, & Adam. B Lowther. Conventional Arms and Nuclear Peace. *Strategic Studies Quarterly*, 11(1), 2017, pp 14-24.

رابعا: استشراف قضايا الأمن النووي

1. تحديات تحقيق الأمن النووي

التحديات القانونية والتقنية لتحقيق الأمن النووي

إن تحقيق الأمن النووي ليس بالأمر السهل والبسيط، بل تتداخل فيه مجموعة من العوامل المعقدة، وكل عامل يتأثر بغيره من العوامل الأخرى من نفس طبيعته او من طبيعة مغايرة. ويبقى إلى حد ما، أن الاقتراح في تغيير الأمور القانونية والتنظيمية قد يبدوا أسهل من الناحية النظرية على الأقل. لذلك نجد أغلب الكتابات الأكاديمية وخلاصات النقاش السياسي تعطي مقترحات تغيير بعض بنود المعاهدات الدولية أو الزيادة فيها أو تغير المعاهدات كليا واستبدالها بما يرنه أنه يحل معضلات الأمن النووي.

إن التحديات القانونية والتنظيمية التي قد يواجهها تحقيق الأمن النووي، تتعلق بالدرجة الأولى في تحديات تطبيق النصوص القائمة. لذلك وجب دراسة الثغرات والتناقضات في الأطر القانونية الدولية التي تعيق الأمن النووي.

وتُعزى صعوبة الامتثال للمعايير الدولية إلى ثلاث مستويات على الأقل[89]:

- غموض الصياغات القانونية، مما يسبب تفسيرات متضاربة.
- ضعف الالتزام المحلي نتيجة لسيادة الدول وتأخر دمج المعايير في السياسات الوطنية.
- الحاجة إلى تفعيل هذه المعايير عبر دمجها في القوانين الداخلية للدول.

ويمكن الحديث أيضا عن كثرة النصوص القانونية وتكرار بنودها أو اختلاف مصادرها، حيث إن المشهد القانوني الدولي للأمن النووي مجزأ، لذلك تفتقر المعاهدات والاتفاقيات المختلفة إلى آليات التبني والتنفيذ العالمية. ويؤدي هذا التشرذم إلى تناقضات في تطبيق معايير الأمن النووي عبر مختلف البلدان، مما يضعف جهود الأمن العالمية.[90]

89- Igor Khripunov, & Carlton Stoiber. Nuclear Security and Nuclear Counterterrorism: Streamlining and Updating the Legal Framework-Workshop Executive Report. In *Legal Framework for Strengthening Nuclear Security and Combating Nuclear Terrorism*. 2012, pp. 1-15.

90- Anthony. C Wetherall. Op. Cit.

ويخضع الأمن النووي في المقام الأول لسلسلة من الصكوك القانونية الدولية والإقليمية، فضلا عن وضع معايير ومواصفات ومبادئ توجيهية دولية ملزمة قانونًا، لكن من الناحية الواقعية فهذه الصكوك تخضع لطواعية الانضمام أو التصديق[91]. علاوة على ذلك، وضعت البلدان قوانين ولوائح وشبكات تنظيمية لإدارة أسس خطتها. على الرغم من أن المعايير القانونية قد تبدو إيجابية بعض الشيء، إلا أنه يمكن تجاوزها بسهولة. ولا يُطلب من بعض البلدان تطبيق هذه القوانين على جميع موادها النووية.

كما يعترض تحقيق الأمن النووي الشامل، مجموعة من التحديات التقنية، ذلك أن المجال النووي، هو من المجالات المعقدة علميا، خاصة وأن استعمالاته جد متنوعة. وتختلف التحديات التقنية حسب سياق الاستعمال النووي والهدف منه. فمثل صناعة الأسلحة النووية ليس كتوليد الطاقة النووية، وهذه الأخيرة بدورها ليست كإنتاج الطاقة النووية المستعملة كوقود لبعض المعدات العسكرية الضخمة. ولمعالجة هذه التحديات وجب مناقشة العوائق الفنية التي تحول دون تأمين السير العادي للتطوير النووي وتأمين المواد والمنشآت النووية، بما في ذلك التطورات في التهديدات السيبرانية.[92]

يجب مراعاة احتياجات السلامة في مجال التكنولوجيا النووية منذ مراحل التصميم الأولى وطوال عمر نظام المفاعل. ويتجلى هذا التفاعل بين المستخدمين البشريين والأنظمة التي يشغلونها بشكل واضح في الروايات الأخيرة عن الاتهامات واسعة النطاق بارتكاب مخالفات تنظيمية في الولايات المتحدة، ومؤخراً في بلغاريا.؟

بالنسبة لتلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي هي قيد الإنشاء حاليًا، فإن العديد من الحواجز الرادعة التي تقوم عليها ممارسات الحماية المادية موزعة بشكل غير متساو. وتكافح العديد من البلدان لسد الفجوات في مواردها وخبراتها، وخاصة تلك التي تعاني من محدودية الموارد، للحفاظ على الخبرة الفنية والموارد المالية اللازمة لتنفيذ تدابير الأمن النووي القوية واستدامتها. ومن الممكن أن يؤدي هذا التفاوت إلى خلق فجوات أمنية عالمية تقوض الجهود الجماعية.[93]

91- Miles Pomper, & Warren Meghan. Progress Since the 2010 Washington Nuclear Security Summit: Successes, Shortcomings, and Options for the Future. *James Martin Center for Nonproliferation Studies, Washington, DC*, 2012, pp 1-11.

92- Arinze, U. C., Longe, O. B., & Eneh, A. H. Regulatory Perspective on Nuclear Cyber Security: The Fundamental Issues. *International Journal of Nuclear Security*, 2020, 6(1), 3.

93- Jack Boureston & Tanya Ogilvie-White. *Seeking nuclear security through greater international coordination*. Council on Foreign Relations. 2010.

ومن جهة أخرى، تمثل المفاعلات المعيارية الصغيرة تحديًا أمنيًا مستقبليًا، إذ إن انتشارها الواسع بسبب صغر حجمها وانخفاض قدرتها على التوليد قد يؤدي إلى نقاط ضعف جديدة، خاصة في مواجهة الكوارث الطبيعية أو أعمال التخريب الداخلي. كما أن قلة المعلومات المتاحة للعامة حول أمن هذه المواقع يعيق قدرة الخبراء المستقلين على تقييم مدى مصداقية الإجراءات الأمنية المتبعة..[94]

ويُعد منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية تحديًا كبيرًا، خاصة عندما تكون غير قابلة للتتبع. غالبًا ما تتعلق السرقات المكتشفة بمواد منخفضة أو متوسطة النشاط مأخوذة من مواقع غير معلومة، ويتم اكتشافها بعد فترة طويلة. ورغم أن التهديدات الداخلية لم تُستغل بشكل واسع، فإنها لا تزال محتملة. كما أن ضعف أنظمة الكشف والمراقبة والتتبع، من حيث الدقة والتغطية، يُعيق الرقابة النووية الفعالة.[95]

إن منع الخروقات الأمنية في المنشآت النووية يتطلب تأمينها من خلال تصميمات متقدمة واستثمارات في بنية تحتية أمنية عالية التقنية. تركز الضمانات على الحواجز المادية، لكن الأنظمة الرقمية الحديثة غالبًا ما تُعزل عن الشبكات الخارجية، مما يخلق «عزلة رقمية». كما أن العديد من الدول تفتقر إلى بنية مركزية فعالة لإدارة المعلومات وتستخدم أنظمة قديمة. التطورات السريعة في التكنولوجيا النووية تفرض تحديات جديدة تتطلب تحديثًا مستمرًا للبروتوكولات الأمنية وموارد كبيرة للتنفيذ.[96]

وتشكل التحديات التكنولوجية جزءاً كبيراً من الأمن النووي، رغم أن عناصر أخرى مثل سياسة الطاقة، والحد من التسلح، ومنع الانتشار النووي تجعل من الصعب تجانس هذه الظاهرة. فمع تزايد اعتماد المنشآت النووية على الأنظمة الرقمية، أصبحت أكثر عرضة للهجمات السيبرانية. وتتطلب حماية الأنظمة الحيوية من

94- Duguay, R. Small modular reactors and advanced reactor security: Regulatory perspectives on integrating physical and cyber security by design to protect against malicious acts and evolving threats. *International Journal of Nuclear Security*, 2010, 7(1), 2.

95- Olatunji Obafemi, & others. A Perspective Towards Sustainable Global Nuclear Security and Safety. *International Journal of Scientific & Technology Research*, 8(2), 2019, pp 92-96.

96- Muhammad Zubair, Ronak Akram Yumna Radkiany, & Ahmed Eslam, . Nuclear safeguards: Technology, challenges, and future perspectives. *Alexandria Engineering Journal*, 108, 2024, pp 188-205.

التهديدات السيبرانية تدابير أمنية سيبرانية متقدمة، والتي قد لا يتم تنفيذها بشكل موحد في جميع المنشآت النووية، مما يؤدي إلى نقاط فشل محتملة.[97]

إن السلامة النووية، والضمانات المادية، والتأهب للإرهاب، كلها تنطوي على مخاطر فنية يمكن أن تقوض الإطار الأمني.

التحديات السياسية والأمنية لتحقيق الأمن النووي

الجزء الثاني من التحديات التي تواجه تحقيق الأمن النووي الشامل، هي التحديات السياسية والتي تعتبر من أكثر التحديات التي يصعب التغلب عليها. فالتدبير السياسي الموحد لمجال معين يتعلق بتوحيد الفكرة والمفهوم عند الساسة، وهو ما يصعب في المجال النووي، حيث رأينا فيما سبق «الاختلاف» الحاصل عند تناول قضايا الأمن النووي بالنسبة للدول النووية وغير النووية، وحتى بالنسبة للدولة الواحدة عندما يتعلق الأمر بالمصالح. فوجود معيار مختلف يتم على أساسه تحديد درجة خطورة فعل ما، يعني عدم الاتفاق مسبقا على توحيد سبل مكافحة هذا الفعل.

ومن أكثر المشاكل السياسية التي نواجهها، هي الانقسامات السياسية بين الدول بصفة عامة، والدول الكبرى المتحكمة في النظام الدولي خاصة، وترتبط هذه الانقسامات بمجموعة من المتغيرات، منها الأيديولوجيا، الدين، المصلحة. ويمكن الحديث أيضا عن التوترات الإقليمية الحاصلة الآن والتي كانت في الماضي، فالنزاعات والحروب كما رأينا تؤثر على توحيد الجهود للقضاء على المعضلات الأمنية. ويمكن جمع هذين العنصرين في عنصر واحد، وهو: التنافس الجيوسياسي بين الدول.

وقد انضاف عنصر آخر من التحديات السياسية أو الأمنية، يتعلق بوجود جهات فاعلة غير الدول تؤثر في السياق الدولي الحالي، وخاصة الجماعات الإجرامية والتي تريد تحقيق المكاسب السياسية خارج اللعبة الديمقراطية وخارج اعتبارات الدولة والقانون.

تتأثر ثقافة العلم والمؤسسات الأمنية النووية بالعوامل السياسية، خاصة بين الدول ذات العلاقات العدائية[98]، مما يزيد من مخاطر الانتشار أو السرقة أو التخريب.

97- القانون النووي: النقاش العالمي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 2022.

98- Matthew Bunn & Tobey William . Key steps for continuing nuclear security progress. 2016.
https://dash.harvard.edu/handle/1/37375315

للحد من هذه التهديدات، يُدفع نحو تعزيز التعاون الاستخباراتي، وتطوير تكنولوجيا أكثر أمانًا، وتوسيع التعاون الدولي. ورغم التحديات، هناك مؤشرات إيجابية مثل المبادرات الدبلوماسية الكبرى التي تعكس تحسنًا في الإرادة السياسية والتعاون الدولي في مجال الأمن النووي.

التحدي السياسي الأكبر في الأمن النووي هو ضعف الالتزام العالمي بالاتفاقيات الدولية، حيث تختلف المعايير بين الدول، وتظل العديد من الإجراءات طوعية لا إلزامية، مما يخلق ثغرات أمنية[99]. كما تُقدَّم السيادة الوطنية غالبًا على التعاون الدولي، ما يؤدي إلى مقاومة الرقابة وتبادل المعلومات، وهذا ما يعيق إنشاء تدابير الأمن النووي العالمية الفعالة[100] ويزداد الخطر في المناطق غير المستقرة سياسيًا أو التي تشهد صراعات وإرهابًا، بسبب ضعف الإجراءات الأمنية. كما أن التنافسات الجيوسياسية تعرقل التعاون وتمنع التوافق الدولي حول تدابير أمنية فعّالة.[101]

إن البعد السياسي، الذي يسترشد إلى حد كبير بالعلاقات الدولية، وهياكل وعمليات الإدارة، والعلاقات الحكومية الدولية أو بين الوكالات، له أهمية كبيرة. إن تأطير القضايا، وكيفية تنسيق الإجراءات، وأنواع التقييمات التي يتم إجراؤها، والتدابير المتخذة، والمقترحات الخاصة بتدابير قانونية أو تدابير إنفاذ أو امتثال جديدة، كلها مؤطرة من الناحية السياسية. وقد أدى التنافس السياسي والعداء بين الدول إلى تساؤلات حول مدى صحة نظام الضمانات، كما كان الحال بين المؤسسة النووية الهندية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في السبعينيات، وكذلك اليوم، حيث توجد مخاوف بشأن كيفية سير الأمور الجيوسياسية في العالم. يمكن أن تؤثر على تفعيل الضمانات نفسها.

وعلى الصعيد الأمني، يظل التهديد المتمثل في الإرهاب النووي يشكل تحديًا كبيرًا، حيث تسعى الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، إلى الحصول على المواد النووية لأغراض خبيثة. ويتطلب ضمان الحماية الكافية لهذه المواد التنسيق الدولي وتدابير أمنية قوية[102]. ومع اعتماد المرافق النووية بشكل متزايد

99- Miles Pomper, & Warren Meghan. Op. Cit, pp 1-11.

100- Muhammed Ali ALKIŞ. Threat of Nuclear Terrorism: Towards an Effective Nuclear Security Regime. 2017, Master's Thesis, Hacettepe University Graduate School of Social Sciences - Department of International Relations, Ankara, 2017, pp 1-150.

101- Obafemi Olatunji, Op. Cit, pp 92-96.

102- Muhammed Ali ALKIŞ. Op. Cit, pp1-150.

على التقنيات الرقمية، فإنها أيضًا عرضة للهجمات الإلكترونية. إن حماية الأنظمة الحيوية من هذه التهديدات أمر ضروري، ومع ذلك فإن تدابير الأمن السيبراني لا يتم تنفيذها بشكل موحد في جميع المرافق، مما يخلق ثغرات أمنية محتملة[103]. كما أن قيود الموارد وفجوات القدرات، وخاصة في البلدان ذات الموارد المالية والتقنية المحدودة، تعيق القدرة على تنفيذ تدابير الأمن النووي الشاملة، مما يخلق روابط ضعيفة في سلسلة الأمن العالمية[104]. بالإضافة إلى ذلك، تشكل الاختلافات في اللوائح والمعايير والممارسات التشغيلية تحديات كبيرة لتحقيق الأمن النووي العالمي المنسق والموحد، مما يتطلب مزيدًا من التوافق بين المنظمات الدولية والحكومات الوطنية والقطاع الخاص[105].

تتنوع المخاطر والتهديدات الأمنية في القطاع النووي. وبشكل مباشر، هناك مخاطر المساعدة الداخلية من قبل موظفي منظمة التشغيل، بما في ذلك العمال المهرة أو المهندسين أو المديرين ذوي الولاءات المتضاربة أو الذين يواجهون صعوبات شخصية شديدة تتجاوز «الخطوط الحمراء» الخاصة بهم. وفي ظل القلق المشروع (والمتزايد) بشأن احتمالات الإرهاب، فإن هذا يميل إلى أن يكون ذو أهمية استراتيجية متزايدة إذا تحولت مثل هذه العقلية إلى أداء جديد للفظائع التي يحركها الإنسان. إذا تمت السيطرة بشكل علني على التطورات النووية في البلدان التي شاركت في أنشطة إرهابية من خلال ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية، فإن المخاطر النووية في هذه البلدان المتعلقة بتصنيع القنابل غير المشروعة تتضاءل.

2. السيناريوهات المحتملة حول الامن النووي

بما أن التطور المستقبلي للعلاقات الدولية العالمية سيعتمد إلى حد كبير، على القواعد النووية التي سيتم وضعها في العشرين سنة القادمة، فسيكون من المنطقي والمفيد تحديد وتحليل مختلف السيناريوهات المحتملة أو الممكنة لمستقبل النظام النووي الدولي، على أساس الاتجاهات القائمة وآليات التحول للظواهر الحالية. وفي وقت لاحق، يمكن استخدام التوقعات كدليل عام لسياسة منع الانتشار النووي.

103- Matthew Bunn, Op. Cit. https://dash.harvard.edu/handle/1/37375315

104- Jack Boureston, Op. Cit.

105- Matthew Bunn, & others. Op. Cit, 2019

تتعدد السيناريوهات المستقبلية المحتملة حول النظام العالمي للأمن النووي، وذلك بناءً على تطور الأوضاع السياسية، التكنولوجية، والبيئية.

سيناريو التعاون الدولي وتعزيز الحوكمة النووية

من ضمن السيناريوهات التي تتمناها الشعوب، هو وضع نظام عالمي للتعاون بين حكوماتهم، وتوفير جهد النزاعات وخسائرها المادية والبشرية للدفع بعجلة التنمية والتقدم للأمام عوض المنافسة غير الأخلاقية والسرقة والنهب الحاصل الآن. ويمكن للدول تحسين التعاون وتعزيز الأنظمة القائمة عن طريق مجموعة من السبل، منها:

زيادة التعاون في سبيل تحقيق الأمن النووي: يمكن للدول العمل معاً لتعزيز معايير الأمان النووي من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز الالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

التطوير التكنولوجي: استخدام تقنيات متقدمة لتحسين الأمان النووي، مثل أنظمة الكشف عن المواد النووية ومراقبة المنشآت النووية عن بعد، مع استثمار التكنولوجيا النووية الجديدة مثل المفاعلات النووية الصغيرة، ومفاعلات الجيل الرابع التي تعد بأمان أكبر وكفاءة أعلى.[106]

إصلاح النظام القانوني والمؤسسي: تعزيز الإطار القانوني عبر تطوير معاهدات وقوانين دولية جديدة، أو إصلاح عيوب البنود القائمة، أو تفسيرها أكثر لضمان سيرورة الأمان النووي والتعامل مع التهديدات المستجدة.

تعزيز دور المؤسسات الدولية: قد يشهد المستقبل تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الأخرى المعنية بالأمان النووي.

ورغم أن هذه المقترحات قد تعكس التطورات المحتملة في النظام العالمي للأمن النووي، إلا أنها تعتمد على مجموعة من العوامل الأخرى كالسياق الدولي، والظروف البيئية والاقتصادية الآنية.

يعمل التعاون الدولي والابتكارات التكنولوجية على تحسين الأمن النووي بشكل كبير، حيث تلتزم الدول باتفاقيات متعددة الأطراف أقوى، وتفرض امتثالاً أكثر

106- Stein, M., Stein, G., Richter, B., Jorant, C., & Areva, F. Multi-or Internationalization of the Nuclear Fuel Cycle: Revisiting the Issue. *Journal of Nuclear Materials Management*, 2004, 53-58.

صرامة، وتطور تقنيات متقدمة لمراقبة وتأمين المواد النووية. يتصور هذا السيناريو بنية أمنية نووية عالمية قوية ومتكاملة تعالج بشكل فعال التهديدات الحكومية وغير الحكومية.[107]

إن إنشاء مجموعة معقدة من التدابير المعيارية والقانونية والمؤسسية كان سبباً في دفع زعماء جميع الدول النووية إلى فكرة مفادها أن حل المشكلة يبدو ممكناً فقط في شكل نظام متعدد الأطراف. ويجب أن يكون هذا النظام قادراً على الوقوف بمفرده اقتصادياً وتكنولوجياً وأن يكون له وزن متساوٍ مع الطاقات النووية. ومن ناحية أخرى، يجب أن ينظر إليها المجتمع الدولي على أنها طرف فاعل تنافسي في الإدارة الدولية لدرجة أنه لن يجرؤ على انتهاك التزاماته، ومحاولة حل مشكلة أو أخرى بطرق غير قانونية، على سبيل المثال، عن طريق الأساليب العسكرية أو بإكراه الشركاء.

بالنسبة لعالم سيناريوهات الصفر النووي عالميا، فإن مثل هذه الحالة الأمنية العالمية السلمية والمرغوبة قد تحتاج إلى بعد جديد لآليات التسوية السلمية العالمية.

سيناريو التصعيد النووي وتفكك منظومة الأمن الجماعي

يعيش العالم حاليا فترة من الازدهار والتقدم التكنولوجي ومستوى لا بأس به من الرفاهية المطلوبة للعيش الكريم. وفي مقابل ذلك، فالعالم يعيش أيضا على حافة حرب عالمية، وذلك بالنظر إلى كثرة التوترات بين الدول وداخل الدولة الواحدة، وزيادة نشاط النزاعات المسلحة والانقلاب على مقومات القانون الدولي والإنساني.

وقد سبق ورأينا كيف تطورت النزاعات بعد الحرب الباردة وتغيرت طبيعتها، ولعل أبرز مثال طرح وسيطرح دائما، هو وقائع الحرب الروسية-الأوكرانية وما تتضمنه من حمولات ايديولوجية وتجاوزات سياسية وقانونية.

وبالنظر إلى الأمثلة التي طرحت سابقا، وإضافة إلى التنافس القوي بين أقطاب العالم (الولايات المتحدة وروسيا والصين)، وفي جانب آخر التنافس على الحكم داخل بعض الدول (افريقية، عربية) الشيء الذي قد يؤدي إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها، ويمكن إضافة الصراع الأيديولوجي الديني، ومحاولات بعض الجماعات فرض الحكم على أساس الدين داخل دولهم ونشره إلى دول أخرى.

107- Obafemi Olatunji, Op. Cit, pp 92-96.

يتضمن السيناريو الأكثر تشاؤمًا استمرار التوترات الجيوسياسية والتعاون الدولي المحدود وزيادة مخاطر الانتشار النووي. في هذا السيناريو، تطغى الحوكمة الضعيفة ونقص الإنفاذ والمصالح الوطنية على المخاوف الأمنية العالمية[108]، مما يؤدي إلى تدابير أمنية مجزأة. وقد يؤدي هذا إلى ارتفاع مخاطر السرقة النووية والإرهاب والصراعات النووية المحتملة، مع قيام الجهات الفاعلة من غير الدول بتشكيل تهديدات كبيرة بسبب المواد النووية غير المؤمنة بشكل جيد.[109]

كما تمثل الصراعات الإقليمية التي تشمل الدول المسلحة نوويًا أو تلك التي تطمح إلى تطوير القدرات النووية سيناريو مخاطرة مميزًا. وفي مثل هذه الحالات، قد يتدهور الأمن النووي مع إعطاء الدول الأولوية للمزايا العسكرية والاستراتيجية على تدابير الأمن التعاونية. ويؤكد هذا السيناريو على أهمية الجهود الدبلوماسية وتدابير بناء الثقة للحد من التوترات ومنع التصعيد النووي في المناطق المضطربة.[110]

ويمكن تلخيص أهم الجوانب التي تميز حاضر ومستقبل النظام الدولي في مجموعة من النقط:

التوترات الجيوسياسية: التوترات الحالية بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين قد تؤثر على سياسات الأمن النووي وتؤدي إما إلى زيادة التعاون أو سباق تسلح تنافسي.

غالبًا ما تنطوي المنافسة الجيوسياسية، على وضع نووي صعب وسباقات تسلح. يمكن أن تعيق هذه المنافسات جهود نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، حيث قد تعطي الدول الأولوية للحفاظ على الترسانة النووية أو توسيعها لتحقيق ميزة استراتيجية[111]. كما أن الافتقار إلى التعاون بين القوى الكبرى يقوض الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تعزيز الأمن النووي.

108- Hussain, N. Nuclearization of South Asia and the Future of Non-Proliferation. J. Pol. ï, 2007, 12, 1.

109- Asghar Khan, & others. Nuclear Security and Diplomacy in South Asia: Future Prospects for the Nuclear Pakistan. *Global Regional Review (GRR)*, 3(1). 2018, pp 182-196.

110- Elizabeth Keller, James Kistin, & others. *Nuclear Security Futures Scenarios*. United States. 2017.

111- Edward. N Luttwak. From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce. *The National Interest*, 20, 1990, pp 17-23.

هناك التنافس القديم-الجديد بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حول مواقع النفوذ، ولعل أبرزها أوكرانيا التي يسعى كل طرف لضمها لحزبه. ويبدوا أن التفسير الغربي للاستراتيجية النووية الروسية «التصعيد لخفض التصعيد» قد لا يرقى إلى تنبؤ متى ستلجأ روسيا إلى السلاح النووي في الصراع، و لماذا؟[112] بالإضافة إلى قضية تايوان ضمن حسابات الصين والولايات المتحدة، ويضاف إلى ذلك التنافس الاقتصادي والاستراتيجي بينهما، ولعل أبرزه الحرب الاقتصادية التي شنتها الولايات المتحدة في عهد «ترامب» ضد الشركات الصينية وضد من يتعامل معها. ويمكن إضافة التنافس الخفي بين هؤلاء الدول للظفر بمكاسب سياسية واقتصادية في دول أخرى مثل الدول الافريقية وبعض الدول العربية ولو كانت تظهر كحليف استراتيجي لطرف معين.

وضمن هذه التوترات، لا بد من الإشارة إلى حالة اللاستقرار السياسي التي تعيشه مجموعة من الدول الافريقية نتيجة لحالة الانقلابات المتكررة، وسيطرة بعض الجماعات الإجرامية على مناطق فيها وضرب كل اصلاح سياسي واقتصادي بها (أبرز حالة تذكر هنا هي حالة السودان). بالإضافة إلى التنافس الخفي/الظاهر الذي تعيشه بعض الدول العربية على السلطة خاصة ما وقع بعد أحداث «الربيع العربي»، والتنافس الخفي/الظاهر بين دول الخليج العربي.

ومازال العالم يتذكر أكبر صدمة تلقاها في نظامه الدولي، وهي جائحة كوفيد 19، فالدول لم يتمكنوا حتى من الاتفاق على بيان بسيط للقضية المشتركة. لقد كشفت فوضى هذه الجائحة أنها فقط سرعت ما كان سيحدث بالفعل منذ سنوات. وفيما يتعلق بالصحة العامة، والتجارة، وحقوق الإنسان، والبيئة، يبدو أن الحكومات فقدت الثقة في قيمة العمل الجماعي.[113]

تزيد الصراعات المسلحة، وخاصة تلك التي تنطوي على دول مسلحة نوويًا أو مناطق ذات طموحات نووية، من مخاطر تعرض المواد النووية للخطر أو استخدامها في أعمال عدائية. ويمكن أن تؤدي الصراعات إلى زعزعة استقرار المناطق، مما يجعل من الصعب تأمين المرافق والمواد النووية. وعلاوة على ذلك، فإن تهديد التصعيد النووي في الصراعات بين الدول المسلحة نوويًا، مثل تلك التي نشهدها في جنوب آسيا، يشكل خطرًا مستمرًا على الأمن العالمي.[114]

112- Kristin Ven Bruusgaard. Russian nuclear strategy and conventional inferiority. Journal of Strategic Studies, vol. 44, no. 1, 2020, pp. 3-35.

113- Ikenberry, John G.The Next Liberal Order: The Age of Contagion Demands More Internationalism, Not Less. Foreign Affairs, vol. 99, no. 4, 2020, pp. 133-142.

114- Bhumitra Chakma. South Asia's Nuclear Security (1st ed.). Routledge. 2015, 208 p.

ولا يمكن في خضم كل هذه التوترات والصراع السياسي، أن نذهب في سياق التحليل «المثالي» الذي جاء به بعض المفكرين حول إمكانية ترويض حب السلطة والصراع بالقانون الدولي، بل هم أنفسهم من ادعوا أن كل الجهود المبذولة لإصلاح النظام الدولي والتي تجاهلت الصراع على السلطة ستنتهي بسرعة بالفشل[115]. لذلك يبقى أكثر التنبؤات القريبة من الواقع الذي نعيشه، هو تزايد حدة الصراعات والتوترات الإقليمية والدولية، ويبقى التخوف فقط من انتشار رقعة النزاعات لتشمل دول عديدة ما قد ينذر بحرب عالمية أخرى.[116]

التقدم التكنولوجي: يمكن للتقدم المستمر في التكنولوجيا أن يؤثر بشكل كبير على مستقبل نظام الأمن النووي.

بات من الصعب السيطرة على التقدم التكنولوجي، وأصبح يؤثر في مختلف مجالات الحياة، بما فيها الأمن. وبدلاً من التركيز على نزع السلاح النووي، تُركز الدول النووية حاليًا على تحديث ترساناتها باستخدام تقنيات متطورة، خاصة في أنظمة التحكم والاتصال المرتبطة بالإطلاق والدفاع. هذا التطور يزيد من خطورة الأسلحة ويجعل المستقبل أكثر غموضًا وتوترًا.

ومن جهة أخرى، يفرض التحول الرقمي المتزايد للمنشآت النووية تحديات كبيرة في مجال الأمن السيبراني. وفي السيناريو الذي تفشل فيه تدابير الأمن السيبراني في مواكبة التهديدات المتطورة، قد تصبح المنشآت النووية عرضة للهجمات السيبرانية، مما يؤدي إلى الوصول غير المصرح به أو التخريب أو المساس بالأنظمة الحيوية. ويتطلب معالجة هذه التحديات استثمارًا كبيرًا في البنية التحتية للأمن السيبراني ونهجًا شاملاً لإدارة التهديدات الرقمية.[117]

تغير المناخ: قد يتطلب تزايد وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية بسبب تغير المناخ تحسين تدابير الأمن النووي لحماية المنشآت، وفي نفس الوقت فهو ينذر بوقوع كوارث أكثر.

115- يمكن الرجوع إلى كتاب «السياسة بين الأمم .. الصراع من أجل السلطان والسلام» للمؤلف هانز جي مورجنتاو، متوفر في عدة نسخ ومترجم إلى العربية.

116- John Baylis. The globalization of world politics: An introduction to international relations. Oxford university press, USA, 2020, 648 pages.

117- Joseph Sandoval. *Innovative Methods to Predict Future Nuclear Security Threats as the Basis for Regulatory Development*.. United States. 2021.

يصعب في الوقت الحالي الوثوق في المناخ كما كان سائدا من قبل، فكثرة الزلازل، وتغير الأوقات الطبيعية لنزول الأمطار، وتغير وزيادة درجات الحرار على طول السنة، ينذر بوقوع كوارث في المستقبل مثل ذوبان الجليد القطبي، الجفاف المستمر وشح المياه الباطنية، مما ينذر معه بإمكانية وقوع حروب بسبب ندرة المياه. كذلك تغيرات البيئة والمناخ العالمي بفعل التلوث وانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، حيث يعزى شق كبير من مشاكل المناخ إلى آثار التجارب والتفجيرات النووية السابقة.

انتشار الأسلحة النووية والإرهاب النووي: يمكن لعدد أكبر من الدول أن تسعى إلى تطوير الأسلحة النووية، مما يزيد من خطر الانتشار. ورغم وجود ضبط النفس والتعاون الدولي إلا أن المدرسة الواقعية تتنبأ بفشل اتفاقيات حظر الأسلحة النووية.[118] بالإضافة إلى وجود تهديدات مستمرة من الجماعات الإرهابية التي تحاول الحصول على مواد نووية لصنع قنابل قذرة أو أجهزة نووية متفجرة أخرى. ويمكن أن يكون تأثر هذين العنصرين متبادل، بحيث أن انتشار الأسلحة النووية بكثرة يمكن أن يؤدي ذلك إلى وصولها أو وصول مواد نووية لجماعات إجرامية. كما أن استقواء الجماعات الإرهابية وتطورها يمكن أيضا أن يؤدي إلى إمكانية الهجوم على منشآت نووية وتخريبها، أو الوصول عن بعد لأنظمة تشغيل هذه المنشآت وتخريب عملها.

الحوادث النووية: يمكن للحوادث المشابهة لحادث تشيرنوبيل أو فوكوشيما أن تعيد تشكيل المواقف العامة والحكومية تجاه السلامة النووية.

إن خطورة وقوع الحوادث النووية تكمن في صعوبة السيطرة عليها أو حتى التنبؤ بوقوعها (في حالة الزلازل مثلا). كم أن الخطورة تكمن في استمرار تأثيرها بسبب قوة الاشعاعات وانتشارها وطول مدة التخلص منها.

في خضم كل هذه المؤشرات التي قد لا تبشر بأي انفراج قد يحدث في المستقبل، فإن أي استشراف للأمن في المستقبل لا يمكن إلا أن يكون تشاؤميا. إن التنافس الحاصل بين أقطاب العالم، والنزاعات المسلحة التي دائما ما تكون مدعومة من طرف الدول الكبرى تنبؤ بزيادة نشاطها في المستقبل، ومع التقدم الحاصل في المجال التكنولوجي وتطور الأسلحة وتغير طبيعة الهجمات والمناورات الاستراتيجية، فإن

118- Davis, Zachary S. The realist nuclear regime. In The Proliferation Puzzle. Routledge, 2020. pp. 79-99.

الحرب قد تبدوا سهلة بالنسبة لأحد الأطراف[119]. ولاسيما وأن العالم حاليا يعيش فترة من التحالفات الهشة ويمكن في أي وقت استبدال الحليف بحليف مربح استراتيجيا.

خاتمة

أثبتت هذه الدراسة أن مفهوم **الأمن النووي** لم يعد حبيس الإطار التقليدي الذي يحصره في منع انتشار الأسلحة النووية، بل أصبح مفهومًا مركبًا يتقاطع فيه البعد القانوني مع المؤسسي والتقني والسياسي، ليتحول إلى أحد الأعمدة الرئيسة للأمن الدولي المعاصر. فالأمن النووي اليوم يتجاوز حماية المواد النووية والمنشآت الحساسة ليشمل منظومة متكاملة من التشريعات، والحوكمة، والتعاون الدولي، والجاهزية التقنية لمواجهة التهديدات المستجدة، خصوصًا الإرهاب النووي والهجمات السيبرانية.

أظهرت النتائج أن **الإطار القانوني الدولي** للأمن النووي – ممثلًا في معاهدات مثل *NPT* و *CTBT* وقرارات مجلس الأمن – يوفر قاعدة قانونية شاملة، لكنه يعاني من **ضعف في آليات الإنفاذ والامتثال**، ومن **انتقائية الدول النووية** في تطبيق الالتزامات. أما **الإطار المؤسسي**، فقد لعبت فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورًا محوريًا في الرقابة التقنية وتطوير معايير الأمان، غير أن فاعليتها تبقى رهينة بالتعاون السياسي والتمويل الطوعي للدول الأعضاء.

كشفت الدراسة أيضًا أن **الممارسات الدولية للدول النووية** تُظهر تباينًا واضحًا في فهم الأمن النووي: فالدول الخمس الكبرى تميل إلى ربطه بالأمن القومي والردع الاستراتيجي، في حين تراه الدول غير النووية ركيزة للأمن الجماعي والتنمية السلمية. هذا التناقض بين الخطاب السياسي والالتزام القانوني ما يزال يمثل **العقبة الجوهرية أمام بناء نظام نووي دولي منصف وفعّال**.

على صعيد الاستشراف المستقبلي، توصلت الورقة إلى سيناريوهين متقابلين:

119- يمكن التذكير هنا بحرب الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام (19)، وأفغانستان (2001)، والعراق (2003)، وحرب التحالف العربي بقيادة السعودية على اليمن ()، وحاليا حرب روسيا على أوكرانيا ().
هذه الحروب قد بدت في بداياتها سهلة الحسم، لأنها جمعت طرف «قويا» ومسلحا (دولة كبرى) ضد طرف «ضعيف» وسلاحه محدود.

- الأول **تعاوني تفاؤلي**، يقوم على تعزيز الحوكمة الدولية، وتوسيع نطاق التعاون في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإدماج التكنولوجيات الجديدة ضمن منظومة الأمان النووي.
- والثاني **تصعيدي تشاؤمي**، يُتوقع فيه تزايد سباق التسلح وتراجع الالتزام القانوني، في ظل تنامي التوترات بين القوى النووية الكبرى واستمرار الهشاشة الأمنية في مناطق النزاع. وقد بيّنت المؤشرات الراهنة أن النظام الدولي يسير في منطقة وسطى بين هذين المسارين، ما يجعل مستقبل الأمن النووي رهينًا بمدى قدرة المجتمع الدولي على ترسيخ الثقة وبناء آليات تنفيذية أكثر إلزامًا.

أهم الخلاصات والتوصيات

- ✓ **تحول المفهوم:** تطورالأمن النووي من مفهوم عسكري–ردعي إلى مفهوم قانوني–حوكمي ذي أبعاد متعددة (سياسية، تقنية، بيئية).
- ✓ **ازدواجية الالتزامات:** ما تزال الفجوة قائمة بين التزامات الدول النووية القانونية وسلوكها الفعلي في ميدان نزع السلاح.
- ✓ **قصور الإطار القانوني:** توفر المعاهدات الحالية أساسًا نظريًا متينًا لكنها تفتقر إلى آليات تنفيذ وإلزام فعالة.
- ✓ **أهمية المؤسسات الدولية:** تظل الوكالة الدولية للطاقة الذرية محور المنظومة، ويجب تعزيز صلاحياتها الرقابية والتمويلية.
- ✓ **التهديدات الجديدة:** الأمن النووي لم يعد تقليديًا؛ فالتحديات السيبرانية والإرهاب النووي تمثل أخطر تهديدات القرن الحادي والعشرين.
- ✓ **التعاون الإقليمي:** ينبغي دعم المبادرات الإقليمية، مثل إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، كنموذج لتعزيز الثقة.
- ✓ **الحوكمة العالمية:** يتطلب المستقبل إنشاء آلية أممية موحدة للأمن النووي تجمع بين القانون الدولي، التكنولوجيا، والمراقبة متعددة الأطراف.
- ✓ **التوازن بين الأمن والتنمية:** تحقيق الأمن النووي يجب ألا يعيق الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بل يضمن استدامته في إطار التنمية الآمنة والمسؤولة.

وفي الختام، يمكن القول إن تحقيق الأمن النووي العالمي لم يعد مسألة تقنية أو قانونية فحسب، بل قضية سياسية–إنسانية تتطلب إرادة جماعية، وتوازنًا بين الردع والشفافية، وبين السيادة الوطنية والمسؤولية الدولية. فالأمن النووي في القرن الحادي والعشرين سيظل مرآةً لمستوى التعاون الدولي وقدرة النظام العالمي على إدارة أخطر تكنولوجيا عرفتها البشرية.

المراجع

مراجع باللغة العربية

- كتيب عن القانون النووي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيينا، 2003.
- ثقافة الأمن النووي – دليل التنفيذ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة، العدد 7، فيينا، 2011
- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة رقم T–43، إدارة أمن المواد المشعة المستخدمة والمخزنة والمرافق المرتبطة بها، 2024.
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة رقم T–38، تعزيز ثقافة الأمن النووي في المنظمات المرتبطة بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى، 2024.
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة رقم G–29، إعداد لوائح للأمن النووي وما يقترن بها من تدابير إدارية، 2022.
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة رقم T–40، كُتيِّب عن تصميم نُظم الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، 2024.
- القانون النووي: النقاش العالمي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 2022.

مراجع باللغة الأجنبية

- Abbasi, R., & Khan, Z. Nuclear Deterrence in "South Asia: New Technologies and Challenges to Sustainable Peace". 2019
- Amy F, Woolf. Promoting Nuclear Disarmament through Bilateral Arms Control: Will New START Extension Pave the Path to Disarmament?, Journal for Peace and Nuclear Disarmament, vol. 4, no. 2, 2021.
- Anthony. C Wetherall. Strengthening the international legal framework for nuclear security: Better sooner rather than later. Nuclear L. Bull., 98, 7. 2016.
- Arinze, U. C., Longe, O. B., & Eneh, A. H. Regulatory Perspective on Nuclear Cyber Security: The Fundamental Issues. International Journal of Nuclear Security, 2020, 6(1), 3.
- Asghar Khan, & others. Nuclear Security and Diplomacy in South Asia: Future Prospects for the Nuclear Pakistan. Global Regional Review (GRR), 3(1). 2018, pp 182-196.
- Bart Dal, Jonathan Herbach, & Kenneth. N Luongo. (). The Strengthening Nuclear Security Implementation initiative: evolution, status and next steps. NSGEG Report. October 2015, pp 1-26.
- Baxter, P. Approaches to nuclear cooperation: A review of the US-ROK agreement. Science & Diplomacy. 2015.
- Bhumitra Chakma. South Asia's Nuclear Security (1st ed.). Routledge. 2015.
- Bryan. R Early, & Victor Asal. Nuclear weapons, existential threats, and the stability–instability paradox. The Nonproliferation Review, 25(3-4), 2018. Pp 223–247.
- Burns H Weston. Nuclear weapons versus international law: A contextual reassessment. McGill Lj, 1982, pp 28, 542.
- C Kennedy-Pipe. From Cold Wars to new wars. In International Security Issues in a Global Age. Routledge. 2020. pp. 9-27.
- Cécile Fabre. Military intervention in interstate conflicts. Social Philosophy and Policy. 2022. pp 1-45.

- Christine Leah, & Adam. B Lowther. Conventional Arms and Nuclear Peace. Strategic Studies Quarterly, 11(1), 2017, pp 14–24.
- Claus Kreß. The international court of justice and the law of armed conflicts. The development of international law by the international court of justice. Oxford University Press, Oxford, 2013, pp 263-298.
- Davis, Zachary S. The realist nuclear regime. In The Proliferation Puzzle. Routledge, 2020. pp. 79-99.
- Denis Garcia. Disarmament Diplomacy and Human Security: Regimes, Norms and Moral Progress in International Relations (1st ed.). Routledge. 2011, 256 p.
- Duguay, R. Small modular reactors and advanced reactor security: Regulatory perspectives on integrating physical and cyber security by design to protect against malicious acts and evolving threats. International Journal of Nuclear Security, 2010, 7(1), 2.
- E Krahmann. (Ed.) . New threats and new actors in international security. Springer. 2005
- Edward. N Luttwak. From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce. The National Interest, 20, 1990, pp 17-23.
- Elizabeth Keller, James Kistin, & others. Nuclear Security Futures Scenarios.. United States. 2017.
- Eric Rosand. Global Implementation of Security Council Resolution 1540 - An Enhanced UN Response is Needed. Global Center on Cooperative Security. 2009, pp. 1-7.
- Eric Schlosser. Command and control: Nuclear weapons, the Damascus accident, and the illusion of safety. Penguin. 2014.
- Funda.K Ata. Nuclear Security. In "Security Studies: Classic to Post-Modern Approaches". Rowman & Littlefield. 2023, pp 261-284
- George. H Queste, & Victor. A Utgoff. Toward an International Nuclear Security Policy. The Washington Quarterly, 17(4), 1994, pp 5-18.
- Graham Allison. Nuclear Terrorism: The Ultimate Preventable Catastrophe. Times Books/Henry Holt (subsequently published in Japanese, Russian, Korean, and Hebrew), 2004, 272 p.

- Hans M Kristensen. Korda Matt. United States nuclear weapons, 2023, Bulletin of the Atomic Scientists, vol. 79, no.1, 2023, pp. 28-52.
- Helga Haftendorn, The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security, International Studies Quarterly, Volume 35, Issue 1, March 1991, pp 3–17.
- Herbac, Jonathan. The role of international organizations in nuclear security. In International Arms Control Law and the Prevention of Nuclear Terrorism, 2021, pp. 168-198.
- Herbach, Jonathan. Nuclear security. In Research Handbook on International Arms Control Law. Edward Elgar Publishing, 2022, pp. 204-215.
- Hussain, N. Nuclearization of South Asia and the Future of Non-Proliferation. J. Pol. Stud, 2007, 12, 1.
- IAEA. Nuclear security recommendations on physical protection of nuclear material and nuclear facilities (INFCIRC/225/Revision 5). International Atomic Energy Agency. 2016.
- Igor Khripunov, & Carlton Stoiber. Nuclear Security and Nuclear Counterterrorism: Streamlining and Updating the Legal Framework-Workshop Executive Report. In Legal Framework for Strengthening Nuclear Security and Combating Nuclear Terrorism. 2012, pp. 1-15.
- Ikenberry, John G.The Next Liberal Order: The Age of Contagion Demands More Internationalism, Not Less. Foreign Affairs, vol. 99, no. 4, 2020, pp. 133-142.
- Jack Boureston & Tanya Ogilvie-White. Seeking nuclear security through greater international coordination. Council on Foreign Relations. 2010.
- Jaroslav Krasny, & Kawano Noriyuki. Use of Nuclear Weapons and the Law of Armed Conflict. Hiroshima peace science, (41), 2019, pp 73-84.
- John Baylis. The globalization of world politics: An introduction to international relations. Oxford university press, USA, 2020, 648 pages.
- Jonathan Black-Branch, Nuclear Terrorism by States and Non-state Actors: Global Responses to Threats to Military and Human Security in International Law, Journal of Conflict and Security Law, Volume 22, Issue 2, Summer 2017, pp 201–248.

- Joseph Sandoval. Innovative Methods to Predict Future Nuclear Security Threats as the Basis for Regulatory Development.. United States. 2021.
- Jozef Goldblat. Nuclear-weapon-free zones: A history and assessment. The Nonproliferation Review, 4(3), 1997, pp 18-32.
- Kenneth Luongo. Nuclear Security Governance for the 21st Century: Assessment and Action Plan. US-Korea Institute at SAIS. 2012, pp. 1-28.
- Kenneth N Luongo. Endgame for the Nuclear Security Summits. Arms Control Today, vol. 44, no. 1, 2014, p. 8.
- Kjolv Egeland. A theory of nuclear disarmament: Cases, analogies, and the role of the non-proliferation regime. Contemporary Security Policy, 43(1), 2021, pp 106-133.
- Kristin Ven Bruusgaard. Russian nuclear strategy and conventional inferiority. Journal of Strategic Studies, vol. 44, no. 1, 2020, pp. 3–35.
- Kühn, Ulrich. Arbatov, Alexey. Santoro, David. Zhao, Tong. Trilateral arms control? Perspectives from Washington, Moscow, and Beijing, IFSH Research Report #002, Ulrich Kühn (editor), Hamburg, 2020, pp, 1-96.
- Mackby, Jenifer. The NPT–CTBT Connection. Nuclear Non-Proliferation in International Law-Volume V: Legal Challenges for Nuclear Security and Deterrence, 2020, pp. 31-52.
- Matthew Bunn & Tobey William. Key steps for continuing nuclear security progress. 2016.
- Matthew Fuhrmann, Matthew Kroenig, & Todd. S Sechser. Response: "The Case for Using Statistics to Study Nuclear Security,". In H-Diplo/ ISSF Forum, Vol. 2, 2014, pp. 37-54.
- Miles Pomper, & Warren Meghan. Progress Since the 2010 Washington Nuclear Security Summit: Successes, Shortcomings, and Options for the Future. James Martin Center for Nonproliferation Studies, Washington, DC, 2012, pp 1-11.
- Muhammad Zubair, Ronak Akram Yumna Radkiany, & Ahmed Eslam,. Nuclear safeguards: Technology, challenges, and future perspectives. Alexandria Engineering Journal, 108, 2024, pp 188-205.

- Muhammed Ali ALKIŞ. Armed conflict and nuclear security: Implications for Europe. Non-Proliferation and Disarmament Papers, (82), 2023, pp 1-18.
- Muhammed Ali ALKIŞ. Threat of Nuclear Terrorism: Towards an Effective Nuclear Security Regime. 2017, Master's Thesis, Hacettepe University Graduate School of Social Sciences - Department of International Relations, Ankara, 2017, pp 1-150.
- Olatunji Obafemi, & others. A Perspective Towards Sustainable Global Nuclear Security and Safety. International Journal of Scientific & Technology Research, 8(2), 2019, pp 92-96.
- R Alliso, & L Jonson. Central Asian Security: The New International Context. 2004.
- Ramla Khan, & Mehmood Zaeem. H. Pakistan's Perspective on Nuclear Deterrence in South Asia. MJIR| Malaysian Journal of International Relations, 8(1), 2020, pp 20-31.
- Roland Dannreuther. International security: The contemporary agenda. John Wiley & Sons. 2014.
- Sakib, S M Nazmuz, The Impact of Renewal of the 'New START Treaty' on the Prospects of a New Arms Race in the Future 2022.
- Sarah Tzinieris. Zenobia Homan. Udum, Şebnem. Nuclear Security for Newcomer Countries. In C. Hobbs, S. Tzinieris, & S. Aghara (Eds.), The Oxford Handbook of Nuclear Security Oxford Univerity Press; Oxford. 2023, pp- 375-394.
- Sayed. H Mousavian., & Mohammad. M Mousavian. Building on the Iran Nuclear Deal for International Peace and Security. Journal for Peace and Nuclear Disarmament, 1(1), 2018, pp 169-192.
- Scheffran, Jürgen. Verification and security of transformation to a nuclear-weapon-free world: the framework of the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons. In The 2017 Nuclear Ban Treaty. Routledge, 2020, pp. 153-172.
- Scott D. Sagan. Op. Cit. pp 54-86.

- Scott D. Sagan. The problem of redundancy problem: why more nuclear security forces may produce less nuclear security. Risk Analysis: An International Journal, 24(4). 2004, pp 935-946
- Scott D. Sagan. The limits of safety: Organizations, accidents, and nuclear weapons. Princeton University Press. 1993, 302 p. 72.
- Sławomir Kleszcz. Russia's new nuclear doctrine. Russian policy of deterrence. Przegląd Nauk o Obronności, (15), 2022, pp138-160.
- Sławomir Kleszcz. Op. Cit, pp138-160.
- Stefan Forss. Russian Nuclear Policy, Doctrine and Strategy. In G. Howard & M. Czekaj (Ed.), Russia's Military Strategy and Doctrine Boulder, USA: Lynne Rienner Publishers. 2019, pp 185-250.
- Stein, M., Stein, G., Richter, B., Jorant, C., & Areva, F. Multi-or Internationalization of the Nuclear Fuel Cycle: Revisiting the Issue. Journal of Nuclear Materials Management, 2004, 53-58.
- Steve Fetter, & Charles Glaser. Legal, but Lethal: The Law of Armed Conflict and US Nuclear Strategy. The Washington Quarterly, 45(1), 2022, pp 25–37.
- Taylor Dewey., Ensign Logan., & Matytsyna Natalya. The need for a 123 agreement between the US and Russia. SURF Officers, 2009-2010.
- Vanessa Sant'Anna Bonifacio Tavares. The Comprehensive Nuclear Test-Ban Treaty, a legal anomaly?. The Military Law and the Law of War Review, vol. 59, no. 1, 2021, pp. 171-188.
- Wendy. L Lichtenstein. Nuclear security and cooperation. Parameters, 32(3), 2002, pp 133-139.
- Yogesh Joshi, O'Donnell Frank., & Pant Harsh. V. India's Evolving Nuclear Force and Implications for US Strategy in the Asia-Pacific. 2016.
- Yujin. J Jung. Cyber Shadows over Nuclear Peace: Understanding and Mitigating Digital Threats to Global Security. Journal of Asian Security and International Affairs, 11(2), 2024, pp 233-253.

مواقع إلكترونية

- http://www.aaea.org.tn/
- https://commission.europa.eu/
- https://energy.ec.europa.eu/
- https://eur-lex.europa.eu/
- https://treaties.un.org/
- https://www.armscontrol.org/
- https://www.iaea.org/
- https://www.state.gov/
- https://www.un.org/

معايير النشر

معايير النشر بمجلة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لدراسة العنف والتطرف

تعتمد مجلة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدراسة العنف و التطرف في انتقاء المقالات و الدراسات على القواعد المعتمدة في المجلات الدولية المحكّمة، وفقًا التوجيهات لتالية:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًا في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية في حدود 50 كلمة.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

1. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية.
2. الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو 125-100 كلمة، والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخّص.
3. تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. كما يجب أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يشير إليها في المتن. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

4. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية وفق نظام أبا APA الذي تعتمده المجلة

5. لا تنشر المجلة مجلة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لدراسة العنف و التطرف فصولًا من الرسائل الجامعية إلّا بعد تكييفها على شكل مقالات معدة للمجلات العلمية، ويشترط الباحث (ة) أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة، و الدرجة العلمية التي نالتها الأطروحة.

6. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.

7. تهتم مجلة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لدراسة العنف و التطرف أيضا بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألّا يتجاوز عدد كلماتها 3000-2800 كلمة. ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

8. تفرد المجلة بابًا خاصًا للمناقشات لفكرة أو نظرية أو قضية مثارة في مجال العلوم الاجتماعية لا يتجاوز عدد كلمات المناقشة 3000-2800 كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

9. تسمح المجلة بنشر تقارير المشاريع البحثية الكبرى في حدود ما بين 8000-6000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض تقارير مشاريع البحوث المهمة التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

10. يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 8000-6000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

11. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

- **رابعًا:** يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به قارئان (محكّمان) من القراء المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة اللجنة العلمية للمجلة. وفي حال تباين تقارير القراء، يحال البحث إلى قارئ ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.
- **خامسًا:** تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والقراءة وفريق التحرير.

1. يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث، أو جنسيته أو وظيفته أو وضعه الاعتباري.
2. لا تدفع المجلة مكافآتٍ ماليّة عن المواد – من البحوث والدراسات والمقالات – التي تنشرها. كما لا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

ترسل المقالات والقراءات إلى العنوان الإلكتروني التالي:

secretariat@menavex.org

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

1. الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطّبعة (مكان النّشر: النّاشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة؛ كما يلي:

نبيل عليّ، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.

كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، حيدر حاج إسماعيل (مترجم) (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 1166.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 116. (ما لم يكن يوجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يتمّ استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسويولوجيا**، ص 116).

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي: ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، حيدر حاج إسماعيل (مترجم)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 20133.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة «وآخرون». مثال: السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109. ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالآتي: ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

2. الدوريات

اسم المؤلّف، «عنوان الدّراسة أو المقالة»، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال: محمد حسن، «الأمن القوميّ العربيّ»، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب: حسن، محمد. «الأمن القوميّ العربي»، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 135-120.

3. مقالات الجرائد

لا تُذكر إلّا في الهوامش (في قائمة المراجع لا تُذكر).

مثال: إيان بلاك، «الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق»، **الغارديان**، 17/2/2009.

4. المنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب (إن وُجد)، «عنوان المقال أو التقرير»، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في: 9/8/2016، في: http://www.... مثال:

كريستوفر هِل، «السياسة الخارجية الأميركية على طريقة ترامب»، الجزيرة نت، 7/8/2016، شوهد في 9/8/2016، في: http://bit.ly/2aOCz9M

في حال وجود سلسلة تنشر على الموقع الإلكتروني، تُكتب بخط سميك (مثال: **تقدير موقف** أو **تقييم حالة** أو **تحليل سياسات** أو **دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ...).

إذا جرى الاقتباس عن كتاب أو تقرير أكاديمي أو دولي أو عن مجلة دورية تنشر على الإنترنت، تُذكر بيانات النشر حسب نوع الإصدار (كتاب، مجلة، تقرير)، ولكن يُضاف الرابط الإلكتروني بعد البيانات المعتادة لنشر تلك الإصدارات مع ضرورة ذكر رقم الصفحة التي جرى الاقتباس منها.

يتعين ذكر الرابط كاملًا بحيث يوصل القارئ إلى الصفحة الإلكترونية التي جرى الاقتباس منها مباشرة وليس إلى العنوان العام للموقع.

يتعيّن اختصار الرابط الإلكتروني من خلال «مُختصِر الروابط الإلكترونية» (e.g. Bitly or Goo.gl Shortener).

ملاحظة: في ما يتعلق بالهوامش وقائمة المراجع العربيّة، ينبغي أن يكون عنوان الكتاب أو المجلّة بالخطّ العريض. أمّا إن كان بلغة أجنبية، فينبغي أن يُكتب بخطّ مائلٍ.